

كِتَابُ الطَّهَارَةِ (١)

(وَفِيهِ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابٍ)

(البَابُ الْأَوَّلُ فِي الْمِيَاهِ الطَّاهِرَةِ)

وَالْمُطَهَّرُ لِلْحَدَثِ وَالْأَخْبَثِ (ح) هُوَ الْمَاءُ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْمَائِعَاتِ، ثُمَّ الْمِيَاهُ [الطَّاهِرَةُ] (٢) عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

(١) «الطَّاهِرَةُ»: هي في اللغة: النَّزَاهَةُ وَالنَّظَافَةُ عَنِ الْأَقْدَارِ، يُقَالُ: طَهَّرْتُ الْمَرْأَةَ مِنَ الْحَيْضِ، وَالرَّجُلُ مِنَ الذَّنُوبِ، بِفَتْحِ الْهَاءِ وَضَمِّهَا وَكسرها.

وَالطُّهْرُ تَقْيِضُ الْحَيْضِ، وَالطَّهْرُ تَقْيِضُ النِّجَاسَةِ، وَيُقَالُ: الْمَرْأَةُ طَاهِرَةٌ مِنَ الْحَيْضِ، وَطَاهِرَةٌ مِنَ النِّجَاسَةِ. وَالطُّهُورُ بِالضَّمِّ التَّطَهُّرُ، وَبِالْفَتْحِ: الْمَاءُ الَّذِي يُتَطَهَّرُ بِهِ، هَذَا رَأْيُ جَمْهُورِ أَهْلِ اللُّغَةِ، كَمَا قَالُوا فِي السُّحُورِ وَالسُّحُورِ، وَالْوُضُوءِ وَالْوُضُوءِ، بِالضَّمِّ يُطْلَقُ عَلَى الْفِعْلِ؛ وَبِالْفَتْحِ يُطْلَقُ عَلَى مَا يُتَسَحَّرُ بِهِ، وَعَلَى الْمَاءِ الَّذِي يُتَوَضَّأُ بِهِ.

وقال سيبويه: الطُّهُورُ بِالفَتْحِ يَقَعُ عَلَى الْمَاءِ وَالْمَصْدَرِ مَعًا.

وَالْمَطْهَرَةُ: الْإِنَاءُ الَّذِي يُتَطَهَّرُ مِنْهُ، وَالْمِطْهَرَةُ: الْبَيْتُ الَّذِي يَتَطَهَّرُ فِيهِ

ينظر: لسان العرب ٤/ ٢٧١٢، ترتيب القاموس ٣/ ١٠٣، المعجم الوسيط: ٥٧٤/ ٢ وأصطلاحاً:

عرفها الحنفية بأنها: النَّظَافَةُ الْمُخْصِصَةُ الْمُتَمَنِّعَةُ إِلَى وُضُوءٍ وَغَسَلٍ وَتَيْمُمٍ، وَغَسَلَ الْبَدْنَ وَالثُّوبَ وَنَحْوَهُ. وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: إِزَالَةُ حَدَثٍ، أَوْ نَجَسٍ، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُمَا، وَعَلَى صُورَتَهُمَا، وَقِيلَ أَيْضاً: فَعَلَ مَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ إِبَاحَةُ الصَّلَاةِ، وَلَوْ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ، أَوْ مَا فِيهِ ثَوَابٌ مُجَرَّدٌ.

عند المالكية: صِفَةُ حَكْمِيَّةٍ تُوجِبُ لِمُوصِفِهَا جَوَازَ اسْتِبَاحَةِ الصَّلَاةِ بِهِ، أَوْ فِيهِ، أَوْ لَهُ.

عند الحنابلة: رَفَعُ مَا يَمْنَعُ الصَّلَاةَ، وَمَا فِي مَعْنَاهَا مِنْ حَدَثٍ، أَوْ نِجَاسَةٍ بِالْمَاءِ، أَوْ رَفَعُ حَكْمِهِ بِالتُّرَابِ.

ينظر: الدرر ٦/ ١، فتح الوهاب: ٣/ ١، شرح المذهب: ١/ ١٢٣، الإقناع بحاشية البيجرمي: ٥٨/ ١ - ٥٩

حاشية الباجوري ١/ ٢٥، حاشية الدسوقي: ١/ ٣٠ - ٣١ الكلبيات لأبي البقاء ص ٢٣٤

وشرعت الطهارة حثاً للمؤمن على النظافة، حتى يكون حسن البدن والملبس والمكان، كما هو طاهر القلب، نظيف اللسان بالإيمان والإخلاص، ولذا نجد الشارح الحكيم قد أوجب الوضوء والغسل، وإزالة النجاسة لطهارة البدن والثوب والمكان واعلم أن الفقهاء قدموا العبادات على المعاملات اهتماماً بالأمور الدنيوية دون الدنيوية، وقدموا منها الطهارة؛ لأنها مفتاح الصلاة التي هي أهم العبادات، ولذلك ورد «مفتاح الجنة الصلاة»، ومفتاح الصلاة الطهور» الباجوري ١/ ٢٣.

(٢) سقط في ط.

القِسْمُ الْأَوَّلُ: المَاءُ الْمُطْلَقُ الْبَاقِي عَلَى أَوْصَافِ خَلْقَتِهِ^(١)، فَهُوَ طَهُورٌ، وَمِنْهُ مَاءُ الْبَحْرِ، وَمَاءُ الْبَيْرِ^(٢)، وَكُلُّ مَاءٍ نَبَعَ مِنَ الْأَرْضِ، أَوْ نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ، وَلَا يُسْتَنْتَى عَنْهُ إِلَّا الْمَاءُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي الْحَدِيثِ؛ فَإِنَّهُ طَاهِرٌ (ح) غَيْرُ طَهُورٍ^(٣) (م)، عَلَى الْقَوْلِ الْجَدِيدِ؛ لِتَأْدِي الْعِبَادَةِ بِهِ، وَأَنْتِقَالَ الْمَنْعِ إِلَيْهِ، فَالْمُسْتَعْمَلُ فِي الْكِرَّةِ الرَّابِعَةِ طَهُورٌ لِعَدَمِ الْمَعْنِيِّينَ، وَأَمَّا الْمُسْتَعْمَلُ فِي [الْكِرَّةِ]^(٤) الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ أَوْ فِي تَجْدِيدِ الْوُضُوءِ أَوْ فِي [غُسْلِ]^(٥) الذَّمِّيَّةِ، إِذَا أَعْتَسَلْتَ مِنَ [الْحَيْضِ]^(٦)؛ لِيَحِلَّ لِلزَّوْجِ غُشْيَانُهَا، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ لِوُجُودِ أَحَدِ الْمَعْنِيِّينَ دُونَ الثَّانِي.

فُرُوعٌ ثَلَاثَةٌ: الْأَوَّلُ: الْمَاءُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي الْحَدِيثِ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْخَبَثِ؛ عَلَى أَحْسَنِ الْوَجْهِينِ
الثَّانِي: إِذَا جُمِعَ الْمَاءُ الْمُسْتَعْمَلُ حَتَّى يَبْلُغَ قَلْتَيْنِ، عَادَ طَهُورٌ؛ عَلَى أَقْسَى الْوَجْهِينِ؛ كَالْمَاءِ النَّجِسِ.
الثَّلَاثُ: إِذَا انْغَمَسَ الْجُنُبُ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ نَائِيًا، وَخَرَجَ، أَرْتَفَعَتْ (و) جَنَابَتُهُ^(٧)، وَصَارَ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا بَعْدَ الْخُرُوجِ وَالْإِنْفِصَالِ.

القِسْمُ الثَّانِي: مَا تَغَيَّرَ عَنْ وَصْفِ خَلْقَتِهِ تَغَيُّرًا يَسِيرًا لَا يُزِيلُهُ أَسْمُ الْمَاءِ الْمُطْلَقِ، فَهُوَ طَهُورٌ كَالْمُتَغَيَّرِ (و) يَسِيرٌ [مِنْ] ^(٨) الرَّعْفَرَانِ؛ وَكَذَا الْمُتَغَيَّرُ بِمَا يُجَاوِرُهُ (و)؛ كَالْعُودِ وَالْكَافُورِ الصُّلْبِ وَكَذَا الْمُتَغَيَّرُ بِمَا لَا يُمْكِنُ صَوْنُ الْمَاءِ عَنْهُ؛ كَالْمُتَغَيَّرِ بِالطَّيْنِ وَالطُّخْلُبِ، [وَالْمُتَغَيَّرِ بِطُولِ الْمُكْتِ] ^(٩) وَالتُّرَابِ وَالزَّرْنِيخِ وَالثُّورَةِ، فَإِنَّ كُلَّ ذَلِكَ لَا يَسْلُبُ أَسْمَ الْمَاءِ الْمُطْلَقِ؛ وَكَذَا

- (١) قال الرافعي: «الماء المطلق الباقي على أوصاف خلقته» لو حذف لفظ «المطلقة» لم يضر. [ت]
(٢) اشتقاقه مِنْ بَارٍ: أَيُّ: حَفَرَ. وَالثُّورَةُ: الْحُفْرَةُ. وَالبَيْرَةُ: الذَّخِيرَةُ، وَفِي الْحَدِيثِ: «أَنَّ رَجُلًا آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَلَمْ يَبْتَرِ خَيْرًا». أَي لَمْ يَدْخِرْ. وَفِيهِ لُغَتَانِ: أَبَارٌ: يَسْكُونُ الْبَاءَ وَهَمْزَةٌ قَبْلَهَا مَقْصُورَةٌ، وَهَمْزَةٌ بَعْدَ الْبَاءِ وَالْفَاءِ بَعْدَهَا مَمْدُودَةٌ. وَأَبَارٌ: بِالْفَاءِ مَمْدُودَةٌ، وَفَتْحُ الْبَاءِ وَالْفَاءِ بَعْدَهَا مِثْلُ: رَثِمٌ وَأَزَامٌ وَأَرَامٌ، وَيَجْمَعُ فِي الْكَثِيرِ بِنَارٍ، عَلَى فِعَالٍ يَنْظُرُ: النَّظْمُ ١٠/١.

- (٣) الطُّهُورُ - بِالْفَتْحِ: هُوَ اسْمٌ لِمَا يَنْظَهُرُ بِهِ، كَالسَّحُورِ: اسْمٌ لِمَا يُسْحَرُ بِهِ، وَالْفَطُورُ: اسْمٌ لِمَا يُفْطَرُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَأْكُولِ وَالْمَشْرُوبِ لَمَّا يُوَقَّدُ. وَالطُّهُورُ - بِالضَّمِّ: الْمَصْدَرُ بِمَعْنَى التَّنْظِيرِ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ بَغِيرِ طَهُورٍ» أَي بَغِيرِ تَطْهِرٍ. وَ «الْمَاءُ طَهُورٌ» أَي: مَطْهُرٌ لغيره، طَاهِرٌ فِي نَفْسِهِ، بِخِلَافِ الْمَاءِ الطَّاهِرِ فَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَطْهُرٌ لِغَيْرِهِ، بَلْ هُوَ طَاهِرٌ فِي نَفْسِهِ، كَمَا الْوَرْدُ طَاهِرٌ لَيْسَ بِطَهُورٍ.

وَقَالَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ: الْمَعْنَى فِيهِمَا وَاحِدٌ، وَهَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَنَلُ مِنَ الْبَحْرِ، فَقَالَ: هُوَ الطُّهُورُ مَاؤُهُ أَي: الْمَطْهُرُ؛ فَالسَّائِلُ يَرِيدُ: أَيَطْهُرُ الْبَحْرُ؟ وَلَمْ يَسْأَلْهُ عَنْ طَهَارَتِهِ فِي نَفْسِهِ، وَيَنْظُرُ النَّظْمُ الْمُسْتَعْتَبُ ١١/١

(٤) سقط من ط.

(٥) سقط من أ.

(٦) سقط من أ.

(٧) قال الرافعي: «وخرج ارتفعت جنابته»

في قوله بعد الخروج ما يغني عن قوله: وخرج بعد الخروج والإنفصال، من الإنفصال ما يغني عن الخروج

[ت]

(٨) سقط من ط.

(٩) سقط من ن ب.

المُسَخَّنُ^(١) والمُسَمَّسُ، وفي المُسَمَّسِ كَرَاهِيَةٌ مِنْ جِهَةِ الطَّبِّ إِذَا شُمِسَ فِي الْبِلَادِ الْمُفْرَطَةِ الْحَرَارَةِ فِي الْأَوَانِي الْمُنْطَبِعَةِ.

أَلْقَسَمُ الثَّالِثُ مَا تَفَاحَشَ تَغْيِيرُهُ بِمَخَالَطَةِ مَا يَسْتَعْنِي الْمَاءُ عَنْهُ؛ حَتَّى زَائِلُهُ أَسْمُ الْمَاءِ الْمُطْلَقِ، فَلَيْسَ بِطَهُورٍ (ح)، وَإِنْ لَمْ يَسْتَجِدَّ أَسْمًا آخَرَ؛ كَالْمُتَغَيَّرِ بِالصَّابُونِ وَالزَّرْعِرَانِ الْكَثِيرِ [ح]^(٢) وَأَجْنَاسِهِمَا.

فُرُوعٌ ثَلَاثَةٌ

الأوَّلُ: الْمُتَغَيَّرُ بِالثَّرَابِ الْمَطْرُوحِ فِيهِ قُصْدًا فِيهِ وَجْهَانِ: (٣) أَظْهَرُهُمَا: أَنَّهُ طَهُورٌ، وَيَقْرُبُ مِنْهُ الْمَلْحُ إِذَا طُرِحَ (و)^(٤) فِي الْمَاءِ؛ لِأَنَّهُ أَجْزَاءُ سَبِيحَةٍ مِنَ الْأَرْضِ بِهَا يَصِيرُ مَاءُ الْبَحْرِ مَالِحًا، فَيُضَاهِي الثَّرَابَ.

الثَّانِي: إِذَا تَفَتَّتِ الْأُزَاقُ فِي الْمِيَاهِ وَخَالَطَتْهَا [ففيها]^(٥)، ثَلَاثَةٌ أُوجِبُ؛ يُفَرِّقُ فِي الثَّالِثِ بَيْنَ الْخَرِيْفِيِّ وَالرَّبِيْعِيِّ؛ لِتَعَدُّرِ الْأَحْتِرَازِ عَنِ الْخَرِيْفِيِّ.

وَالثَّلَاثُ: إِذَا صُبَّ مَائِعٌ عَلَى مَاءٍ قَلِيلٍ (٦) وَلَمْ يُغَيَّرْهُ، فَإِنْ كَانَ بِحَيْثُ لَوْ خَالَفَهُ فِي اللَّوْنِ لِتَفَاحَشِ تَغْيِيرِهِ، زَالَتِ الطَّهُورِيَّةُ بِهِ، وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْهُ فَهَوَ طَهُورٌ، وَيَجُوزُ اسْتِعْمَالُ الْكُلِّ عَلَى الْأَظْهَرِ، وَقِيلَ: إِذَا بَقِيَ قَدْرُ ذَلِكَ الْمَائِعِ، لَمْ يَجْزِ اسْتِعْمَالُهُ.

البَابُ الثَّانِي

فِي الْمِيَاهِ النَّجَسَةِ، وَفِيهِ فُصُولٌ أَرْبَعَةٌ

الفصل الأول: في النجاسات

وَالجَمَادَاتُ كُلُّهَا عَلَى الطَّهَارَةِ إِلَّا الْخَمْرَ وَكُلَّ نَبِيذٍ (ح) مُسْكِرٍ، وَالْحَيَوَانَاتُ كُلُّهَا عَلَى الطَّهَارَةِ إِلَّا الْكَلْبَ وَالْخِنْزِيرَ وَفُرُوعَهُمَا، وَالْمَيْتَاتُ كُلُّهَا عَلَى النَّجَاسَةِ إِلَّا السَّمَكَ وَالْجَرَادَ، وَكَذَا الْآدَمِيُّ؛ عَلَى

(١) تسخين الماء وإسخانه بمعنى، وهو إخماؤه. وسخن الماء وسخن وسخن، والشخن بالضم: الحار. قال ابن الاعرابي: ماء مسخن وسخين بمعنى، كقوله:

مُشْعِشَةٌ كَأَنَّ الْحَصْنَ فِيهَا إِذَا مَا الْمَاءُ خَالَطَهَا سَخِينًا

ينظر النظم المستغرب (١١/١)

(٢) سقط من أ، ب.

(٣) قال الرافعي: «المتغير بالتراب المطروح فيه قصداً فيه وجهان» قيل هما قولان [ت]

(٤) سقط من أ.

(٥) من ب: ففيه

(٦) قال الرافعي: «إذا صب مائع على ماء قليل»

الكثير كالقليل من هذا الحكم ويجوز طرح لفظ «القليل» [ت]

الصَّحِيحُ^(١)، وَكَذَا دُودُ الطَّعَامِ، فَهُوَ طَاهِرٌ، عَلَى الْأَصَحِّ^(٢) وَلَا يَحْرُمُ أَكْلُهُ مَعَ الطَّعَامِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَمَا لَيْسَ لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ^(٣) لَا يَنْجَسُ الْمَاءَ إِذَا مَاتَ فِيهِ، عَلَى الْجَدِيدِ، وَقِيلَ: إِنَّهَا نَجَسَتْ (ح م) بِالْمَوْتِ، وَهَذَا عَفْوٌ؛ لِتَعَدُّرِ الْأَخْتِرَازِ عَنْهُ، وَقِيلَ: إِنَّهَا لَا تَنْجَسُ بِالْمَوْتِ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهَا دَمٌ مَعْفُونٌ، فَأَشْبَهَتْ النَّبَاتَ، أَمَّا الْأَجْزَاءُ الْمُنْفَصَلَةُ عَنْ ظَاهِرِ الْحَيَوَانِ، فَكُلُّ مَا أُبِينَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيِّتٌ إِلَّا الشُّعُورَ الْمُنْتَفِعَ بِهَا فِي الْمَقَارِشِ وَالْمَلَابِسِ؛ فَإِنَّهَا طَاهِرَةٌ بَعْدَ الْجَزْءِ لِلْحَاجَةِ؛ وَأَمَّا الْأَجْزَاءُ الْمُنْفَصَلَةُ عَنْ بَاطِنِ الْحَيَوَانِ، فَكُلُّ مُتَرَشِّحٍ لَيْسَ لَهُ مَقَرٌّ يَسْتَحِيلُ فِيهِ [كَالْدَمْعِ وَاللُّعَابِ وَالْعَرَقِ]^(٤)، فَهُوَ طَاهِرٌ مِنْ كُلِّ حَيَوَانٍ طَاهِرٍ، وَمَا اسْتَحَالَ فِي الْبَاطِنِ، فَأَصْلُهُ عَلَى النَّجَاسَةِ؛ كَالدَّمِ وَالْبَوْلِ وَالْعَذْرَةَ، إِلَّا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقِيهِ وَجْهَانِ، وَكَذَا فِي خُرَى الْجَرَادِ وَالسَّمَكِ وَمَا لَيْسَ لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ وَجْهَانِ؛ لِشَبْهِهَا بِالنَّبَاتِ، وَالْأَبْنَانُ طَاهِرَةٌ مِنَ الْآدَمِيِّينَ (ح)^(٥) وَمِنْ كُلِّ حَيَوَانٍ مَأْكُولٍ، وَالْأَنْفَحَةُ مَعَ اسْتِحَالَتِهَا فِي الْبَاطِنِ، قِيلَ بِطَهَارَتِهَا لِحَاجَةِ الْجُبْنِ إِلَيْهَا، وَأَمَّا الْمَنِي فَطَاهِرٌ مِنَ الْآدَمِيِّ (ح م)^(٦)، وَفِي سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ الطَّاهِرَةِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ يُخَصِّصُ الطَّاهِرَةَ فِي الثَّلَاثِ بِالْمَأْكُولِ اللَّحْمِ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ يُشْبِهُ بَيْضَ الطَّيْرِ، وَفِي بَذْرِ الْقَرِّ وَبَيْضِ مَا لَا يُؤْكَلُ لِحَمِهِ وَجْهَانِ^(٧)، أَمَّا دُودُ الْقَرِّ فَطَاهِرٌ، وَالْمِسْكُ طَاهِرٌ، وَفَآرَتُهُ كَذَلِكَ عَلَى الْأَظْهَرِ.

الفصل الثاني في الماء الراكد

وَالْقَلِيلُ مِنْهُ يَنْجَسُ بِمُلَاقَاةِ النَّجَاسَةِ، وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ، وَالكَثِيرُ لَا [يَنْجَسُ]^(٨) إِلَّا إِذَا تَغَيَّرَ، وَلَوْ

(١) قال الرافعي: «وكذا آدمي على الصحيح» أي من قولين، وقيل الوجهين [ت]

(٢) قال الرافعي: «دود الطعام ظاهر على الصحيح» من القولين أو الوجهين. [ت]

وقال أيضاً: «وكذا دود الطعام فهو طاهر على الصحيح» عامة الأصحاب لا يساعده على ترجيح القول بطهارة الدود، بل يجعلون الدود من جملة ما ليس له نفس سائلة، ويقولون: لا ينجس الطعام الذي تولد منه بموته بلا خلاف، كما لا ينجس الماء بموت ما ينشأ فيه بلا خلاف، وإذا وقع شيء منه في ماء أو مائع آخر ومات فيه.

فهل ينجس؟ فيه القولان، والظاهر نجاسته من نفسه [ت]

(٣) النَّفْسُ هَا هُنَا: الدَّمُ، يُقَالُ: سَأَلْتُ نَفْسَهُ، أَي: دَمَهُ، وَيُقَالُ: نَفَسَتِ الْمَرْأَةُ: إِذَا حَاضَتْ، بِفَتْحِ التَّوْنِ، أَي: سَأَلَتْ دَمَهَا، فَهِيَ نَافِسٌ: وَنَفَسَتْ بِضَمِّ التَّوْنِ، فَهِيَ نَفْسَاءٌ، عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ: إِذَا وُلِدَتْ.

وسائلة، أي: جارية من سال الماء: إِذَا جَرَى. وَسَمِيَتِ الْوَلَادَةُ نَفَاسًا، لِأَنَّهُ يَصْحَبُهَا خُرُوجُ النَّفْسِ، وَهُوَ: الدَّمُ. وَالْوَلَدُ: مَنفُوسٌ.

ينظر النظم المستعذب (١٣/١)

(٤) سقط من ب.

(٥) من أ: و.

(٦) سقط من أ، ط.

(٧) من أ: وأم.

(٨) سقط من أ.

تَغْيِراً يَسِيْرًا^(١)، فَإِنْ زَالَ التَّغْيِْرُ بَطُوْلُ المُكْتِ، عَادَ طَهُوْرًا، وَإِنْ زَالَ بَطْرَحَ الْمِسْكِ وَالزَّعْفَرَانِ، فَلَا، وَإِنْ زَالَ يَطْرَحُ الثَّرَابَ، فَقَوْلَانِ؛ لِلتَّرْدُدِ فِي أَنَّهُ مَزِيْلٌ أَوْ سَاتِرٌ، وَالكَثِيْرُ قُلْتَانِ^(٢) (ح) لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ، لَمْ يَحْمَلْ خَبَثًا»^(٣)، وَالْأَشْبَهُ أَنَّهُ ثَلَاثِمِائَةٌ مِّنْ^(٤) تَقْرِيْبًا لَا تَحْدِيْدًا.

فُرُوْعٌ خَمْسَةٌ: الْأَوَّلُ: مَا لَا يُدْرِكُهُ الطَّرْفُ مِنَ النَّجَاسَةِ، أَضْطَرَبَ فِيهِ نَصُّ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالْأَقْرَبُ أَنَّ مَا أَنْتَهَتْ قِلْتُهُ إِلَى حَدِّ لَا يُدْرِكُهُ^(٥) الطَّرْفُ مَعَ مُخَالَفَةِ لَوْنِهِ لِلْوَنِ مَا يَتَّصِلُ بِهِ، فَلَا

(١) قال الرافعي: «إلا إذا تغير تغيراً يسيراً» لو لم يذكر تغيراً يسيراً لجاز، أو كان أولى [ت].

(٢) قال الجوهري: القلّةُ إناءٌ للعرب كالجزء الكبيرة، وقد تجمع على قلل، قال:

وظللنا بنعمةٍ واتكأنا وشربنا الحلال من قلله

ينظر النظم المستعبد (١٣/١)

(٣) قال الرافعي: «إذا بلغ الماء قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمَلْ خَبَثًا» - رواه الشافعي عن الثقة عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عمر عن أبيه عن رسول الله ﷺ وقال: «لم يحمل نجساً أو خبثاً».

وحمل الثقة على أبي أسامة حمّاد بن أسامة الكوفي، والحديث مشهور في روايته، ورواه جماعة عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير بدل محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عبد الله ورواه أبو داود السجستاني في «السنن» من الطريقتين جميعاً. وروى سعيد بن أيوب عن أبي أسامة عن الوليد عن المحدثين جميعاً فأبان صحة الروایتين، ورواه جماعة، وجعلوا مكان عبد الله بن عبد الله أخاه عبيد الله بن عبد الله بن عمر، وهو الصحيح عند إسحاق بن إبراهيم الحنظلي والأكثر صححوا الروایتين جميعاً، وقالوا: إن عبد الله وعبيد الله روياه عن أبيهما [ت]

والحديث أخرجه أبو داود (٥١/١): كتاب الطهارة: باب ما ينجس الماء، الحديث (٦٣)، والترمذي (٩٧/١): كتاب الطهارة: باب (٥)، الحديث (٦٧)، والشافعي في الأم (١٨/١): كتاب الطهارة: باب الماء الرائد، وأحمد (٢٧/٢)، والنسائي (١٧٥/١): كتاب المياه: باب التوقيت في الماء، وابن ماجه (١٧٢/١): كتاب الطهارة: باب مقدار الماء الذي لا ينجس، الحديث (٥١٧)، وابن خزيمة (٤٩/١): كتاب الطهارة: باب ذكر الخبر المفسر، الحديث (٩٢)، وابن حبان في «مؤلفه» في «موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان»: كتاب الطهارة: باب ما جاء في الماء، الحديث (١١٧)، والحاكم (١٣٢/١): كتاب الطهارة: باب إذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء، والدارقطني (١٣/١ - ٢٣): كتاب الطهارة: باب حكم الماء إذا لاقته النجاسة، الأحاديث (١ - ٢٥)، والبيهقي (٢٦٠ - ٢٦٢): كتاب الطهارة: باب الفرق بين القليل الذي ينجس، والكثير الذي لا ينجس ما لم يتغير، وابن أبي شيبة (١٤٤/١) وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (٨١٧)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢٦٦/٣) والشرح (١٥/١)، وابن الجارود (٤٦)، والبعثي في «شرح السنة» (٣٦٩/١ - ٣٧٠) من طرق كثيرة عند عبد الله ابن عمر.

وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وقال الحافظ في «التلخيص» (١٧/١): قال ابن مندة: إسناده على شرط مسلم.

وصححه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان وابن حزم فقال في «المحلى» (١٥١/١): صحيح ثابت لا مغز فيه.

(٤) قال الرافعي «الأشبه أنه ثلثمائة من» الذي رجح عامة الأصحاب أنه مائتان وخمسون مناً. [ت]

(٥) قال الرافعي «والأقرب أن ما انتهت قلته إلى حد... إلخ» أي: من الطرف في المسألة. [ت]

وقال أيضاً «الأقرب أن ما انتهت قلته إلى حدٍ إلى آخره المرجح من الطرق في المسألة إثبات قوله، والذي

رجحوه منهما التسوية بينه وبين سائر النجاسات [ت]

يَدْخُلُ تَحْتَ التَّكْلِيفِ التَّحْفُظُ عَنْهُ، وَمَا يُدْرِكُ عِنْدَ اخْتِلَافِ اللَّوْنِ^(١) يَنْبَغِي أَلَّا يُعْفَى عَنْهُ لَا فِي الثُّوبِ وَلَا فِي الْمَاءِ.

الثَّانِي: [قُلْتَانِ نَجَسَانِ غَيْرِ مُتَغَيَّرَتَيْنِ]^(٢) إِذَا جُمِعَتَا وَلَا تَغَيَّرِي، عَادَتَا طَاهِرَتَيْنِ، فَإِذَا فُرِّقَتَا بَقِيَتَا عَلَى الطَّهَارَةِ، وَلَمْ يَضُرَّ التَّفْرِيقُ إِلَّا [إِذَا كَانَتِ النَّجَاسَةُ جَامِدَةً فَبَقِيَتْ فِي إِحْدَى الْقُلْتَيْنِ]^(٣).

الثَّالِثُ: نَجَاسَةٌ جَامِدَةٌ وَقَعَتْ فِي مَاءٍ رَاكِدٍ [كَثِيرٍ]^(٤) يَجُوزُ الْأَعْتِرَافُ مِنْ جَوَانِبِهَا عَلَى الْقَوْلِ الْقَدِيمِ، وَهُوَ الْأَقْسَى، وَيَجِبُ التَّبَاعُدُ^(٥) عَنْهَا بِقَدْرِ الْقُلْتَيْنِ فِي الْقَوْلِ الْجَدِيدِ.

(الرَّابِعُ): كَوْزٌ [وَاسِعٌ]^(٦) فِيهِ مَاءٌ نَجِسٌ غَيْرٌ مُتَغَيَّرٌ؛ طَرِيقُ تَطْهِيرِهِ: أَنْ يُغْمَسَ فِي مَاءٍ كَثِيرٍ، فَإِذَا اسْتَوَى عَلَيْهِ الْمَاءُ، صَارَ طَهُورًا لِلاتِّصَالِ بِهِ.

الخَامِسُ: فَارَةٌ وَقَعَتْ فِي بَيْرٍ، فَتَمَعَطَ شَعْرُهَا^(٧)، فَالطَّرِيقُ أَنْ يُسْتَقَى الْمَاءُ الْمَوْجُودُ فِي الْبَيْرِ، فَمَا يَحْضُلُ بَعْدَ ذَلِكَ إِنْ رُئِيَ فِيهِ شَعْرٌ، فَنَجِسٌ، وَإِلَّا فَطَهُورٌ؛ إِذَا الْأَصْلُ طَهَّرَتْهُ وَوَقَّعَ الشَّعْرُ فِيهِ مَشْكُوكٌ [فِيهِ]^(٨)، وَإِخْرَاجُ جَمِيعِهِ هُوَ الْغَالِبُ بِاسْتِقَاءِ الْمَاءِ.

الْفَصْلُ الثَّلَاثُ: فِي الْمَاءِ الْجَارِي

فَإِنْ وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ مَائِعَةٌ، لَمْ تُغَيَّرْ؛ [فَطَاهِرٌ]^(٩)؛ إِذَا الْأَوَّلُونَ لَمْ يَحْتَرِزُوا مِنَ الْأَنْهَارِ الصَّغِيرَةِ^(١٠)، وَإِنْ كَانَتْ جَامِدَةً تَجْرِي بِجَرِي الْمَاءِ، فَمَا فَوْقَ النَّجَاسَةِ وَمَا تَحْتَهَا طَاهِرٌ؛ لِتَفَاضُلِ جَرَيَاتِ الْمَاءِ، وَمَا عَلَى جَانِبَيْهَا فِيهِ طَرِيقَانِ، قِيلَ بِطَهَارَتِهِ، وَقِيلَ بِتَخْرِيجِهِ عَلَى قَوْلِ التَّبَاعُدِ، وَإِنْ

= وقال أيضاً «والأقرب أن ما انتهت قلته إلى حد لا يدرك مع مخالفة مع لون اللون ما سيتصل به لا شك أن

صورة المسألة ما إذا لم تكن النجاسة مدركة لقلتها، وما لا يدرك للقللة لا يدرك، وإن اختلف اللون [ت].

(١) قال الرافعي: «وما يدرك عند اختلاف اللون» خارج عن صورة المسألة، ولا يجوز أن يخرج بعض أنسام التفصيل من المسألة عن صورتها. [ت]

(٢) سقط من ب.

(٣) سقط من ب.

(٤) سقط من أ، ب والمثبت من ط

(٥) قال الرافعي «يجب التباعد.. إلخ» جعل بعض الأصحاب الخلاف من المسألة وجهين. [ب]

(٦) سقط من ط، ب.

(٧) تمعط الشعر: تساقط. ينظر المعجم الوسيط (٩١٣/٢).

(٨) سقط من أ.

(٩) من أ: فهو ظاهر.

(١٠) قال الرافعي: «فظاهر إذ الأولون لم يحترزوا عن الأنهار الصغيرة» يشبه أن يكون هذا في الماء القليل مصيراً إلى القول القديم، وهو أن الماء الجاري لا ينجس إلا بالتغير، والأظهر في المذهب أن قليله كقليل الرأكد [ت]

كَانَتِ النَّجَاسَةُ وَاقِعَةً، [وَالْمَاءُ يَجْرِي] ^(١) فَالْحُكْمُ مَا سَبَقَ إِلَّا أَنَّ مَا يَجْرِي مِنَ الْمَاءِ عَلَى النَّجَاسَةِ، وَيَنْفَصِلُ عَنْهَا فَهُوَ نَجِسٌ فِيمَا دُونَ الْقُلْتَيْنِ، فَإِنْ زَادَ عَلَى الْقُلْتَيْنِ، أَعْنِي مَا بَيْنَ الْمُغْتَرَفِ وَالنَّجَاسَةِ، فَوَجْهَانِ؛ أَظْهَرُهُمَا: الْمَنْعُ إِلَّا أَنْ يَجْتَمِعَ فِي حَوْضٍ مُتْرَادًا؛ فَإِنَّ الْجَارِيَّ لَا تَرَادُّ لَهُ، فَهِيَ مُتَفَاصِلَةٌ الْأَجْزَاءِ هَذَا فِي الْإِنْفِصَالِ، فَأَمَّا النَّهْرُ الْعَظِيمُ الَّذِي يُمَكِّنُ التَّبَاعُدَ فِيهِ عَنِ جَوَانِبِ النَّجَاسَةِ بِقَدْرِ الْقُلْتَيْنِ، فَلَا يُجْتَنَّبُ فِيهِ إِلَّا حَرِيمٌ [و] ^(٢) [النَّجَاسَةُ] ^(٣)، وَهُوَ الَّذِي تَغَيَّرَ شَكْلُهُ بِسَبَبِ النَّجَاسَةِ، وَهَذَا الْحَرِيمُ مُجْتَنَّبٌ أَيْضًا فِي الْمَاءِ (الرَّائِدُ) ^(٤).

الفصل الرابع: في إزالة النجاسة ^(٥)

فَإِنْ كَانَتْ حُكْمِيَّةً، فَيَكْفِي إِجْرَاءُ الْمَاءِ عَلَى مَوْرِدِهَا، وَإِنْ كَانَتْ عَيْنِيَّةً، فَلَا بُدَّ مِنْ إِزَالَةِ عَيْنِهَا،

- (١) سقط من ب، ط
- (٢) سقط من ب.
- (٣) قال الرافعي: «فلا يجتنب فيه إلا حريم النجاسة إلى آخره» لم يتعرض الجمهور للحريم لا في الرائد، ولا في الجاري، وإذا رأوا الحكم على قلة الماء وكثرته، والتغير بالنجاسة وعدمه، والأحسن تعميم العفو للحاجة يريد في سور الهرة النجس فيها، والأصح عند الأصحاب النجاسة [ت]
- (٤) من ب: الراكد أيضاً.
- (٥) النجاسة في اللغة: النَّجَسُ، والنَّجَسُ، والنَّجَسُ: القِلْبُزُّ مِنَ النَّاسِ، وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَدْرَتُهُ. وَنَجَسَ الشَّيْءُ، بِالْكَسْرِ، يَنْجَسُ نَجْسًا، فَهُوَ نَجِسٌ، وَنَجَسٌ، وَرَجُلٌ نَجِسٌ، وَنَجَسٌ، وَالْجَمْعُ: أَنْجَاسٌ. وَقِيلَ: النَّجَسُ يَكُونُ لِلوَاحِدِ وَالْأُنثَيْنِ وَالْجَمْعِ، وَالْمَوْثُ بِلَفْظِ وَاحِدٍ، رَجُلٌ نَجِسٌ، وَرَجُلَانِ نَجَسٌ، وَقَوْمٌ نَجَسٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ»

فَإِذَا كَسَرُوا ثَنُوا وَجَمَعُوا وَأَثَنُوا، فَقَالُوا: أَنْجَاسٌ وَنَجَسَةٌ. وَقَالَ الْفَرَّاءُ: تَجَسَّ لَا يَجْمَعُ، وَلَا يُوْنِثُ، وَعَلِيهِ فَالنَّجَاسَةُ: كُلُّ مُسْتَقْدَرٍ.

ينظر لسان العرب ٤٣٥٢/٦

واصطلاحاً:

عرفه الشافعية: بأنه كل مُسْتَقْدَرٍ يمنع من صحّة الصلاة حيث لا مرخص.

والقيد للإدخال، فيدخل المستنحي بالحجر، فإنه يعفى عن أثر الاستنجاء، وتصح إمامته، ومع ذلك محكوم عليها بالنجاسة، لكنه أبيح له تناول للضرورة، وعرفها بعضهم، وهو النووي على ما قيل بأنها كل عين حرّم تناولها على الإطلاق، حالة الاختيار، مع سهولة التمييز لا لحرمتها، ولا لاستقذارها، ولا لضررها في بدن أو عقل، فخرج بالإطلاق ما يباح قليله، كبعض النباتات السمية، فإن قليلها يباح بلا ضرر، وبحالة الاختيار حالة الضرورة، فيباح فيها تناول الميتة، وبسهولة التمييز دود الفاكهة، ونحوها، فيباح تناوله معها، وإن سهل تمييزه، خلافاً لبعض المتأخرين، نظراً إلى أن شأنه عسر التمييز، ولا ينجس فمه، ولا يجب عليه غسله، وقياس ذلك أن ما خبز بالسرجين ونحوه لا ينجس الفم بأكله، ولا يجب غسله منه، إذا لا يلزم من النجاسة التنجس، وهذا القيد والذي قبله وهما قوله حالة الاختيار، مع سهولة التمييز للإدخال، لا للإخراج، وحينئذ فقوله: وخرج بحالة الاختيار، أي: خرج عن الاعتبار في تأثير الحرمة، فلا منافاة، وخرج بلا لحرمتها لحم الآدمي، فإنه وإن حرم تناوله مطلقاً، أي: كثر أو قل من نفسه، أو غيره في حال الاختيار الخ، لكن لا لنجاسته، بل لحرمة أي:

فَإِنْ بَقِيَ طَعْمٌ لَمْ يَطْهَرُ لِأَنَّ إِزَالَتَهُ سَهْلٌ، وَإِنْ بَقِيَ لَوْثٌ بَعْدَ الْحَتِّ وَالْقِرْصِ، فَمَعْفُوٌّ [عنه^(١)]، وَالرَّايِحَةُ كَاللُّونِ؛ عَلَى الْأَصَحِّ^(٢)، ثُمَّ يُسْتَحَبُّ الْإِسْتِظْهَارُ بِغَسَلَةٍ ثَانِيَةٍ وَثَالِثَةٍ، وَفِي وُجُوبِ الْعَصْرِ وَجِهَانِ، فَإِنْ وَجَبَ الْعَصْرُ، فَبِالْأَكْتِفَاءِ بِالْجَفَافِ وَجِهَانِ.

فُرُوعُ سَبْعَةٌ

الأوَّلُ: إِذَا أوردَ الثَّوبُ النَّجِسُ عَلَى مَاءٍ قَلِيلٍ، نَجَسَ الْمَاءُ، وَلَمْ يَطْهَرِ الثَّوبُ؛ عَلَى الْأَظْهِرِ. الثَّانِي: إِذَا أَصَابَ الْأَرْضَ بَوْلٌ، فَأَفِيضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ حَتَّى صَارَ مَغْلُوبًا وَنَضَبَ الْمَاءَ طَهْرًا [ح^(٣)]؛ وَكَذَا إِذَا لَمْ يَنْضَبْ إِذَا حَكَمْنَا بِطَهَارَةِ الْغُسَالَةِ، وَأَنَّ الْعَصْرَ لَا يَجِبُ^(٤)؛ الثَّلَاثُ: اللَّبْنُ الْمَعْجُونُ بِمَاءِ نَجِسٍ يَطْهَرُ إِذَا صُبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ الطَّهْوَرُ^(٥)، فَإِنْ طُبِحَ طَهْرَ ظَاهِرُهُ بِإِقَاضَةِ الْمَاءِ دُونَ بَاطِنِهِ. الرَّابِعُ: بَوْلُ الصَّبِيِّ قَبْلَ أَنْ يَطْعَمَ يَكْفِي فِيهِ رَشُّ الْمَاءِ (ح م)، وَلَا يَجِبُ الْغَسْلُ؛ بِخِلَافِ الصَّبِيِّ لِلْحَدِيثِ^(٦)

= احترامه، ولا يرد عليه لحم الحربي، فإنه يحرم تناوله مع عدم احترامه؛ إذ الحرمة تنشأ من ملاحظة الأوصاف الذاتية أو العرضية، ومعلوم أن الأولى لازمة للجنس من حيث هو، فالحرمة الذاتية ثابتة للحربي، فكان طاهرًا حيًّا وميتًا، حتى يمتنع استعمال جزء منه، فالاستنجاة كما مرَّ دون الحرمة العرضية، بسبب الإيمان ونحوه، كعقد الذمة، فلم تثبت له، ولذا لم يحترم ولم يعظم، فلهذا جاز إغراء الكلاب على جيفته، وخرج بلا لاستقذارها فاحرم تناوله، لا لما تقدم بل لاستقذاره كمخاط ومنيٍّ وغيرهما من المستقذرات؛ بناءً على حُرْمَةِ أَكْلِهَا، وَهُوَ الْأَصَحُّ، وَبِلا لضررها في بدن أو عقل ما ضر العقل كالأفيون والرَّعْفَرَانِ، أو البدن كالثَّمِينَاتِ والتراب، وسائر أجزاء الأرض، وإن كان قليلاً بالنسبة لمن ضرَّه ذلك، ولو شك في شيء هل هو ضار، أو لا ينبغي الحل لأن الأصل عدم النهي. الإقناع ٢٢٠/١

- (١) سقط من أ.
 - (٢) قال الرافعي: «كاللون على الأصح» أي من القولين وقيل من الوجهين. [ت]
 - (٣) سقط من ب.
 - (٤) قال الرافعي: «إذا حكمنا بطهارة الغسالة وأن العصر لا يجب لو لم يذكر أن العصر لا يجب لجواز [ت]
 - (٥) قال الرافعي: «اللبن المعجون بماء نجس يطهر إذا صبَّ فيه الماء الطهور لفظ «الطهور» مستغنى عنه في هذا الموضوع إلا بالإجتهاد وطلب علامة تغلب ظن الطهارة إيضاح وبسط... وأحدهما مغن عن الآخر [ت]
 - (٦) قال الرافعي: «بخلاف الصبية للحدِيث» وهو ما أخرج أبو داود في «السُّنَنِ» من حديث عبد الرحمن بن مَهْدِيٍّ عن يحيى بن الوليد عن مُجَلِّ بْنِ خَلِيفَةَ الطَّائِيٍّ عَنْ أَبِي السَّمْحِ خَادِمِ النَّبِيِّ ﷺ - أَنَّهُ جِيءَ بِالْحَسَنِ أَوْ الْحُسَيْنِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - فَبَالَ عَلَى صَدْرِهِ، فَأَرَادُوا أَنْ يَغْسِلُوهُ فَقَالَ: «رَشُّوْهُ رَشًّا، فَإِنَّهُ يُغْسَلُ بَوْلَ الْجَارِيَةِ، وَيُرَشُّ بَوْلَ الْغَلَامِ، وَيُرْوَى مِثْلُهُ عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - وَعَنْ قَوْلِ عَلِيٍّ وَفَعَلَ أُمُّ سَلْمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا [ت]
- والحدِيث أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٦٢/١): كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ بَوْلِ الصَّبِيِّ يَصِيبُ الثَّوْبَ، الْحَدِيثُ (٣٧٦)، وَالنِّسَائِيُّ (١٥٨/١): كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ بَوْلِ الْجَارِيَةِ (١٨٩)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٧٥/١): كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي بَوْلِ الصَّبِيِّ الَّذِي لَمْ يَطْعَمْ، الْحَدِيثُ (٥٢٦): وَالدُّوَلَابِيُّ (٣٧/١) «الْكُنَى»، وَالدَّارِ قُطْنِي (١٣٠/١): كِتَابُ الطَّهَارَةِ: بَابُ الْحَكْمِ فِي بَوْلِ الصَّبِيِّ وَالصَّبِيَّةِ، الْحَدِيثُ (٤)، وَالْحَاكِمُ (١٦٦/١): كِتَابُ الطَّهَارَةِ، وَأَبُو نَعِيمٍ (٦٢/٩)، وَابِيهَقِي (٤١٥/٢): كِتَابُ الصَّلَاةِ: بَابُ مَا رَوَى فِي الْفَرْقِ بَيْنَ بَوْلِ الصَّبِيِّ وَالصَّبِيَّةِ، وَابْنُ خَزِيمَةَ (١٤٣/١) رَقْمَ (٢٨٣) قَالَ: «كَانَتْ خَادِمَةَ النَّبِيِّ ﷺ فَجِيءَ بِالْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ فَبَالَ عَلَى صَدْرِهِ فَأَرَادُوا أَنْ يَغْسِلُوهُ =

فقال: «رشوه رشاً فإنه يغسل بول الجارية ويرش بول الغلام» لفظ الحاكم وقال: صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي وصححه ابن خزيمة.

وفي الباب عن أم الفضل لبابه بنت الحارث وعلى بن أبي طالب - حديث أم الفضل أخرجه أحمد (٣٣٩/٦)، وأبو داود (٢٦١/١): كتاب الطهارة: باب بول الصبي يصيب الثوب، الحديث (٣٧٥)، وابن ماجه (١٧٤/١): كتاب الطهارة: باب ما جاء في بول الصبي الذي لم يطعم، الحديث (٥٢٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٩٢/١): كتاب الطهارة باب حكم بول الغلام والجارية قبل أن يأكلا الطعام، والحكم (١٦٦/١) كتاب الطهارة، والبيهقي (٤١٤/٢) كتاب الصلاة: باب ما روي في الفرق بين بول الصبي والصبية، وابن خزيمة (١٤٣/١) رقم (٢٨٢) والبخاري في «شرح السنة» (٣٨٥/١ - بتحقيقنا)، والطبراني في الكبير (٥/٣) [عن] أم الفضل لبابه بنت الحارث قالت: «كان الحسن بن علي في حجر النبي ﷺ فبال عليه فقلت: ألبس ثوباً جديداً، وأعطني إزارك حتى أغسله فقال: إنما يغسل من بول الأثني وينصح من بول الذكر» وصححه الحاكم. ووافقه الذهبي، وصححه أيضاً. ابن خزيمة.

- حديث علي:

أخرجه أحمد (٧٦/١)، وأبو داود (٢٦٣/١): كتاب الطهارة: باب بول الصبي يصيب الثوب، الحديث (٣٧٧)، وابن ماجه (١٧٤/١ - ١٧٥): كتاب الطهارة: باب ما جاء في بول الصبي الذي لم يطعم، الحديث (٥٢٥) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٩٢/١) كتاب الطهارة: باب حكم بول الغلام والجارية قبل أن يأكلا الطعام، والدارقطني (١٢٩/١) كتاب الطهارة: باب الحكم في بول الصبي والصبية الحديث (٢) و (٣)، والحاكم (١٦٥ - ١٦ - ١٦٦)، والبيهقي (٤١٥/٢): كتاب الصلاة: باب ما روي في الفرق بين بول الصبي والصبية، وابن خزيمة (٤٣/١ - ١٤٤) رقم (٢٨٤) وابن حبان (٢٤٧) موارد، والبخاري في شرح السنة (٣٨٦/١) من حديث علي أن رسول الله ﷺ قال في بول الرضيع: «ينصح بول الغلام ويغسل بول الجارية» قال فتادة هذا ما لم يطعمها فإذا طعمها غسلها، وقال الحاكم صحيح علي شرطهما. ووافقه الذهبي، وصححه ابن خزيمة، وابن حبان. وقال الترمذي: حديث حسن.

قال الحافظ في «التلخيص» (٣٨/١): إسناده صحيح وقد اختلف في رفعه، ووقفه وفي وصله وإرساله وقد رجح البخاري صحته وكذا الدارقطني. أ. هـ.

وقد أخرجه أبو داود (٣٧٧)، والبيهقي (٤١٥/٢)، وابن أبي شيبه (١٢١/١) وعبد الرزاق (٣٨١/١) رقم (١٤٨٨) عن علي موقوفاً. فائدة: قال الحسن بن القطان (١٧٥/١ - ابن ماجه): كتاب الطهارة: باب ما جاء في بول الصبي الذي لم يطعم (٧٧)، الحديث (٥٢٥)، ثنا أحمد بن موسى بن معقل، ثنا أبو اليمان المصري، قال: سألت الشافعي رضي الله عنه، عن حديث النبي ﷺ: «يرش من بول الغلام، ويغسل من بول الجارية والماءان جميعاً واحداً»، قال: لأن بول الغلام من الماء والطين، وبول الجارية من اللحم والدم ثم قال لي: فهمت؟ أو قال: لقتت؟ قلت: لا! قال: إن الله تعالى لما خلق آدم خلقت حواء من ضلعه القصير، فصار بول الغلام من الماء والطين وصار بول الجارية من اللحم والدم، قال لي فهمت قلت: نعم، قال لي: فعك الله به! وهذا معنى جليل والظاهر أن الله تعالى فتح بابه على الإمام الشافعي رضي الله عنه بعد قوله: إنه لم يتبين له فرق بين بول الصبي والجارية.

وقد أسنده البيهقي (٤١٦/٢) عن الإمام رضي الله عنه. وللحديث شاهد موقوف من حديث أم سلمة من

الْحَامِسُ: وَوُلُغَ الْكَلْبِ يُغْسَلُ سَنَعِ مَوَاتٍ إِحْدَاهُنَّ بِالثَّرَابِ، وَعَرَقَهُ وَسَائِرُ أَجْزَائِهِ كَاللُّعَابِ وَفِي الْإِحْقَاقِ (م) الْخَنْزِيرِ بِهِ قَوْلَانِ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَقُومُ الصَّابُونَ وَالْأَشْنَانُ^(١) [(ز)]^(٢) مَقَامَ الثَّرَابِ، وَلَا الْغَسْلَةُ الثَّامِنَةُ وَلَوْ كَانَ الثَّرَابُ نَجِسًا أَوْ مُرَجَّحًا بِالخَلِّ، فَوَجْهَانِ، وَلَوْ ذُرَّ الثَّرَابُ عَلَى الْمَحَلِّ، لَمْ يَكْفِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مَاءٍ يُعَفَّرُ بِهِ، فَيُوصَلُهُ إِلَيْهِ.

السَّادِسُ: سُورُ الْهَرَّةِ طَاهِرٌ، فَإِنْ أَكَلَتْ فَأَرَّةً، ثُمَّ وَلَعَتْ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ، فَفِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ، يُفْرَقُ فِي الثَّلَاثِ بَيْنَ أَنْ تَلَعَّ فِي الْحَالِ، أَوْ بَعْدَ غَيْبَةِ مُحْتَمَلَةٍ لِلْوُلُوغِ فِي الْمَاءِ الْكَثِيرِ، وَالْأَحْسَنُ تَعْمِيمُ الْعُقُوفِ لِلْحَاجَةِ.
السَّابِعُ: غُسَالَةُ النَّجَاسَةِ، إِنْ تَغَيَّرَتْ فَنَجِسَةٌ وَإِنْ لَمْ تَتَغَيَّرْ، فَحُكْمُهَا حُكْمُ الْمَحَلِّ بَعْدَ الْغَسْلِ^(٣)، إِنْ طَهَّرَ فَطَاهِرٌ [ح]، وَفِي الْقَدِيمِ؛ هِيَ طَاهِرَةٌ بِكُلِّ حَالٍ مَا لَمْ تَتَغَيَّرْ، وَقِيلَ: حُكْمُهُ حُكْمُ الْمَحَلِّ قَبْلَ الْغَسْلِ، وَتَظْهَرُ^(٤)] فَائِدَتُهُ فِي رَشَاشِ الْغَسْلَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ وُلُوغِ الْكَلْبِ.

أَلْبَابُ الثَّلَاثِ: فِي الْإِجْتِهَادِ

مَهْمَا أَشْتَبَهَ إِذَا تَيَقَّنَ نَجَاسَتَهُ بِمُشَاهَدَةٍ أَوْ سَمَاعٍ عَنِ عَدَلٍ، بِإِنَاءِ طَاهِرٍ، لَمْ يَجُزْ (و) أَخْذُ أَحَدِ الْإِنَاءَيْنِ إِلَّا بِاجْتِهَادِ (ز)، وَطَلَبَ عِلْمًا تَغْلِبُ ظَنَّ الطَّهَارَةِ، فَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ نَجَاسَةٌ أَحَدُ الْإِنَاءَيْنِ بِكُورِهِ مِنْ مِيَاهِ مُدْمِنِي أَنْحَمِرٍ، وَالْكَفَّارِ الْمُتَدَيِّنِينَ بِاسْتِعْمَالِ النَّجَاسَةِ، فَهُوَ كَأَسْتَيْقَانَ النَّجَاسَةِ، عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، وَعَلَيْهِ تَمْتَنِعُ الصَّلَاةُ فِي الْمَقَابِرِ الْمُنْبُوْشَةِ، وَمَعَ طِينِ الشُّوَارِعِ، وَكُلِّ مَا الْغَالِبُ نَجَاسَتُهُ.

ثُمَّ لِلْإِجْتِهَادِ شَرَايِطُ (الْأَوَّلُ): أَنْ يَكُونَ لِلْعَلَامَاتِ مَجَالٌ فِي الْمُجْتَهَدِ فِيهِ، فَيَجُوزُ (ز) الْإِجْتِهَادُ فِي الثِّيَابِ وَالْأَوَانِي، وَلَا يَجُوزُ فِي تَمْيِيزِ الْمُحَرَّمَ وَالْمَيْتَةِ عَنِ الْمُدَّكَاةِ وَالْأَجْنَبِيَّةِ.

الثَّانِي: أَنْ يَتَأَيَّدَ الْإِجْتِهَادُ بِاسْتِصْحَابِ الْحَالِ؛ فَلَا يَجُوزُ الْإِجْتِهَادُ عِنْدَ اشْتِيَاهِ الْبَوْلِ، أَوْ مَاءِ الْوَرْدِ (ح) بِالْمَاءِ عَلَى أَظْهَرِ الْوَجْهَيْنِ.

الثَّلَاثُ: أَنْ يَعْجَزَ عَنِ الْوُصُولِ إِلَى الْيَقِينِ، فَإِنْ كَانَ عَلَى شَطِّ نَهْرٍ، أَمْتَنَعَ الْإِجْتِهَادُ فِي الْأَوَانِي وَالثِّيَابِ؛ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ.

= فعلها أخرجه أبو داود (١٥٦/١ - ١٥٧) كتاب الطهارة: باب بول الصبي يصيب الثوب حديث (٣٧٩) من طريق الحسن عن أمه أنها أبصرت أم سلمة تصب الماء على بول الغلام ما لم يطعم فإذا طعم غسلته وكانت تغسل بول الجارية.

(١) قال الرافعي: «والأظهر أنه لا يقوم الصابون، والأشنان إلى آخره» أي من الأقوال في الصابون والأشنان، ومن الوجهين في الغسلة الثانية [ت]

(٢) سقط من أ.

(٣) قال الرافعي: «وقيل حكمها حكم المحل بعد الغسل» وهذا قول مخرج [ت]

(٤) سقط من أ.

الرَّابِعُ: أَنْ تَلُوْحَ [له] ^(١) عَلامَةُ النَّجَاسَةِ كَحَرَكَةِ المَاءِ، أَوْ نُقْصَانِهِ، أَوْ أَنْصَابِهِ، أَوْ ابْتِلَالِ طَرَفِ الإِنَاءِ، إِذَا كَانَتِ النَّجَاسَةُ بُوْلُوغِ الكَلْبِ، وَبِشْرَكَ فِي دَرْكِه الأَعْمَى (و) وَالبَصِيرُ، فَإِنَّ لَمْ تَلُوْحَ عَلامَةُ صَبِّ المَاءِ، وَتِيَمَمَ؛ فَإِنَّ تِيَمَمَ قَبْلَ الصَّبِّ، وَجَبَ القُضَاءُ؛ لِأَنَّ مَعَهُ مَاءً طَاهِراً بَيِّنِينَ.

فَرَعٌ: لَوْ أَدَّى اجْتِهَادُهُ إِلَى إِنْءِ، وَصَلَّى بِهِ الصُّبْحَ، ثُمَّ أَدَّى عِنْدَ الظُّهْرِ اجْتِهَادُهُ إِلَى الثَّانِي، تِيَمَمَ وَلَا يَسْتَعْمَلُ، لِأَنَّ الاجْتِهَادَ لَا يُنْقِضُ بِالاجْتِهَادِ، وَخَرَجَ [ابن سُرَيْج] ^(٢) أَنَّهُ يَسْتَعْمَلُ وَنُورِدُهُ عَلَى جَمِيعِ مَوَارِدِ الأَوَّلِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ قَضِيَّةٌ أُخْرَى، وَعَلَى النَّصِّ، هَلْ يَقْضَى الصَّلَاةَ الثَّانِيَةَ؛ لِأَنَّ مَعَهُ مَاءً طَاهِراً بِحُكْمِ الاجْتِهَادِ فِيهِ وَجْهَانِ.

البَابُ الرَّابِعُ: فِي الأَوَانِي، وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ

[القِسْمُ] ^(٣)، الأَوَّلُ: المُتَّخِذُ مِنَ الجُلُودِ، وَاسْتِعْمَالُهُ جَائِزٌ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الجِلْدُ طَاهِراً، وَطَهَارَتُهُ بِالدَّكَاةِ فِيمَا يُوكَلُ (ح) لِحْمُهُ، أَوْ بِالدَّبَاغِ فِي الجَمِيعِ إِلاَّ الكَلْبَ (ح) وَالخَنْزِيرَ، وَكَيْفِيَّةُ الدَّبَاغِ نَزْعُ القَصَلَاتِ بِالأَشْيَاءِ الحَرِيْفَةِ، وَلَا يَكْفِي التَّزْيِيبُ (ح)، وَالتَّشْمِيسُ (ح)، وَلَا يَجِبُ اسْتِعْمَالُ المَاءِ فِي اثْنَاءِ الدَّبَاغِ؛ عَلَى أَقْسَى الوَجْهَيْنِ، وَيَجِبُ إِفاضَةُ المَاءِ المُطْلَقِ عَلَى الجِلْدِ المَدْبُوعِ؛ عَلَى أَظْهَرِ الوَجْهَيْنِ، ثُمَّ الجِلْدُ المَدْبُوعُ طَاهِراً ظَاهِرُهُ وَبَاطِنُهُ [و م] ^(٤)؛ يَجُوزُ بَيْعُهُ [و م] ^(٥)، وَيَحِلُّ أَكْلُهُ؛ عَلَى

(١) سقط من أ.

(٢) قال الراعي: «ابن سُرَيْج... هو القاضي أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادي من عظماء الأصحاب، الشافعي، رضي الله عنه شرح مذهبه ولخصه، وردَّ على المخالفين، وذكر أن تصنيفاته تبلغ أربعمئة، وكان يفضل على جميع أصحاب الشافعي حتى على المزني، وأخذ الفقه عن أبي القاسم الأنماطي، وروى الحديث عن الحسن ابن محمد الزعفراني، ومحمد بن عبد الملك الدمشقي، وأبي داود السجستاني وغيرهم، وروى عنه سليمان الطبراني وأبو أحمد الغطريفي، ويروي عنه أنه قال في علته التي مات فيها: «رأيت في المنام كأن قاتلاً يقول لي: هذا ربك يخاطبك قال فسمعت بماذا أجبت المرسلين؟ قال: قلت: بالإيمان والتصديق، فقيل بماذا أجبت المرسلين؟ فوقع في قلبي أنه يراد منِّي زيادة في الجواب، فقلت بالإيمان والتصديق غير أنا أصبنا من هذه الذنوب، فقال إني سأغفر لك.»

توفي بـ «بغداد» سنة ست وأربعمائة [ت]

تنظر ترجمته من الأعلام ١/١٧٨، طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٨٩، ووفيات الأعيان ١/٤٩، تاريخ بغداد ٤/٢٨٧، طبقات الشافعية للسبكي ٢/٨٧، البداية والنهاية ١١/١٢٩، تذكرة الحفاظ ٣/٨١١، والمنتظم ٦/١٤٩، شذرات الذهب ٢/٢٤٧، النجوم الزاهرة ٣/١٩٤.

(٣) سقط من أ.

(٤) سقط من أ.

(٥) سقط من أ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: الْمُتَّخِذُ مِنَ الْعِظَامِ، وَالْعَظْمُ يَنْجُسُ (ح) بِالْمَوْتِ؛ عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ، وَقِيلَ: قَوْلَانِ؛ كَمَا فِي الشَّعْرِ، وَلَا يَنْجُسُ (و) شَعْرُ الْآدَمِيِّ بِالْمَوْتِ، وَالْإِبَانَةُ، وَلَا شَعْرُ الْحَيَوَانِ الْمَأْكُولِ بِالْجَزِّ قَوْلًا وَاحِدًا^(٢)، فَإِنْ حُكِمَ بِأَنَّ شَعْرًا مَّا لَا يَنْجُسُ بِالْمَوْتِ، فَلِأَصَحِّ أَنَّ شَعْرَ الْكَلْبِ وَالْحِنْزِيرِ نَجِسٌ؛ لِتَجَاسُةِ الْمَنْبُتِ.

الْقِسْمُ الثَّلَاثُ: الْمُتَّخِذُ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ أَلَا سْتِعْمَالَ عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَلَا يَجُوزُ تَزْيِينُ الْحَوَانِيتِ بِهَا عَلَى الْأَصَحِّ، وَلَا يَجُوزُ اتِّخَاذُهُ (و)، وَلَا قِيَمَةٌ عَلَى كَاسِرِهِ (و)، وَلَا يَتَّعَدَى التَّحْرِيمُ إِلَى [الْفَيْرُوزِجِ]^(٣) وَالْيَاقُوتِ؛ عَلَى الْأَصَحِّ^(٤)؛ لِأَنَّ نَفَاسَتَهُمَا لَا يُدْرِكُهَا إِلَّا الْخَوَاصُّ، وَالْمُمَوَّةُ لَا يَحْرُمُ، عَلَى أَظْهَرِ الْمَذْهَبَيْنِ، وَالْمُضَيَّبُ فِي مَحَلٍّ يَلْقَى فَمَ الشَّارِبِ مَحْظُورٌ؛ عَلَى الْأَظْهَرِ^(٥)، وَإِنْ لَمْ يَلْقَ، فَإِنْ كَانَ صَغِيرًا لَا يَلُوحُ مِنَ الْبُعْدِ، [أَوْ]^(٦) عَلَى قَدْرِ حَاجَةِ الْكَسْرِ، فَجَائِزٌ [و]^(٧)، فَإِنْ أَنْتَفَى الْمَعْنِيَانِ، فَحَرَامٌ (ح)^(٨)، وَإِنْ وُجِدَ أَحَدُهُمَا، فَوَجْهَانِ، وَفِي الْمُكْحَلَةِ الصَّغِيرَةِ تَرَدُّدٌ.

هَذَا قِسْمُ الْمُقَدِّمَاتِ، أَمَّا الْمَقَاصِدُ، فَفِيهَا أَرْبَعَةُ أَبْوَابٍ:

- (١) قال الرافعي: «ويحل أكله على أقيس القولين» منهم من جعل الخلاف وجهين ولم يبين هذا الخلاف على طهارة الباطن [ت]
- (٢) قال الرافعي: «ولا شعر الحيوان المأكول لحمه بالجز قولا واحدا» هو المقصود من قوله في فصل النجاسات «إلا الشعور المنتفع بها في المفارش والملابس» وكان بسبيل من الاكتفاء بما سبق [ت]
- (٣) الفيروزج: جنس من الجوهر النفيس سماوي اللون لا يعرفه إلا الخواص من الناس
- (٤) قال الرافعي: «والياقوت على الأصح» أي من القولين. [ت]
- (٥) قال الرافعي: «والمضيب إن كان في محل يلقى فم الشارب فمحذور على الأظهر»، رجح هذا الوجه صاحب الكتاب وجماعة، والمعظم لا يفرقون بين محل موضع الشرب والاستعمال وغيره [ت]
- (٦) سقط ب، ومن أ: كان
- (٧) سقط من ب.
- (٨) سقط من ب.

أَلْبَابُ الْأَوَّلُ: فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ (١)(٢)

وَفَرَائِضُهُ سِتَّةٌ: الْأَوَّلُ: النَّيَّةُ (٣)؛ فَهِيَ شَرْطٌ فِي كُلِّ طَهَارَةٍ عَنِ حَدَثٍ (ح)، وَلَا تَجِبُ (و) فِي إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ، وَلَا يَصِحُّ (ح) وَوُضُوءُ الْكَافِرِ، [وَلَا] (٤) غَسَلُهُ؛ إِذْ لَا عِبْرَةَ بَيْنَهُ إِلَّا الذَّمَّةُ تَحْتَ الْمُسْلِمِ [فِيئْتَاهَا] (٥) تَغْتَسِلُ عَنِ الْحَنْضِ، لِحَقِّ الزَّوْجِ؛ فَلَا يَلْزِمُهَا الْإِعَادَةُ بَعْدَ الْإِسْلَامِ؛ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ، وَالرَّذَّةُ بَعْدَ الْوُضُوءِ لَا تُبْطِلُهُ (و)، وَبَعْدَ التَّيْمُمِ تُبْطِلُهُ؛ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ؛ لِضَعْفِ التَّيْمُمِ، ثُمَّ وَقَّتْ النَّيَّةُ حَالَ عَسَلِ الْوَجْهِ، وَلَا يَصْرُ الْعُزُوبُ بَعْدَهُ، وَلَوْ أَقْتَرَنْتِ بِأَوَّلِ سُنَنِ الْوُضُوءِ، وَعَزَبَتْ (٦) قَبْلَ عَسَلِ الْوَجْهِ، فَوَجَّهَانَ، وَكَيْفِيَّتُهَا أَنْ يَنْوِي رَفَعَ الْحَدِيثِ، أَوْ اسْتَبَاحَةَ الصَّلَاةِ، أَوْ مَا لَا يُبَاحُ إِلَّا بِالطَّهَارَةِ، أَوْ آدَاءِ فُضْرِ الْوُضُوءِ، فَإِنْ نَوَى رَفَعَ بَعْضَ الْحَدِيثِ دُونَ الْبَعْضِ، فَسَدَّتْ نِيَّتُهُ؛ عَلَى أَحَدِ

(١) ينظر النظم المستعذب (١/٢٦)

(٢) والوضوء بضم الواو: الفِعْلُ، وبفتحها: الماءُ الْمُتَوَضَّأُ بِهِ، هذا هو المشهور، وحكي الفتح في الفعل، والضَّمُّ في الماء، وهو في اللغة: عبارة عن النَّظَافَةِ والحسن والنقاوة.

ينظر: لسان العرب: ٦/٤٨٥٤، ٤٨٥٥، تهذيب اللغة: ١٢/٩٩، ترتيب القاموس المحيط ٤/٦٢٢ واصطلاحاً:

عرفه الحنفية بأنه: الغَسْلُ والمسحُ من أعضاء مخصوصة.

وعرفه الشافعية: استعمال الماء من أعضاء مخصوصة مفتحةً بنيةً وعرفه المالكية بأنه: إزالة النجس، أو هو رفعُ مانع الصلاة.

وعرفه الحنابلة بأنه: استعمال الماء الطهور في الأعضاء المخصوصة، على صفة مُفتحة بالنية.

ينظر: الاختيار: ١/٧، معنى المحتاج: ١/٤٧، الخرشى: ١/٢٠، المبدع: ١/١١٣.

ولمَّا كان العبد مكلفاً بالصَّلَاةِ التي هي رُكْنٌ من أركان الدين، والصلاة مناجاةً بين العبد وربّه، ومن أجل ذلك يكون اللَّاتِنُ بحالٍ من يخاطب ربّه، ويناجيه أن يكون متطهراً من الأدران والأوزار. وقد ورد في كثير من الأحاديث أن الذنوب تنزلُ عن صاحبها مع كل قطرة من قطرات الوضوء. لذلك شُرِعَ الوضوء قبل الصلاة.

وقد فرض الوضوء ليلة الإسراء مع الصلاة، قبل الهجرة، وكان الوضوء أوَّلَ الأمرِ واجباً لكل صلاةٍ، ثم نُسخ ذلك يوم غزوة الخندق، وصار واجباً من الحدث الباجوري ١/٢٠.

(٣) النية: هي القصد، يقال: نواك الله بحفظه، أي: قصدك، ونويت بلد كذا، أي: عزمت بقليبي قصده، ويقال للموضع الذي يقصده: «نِيَّةٌ» بتشديد الياء، و«نِيَّةٌ» بتخفيفها، وكذلك: الطَّيَّةُ والطَّيَّةُ، قاله ابن الأعرابي، وأصلها: نويةٌ، فلَمَّا اجتمعت الواو والياء، وسبقت الأولى منهما بالسكون، قلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء، وكسرت الثَّوْنُ، لتصحَّ الياء، أو كسرت كما كسرت الجلسة والطَّيَّةُ وغيرهما من باب «فعللة» فانقلبت الواو ياءً؛ لانكسار ما قبلها. ينظر المستعذب (١/٢٥/أ) من ط.

(٤) سقط من ط.

(٥) سقط من ب.

(٦) قوله: «عزبت نيته أي: غابت وذهبت، قال الله تعالى: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾ أي: لا يغيب ولا يذهب، وقيل: بعدت. ورجلٌ عزبٌ، أي: بعيدٌ من النساء وعزبت الماشية: بعدت في طلب الكلا ينظر النظم المستعذب (١/٢٥).

الْوَجْهَيْنِ، وَإِنْ نَوَى اسْتِبَاحَةَ صَلَاةٍ، لَا يَعْنِيهَا، صَحَّتْ نِيَّتُهُ؛ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ، وَقِيلَ: تَفْسُدُ فِي الْكُلِّ، وَقِيلَ: وَيَبَاحُ لَهُ مَا نَوَى، وَلَوْ نَوَى مَا يَسْتَحِبُّ لَهُ الْوُضُوءُ؛ كَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ لِلْمُحَدِّثِ، فَوْجِهَانِ، وَلَوْ شَكَّ فِي الْحَدِيثِ بَعْدَ تَيَقُّنِ الطَّهَارَةِ فَتَوَضَّأَ احتياطاً، ثُمَّ تَبَيَّنَ الْحَدِيثَ، فَفِي وُجُوبِ الإِعَادَةِ وَجْهَانِ؛ لِلتَّرَدُّدِ فِي النَّيَّةِ، [وَإِنْ نَوَى] (١) بَوْضُوءِهِ رَفَعَ الْحَدِيثَ وَالتَّبَرُّدَ، لَمْ يَضُرَّ؛ عَلَى الْأَظْهَرِ؛ وَكَذَا [إِنْ] (٢) نَوَى غَسَلَ الْجَنَابَةِ مَعَ غَسْلِ الْجُمُعَةِ، حَصَلاً مَعًا، وَالْمُسْتَحَاضَةُ لَا يَكْفِيهَا نِيَّةُ رَفْعِ الْحَدِيثِ، بَلْ تُنَوَى اسْتِبَاحَةُ الصَّلَاةِ وَرَفَعَ الْحَدِيثَ، [وَلَوْ] (٣) اقتصرت عَلَى نِيَّةِ الاستِباحَةِ، جاز؛ عَلَى الْأَصَحِّ، وَلَوْ أَغْفَلَ لَمُنْعَةً فِي الْأُولَى، فَانْغَسَلْتُ فِي الْكِرَّةِ الثَّانِيَةِ عَلَى قَصْدِ التَّنْفُلِ، فَفِي أَرْتِفَاعِ الْحَدِيثِ وَجْهَانِ، وَلَوْ فَرَّقَ النَّيَّةَ عَلَى أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ، لَمْ يَجُزْ عَلَى أَظْهَرِ الْوَجْهَيْنِ (٤).

﴿الْفَرْضُ الثَّانِي﴾: اسْتِيعَابُ غَسْلِ الْوَجْهِ؛ مِنْ مَبْتَدَأِ تَسْطِيحِ الْجَبْهَةِ إِلَى مُنْتَهَى الذَّقْنِ، وَمِنْ الْأُذُنِ، إِلَى الْأُذُنِ وَاجِبٌ، وَلَا تَدْخُلُ النَّزْعَتَانِ (٥)، وَلَا مَوْضِعُ [الصَّلَعِ فِي التَّحْدِيدِ، وَمَوْضِعُ التَّحْذِيفِ مِنْ الْوَجْهِ] (٦) عَلَى (٧) الْأَظْهَرِ (٨)، وَالْغَمَمُ إِنْ اسْتَوْعَبَ جَمِيعَ الْجَبْهَةِ، وَجَبَّ إِصْبَالُ الْمَاءِ إِلَيْهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَوْعِبْ، فَوْجِهَانِ، وَيَجِبُ إِصْبَالُ الْمَاءِ إِلَى مَنَابِتِ الشُّعُورِ الْخَفِيفَةِ غَالِبًا، كَالْحَاجِبِينَ، وَالْأَهْدَابِ وَالشَّارِبِينَ، وَالْعِدَارِينَ، فَأَمَّا شَعْرُ الذَّقْنِ، فَإِنْ كَثُفَ يَحِثُّ لَا تَتْرَأَى الْبَشْرَةُ لِلنَّاطِرِ، لَمْ يَجِبْ إِصْبَالُ الْمَاءِ إِلَى مَنَابِتِهَا إِلَّا الْمَرْأَةَ؛ فَإِنَّ لِحْيَتَهَا نَادِرَةٌ، وَفِي الْعَنْفَقَةِ (٩) وَجْهَانِ، لِأَنَّ كَثَافَتَهَا قَدْ تُعَدُّ نَادِرًا، وَيَجِبُ إِفَاضَةُ الْمَاءِ عَلَى ظَاهِرِ اللَّحْيَةِ الْخَارِجَةِ عَنِ حِدِّ الْوَجْهِ، عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ.

الْفَرْضُ الثَّلَاثُ: غَسْلُ الْيَدَيْنِ مَعَ الْمِرْفَقَيْنِ، فَلَوْ قُطِعَ يَدُهُ مِنَ السَّاعِدِ، غَسَلَ الْبَاقِي، وَإِنْ قُطِعَ مِنَ الْعِضْدِ، اسْتَحَبَّ غَسْلُ الْبَاقِي، لِتَطْوِيلِ الْعُرَّةِ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْمَفْصِلِ، يَجِبُ غَسْلُ رَأْسِ الْعِظْمِ الْبَاقِي؛ عَلَى أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمِرْفَقِ، وَلَوْ نَبَتَتْ يَدٌ زَائِدَةٌ [عَلَى] (١٠) سَاعِدِهِ، وَجَبَّ غَسْلُهَا،

(١) من أ: ولو

(٢) من أ: لو

(٣) من أ: فلو

(٤) قال الرافعي: «ولو فرق النية على أعضاء الوضوء لم يجز على أظهر الوجهين» الأظهر عند أكثر الأصحاب جوازه، [ت]

(٥) النزعتان بالتحريك: هما جانباً الجبهة وفي سمت الناصية، أي: بحذائنها؛ لأنَّ الناصية: الشعر الذي في أعلى الجبهة ينظر النظم المستعذب (٢٨/١)

(٦) هو الشعر الكثيف الذي بين ابتداء العذار والنزعة، وهو الداخِل إلى الجبين من جانبي الوجه، وقال في الوسيط: موضع التحذيف: هو القدر الذي إذا وضع طرف الخيط على رأس الأذن والطرف الآخر على زاوية الجبين: وقع في جانب الوجه.

ينظر النظم المستعذب (٢٧/١)

(٧) سقط من ب.

(٨) قال الرافعي: «وموضع التحذيف من الوجه على الأظهر» الأرجح عند المعظم أنه من الرأس. [ت]

(٩) العنقفة: شعيرات بين الشفة السفلى والذقن لخفة شعرها ينظر المعجم الوسيط ٢/٦٥٥.

(١٠) من ط: من

وإن لم يتميّز الزائد عن الأصلي، وجب غسلهما، وإن خرجت من العصد لا تُغسل إلا إذا حازت محلّ الفرض، فيُغسل القدْرُ المُحاذِي؛ هذا نصّه. ﴿الْفَرْضُ الرَّابِعُ﴾: مسح الرأس، وأقلُّه ما يُسمّى [ح] (١) مسحاً [م ز] (٢)، ولو على شَعْرَةٍ واحدة (و)؛ بشرط ألا يخرج محلّ المسح [بالمَدِّ] (٣) عن حدِّ الرأس، ولا يُستحبُّ الغسل، ولا يكره؛ على الأظْهر، وفي الإبلاَلِ دون المُدِّ وَجْهَانِ.

الفَرْضُ الخَامِسُ: غسلُ الرَّجْلَيْنِ مع الكعْبَيْنِ (٤).

الفَرْضُ السَّادِسُ التَّرْتِيبُ [ح م ز] (٥) إلا إذا أَعْتَسَلَ سَقَطَ التَّرْتِيبُ؛ [في] (٦) أظهرِ الوَجْهَيْنِ (٧)، فَإِنَّهُ يَكْفِي لِلجَنَابَةِ، فَللأصغرِ أَوْلَى، وَالسَّيَّانُ لَيْسَ بِعُذْرٍ فِي تَرْكِ التَّرْتِيبِ [ح] (٨)؛ عَلَى الجَدِيدِ، وَإِذَا خَرَجَ مِنْهُ بَلَلٌ، وَأَحْتَمَلَ الجَنَابَةَ وَالحَدَثَ، فَإِنْ شَاءَ أَعْتَسَلَ، وَلَمْ يَغْسِلِ الثُّوبَ، وَإِنْ شَاءَ تَوَضَّأَ وَضُوءاً مَرَّتَباً وَغَسَلَ الثُّوبَ.

الْقَوْلُ فِي سُنَنِ الْوُضُوءِ، وَهِيَ ثَمَانِي عَشْرَةَ

أَنْ يَسْتَاكَ بِقُضْبَانِ الأشْجَارِ عَرْضاً، وَيُسْتَحَبُّ ذَلِكَ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَعِنْدَ تَغْيِيرِ النِّكْهَةِ، وَلَا يَكْرَهُ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ [ح م] (٩) لِلصَّائِمِ، وَأَنْ يَقُولَ بِاسْمِ اللَّهِ فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَأَنْ يَغْسِلُ يَدَيْهِ ثَلَاثًا قَبْلَ إِدْخَالِهِمَا الْإِنَاءَ (١٠)، وَأَنْ يَتَمَضَّمَضَ، ثُمَّ يَسْتَنْشِقَ، فَيَأْخُذُ غَرْفَةً لِفِيهِ (١١)، وَغَرْفَةً لِأَنْفِهِ؛ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، وَفِي

(١) سقط من ب.

(٢) سقط من ب.

(٣) سقط من ط.

(٤) الكعبان هما العظمان النانان عند مفصل الساق والقدم في منتهى الساق عن يمين القدم ويسارها. يشير إلى خلاف أبي حنيفة. فإن الكعب عنده: هو العظم الناتئ في ظهر القدم، وقد أنكره الأصمعي وأرباب اللغة. والناتئ: المرتفع، وناتأ، أي: ارتفع وتجاوى فهو ناتئ.

ينظر النظم المستعذب ٢٩/١

(٥) من ب: ح ومن أ: ح م

(٦) من أ: على

(٧) قال الرافعي: «إلا إذا اغتسل سقط الترتيب على أظهر الوجهين» هذا مُسَلَّمٌ إن مكث في الماء زماناً يحصل الترتيب فيه فإن لم يمكث لذلك، فالأظهر خلافه. [ت]

(٨) سقط من أ.

(٩) سقط من ب.

(١٠) قال الرافعي: «وأن يغسل يديه ثلاثاً قبل إدخالهما الإناء» لو لم يذكر «الثلاث» لجاز اكتفاء بقوله: «وإن تكرر المسح والغسل في الجميع» ولكن تصح صلاة كل واحد منهما وحده، لأن بقاء طهارته ممكن [ت]

(١١) «الغرفة» بالضم: اسمٌ للماء المغروف المحمول بالكف. ومثله، خطوتُ خطوةً واحدةً، والخطوة ما بين القدمين. والغرفة بالفتح: المرّة الواحدة: اسمٌ للفعل وهو أن يغرف الماء بكفه مجموعة الأصابع مرّةً واحدةً.

ينظر النظم المستعذب (٢٧/١)

الثاني يأخذ عُزْفَةً لهُمَا، ثم يَخْلِطُ؛ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهِينِ، إِذَا كَانَتِ الْعُرْفَةُ وَاحِدَةً، وَيُقَدِّمُ الْمَضْمُضَةَ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي، وَأَنْ يَبَالِغَ فِيهِمَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَائِماً فِيرْفُقُ، وَأَنْ يُكْرَرَ الْعَسَلُ وَالْمَسْحُ (ح م و) فِي الْجَمِيعِ، وَإِنْ شَكَّ، أَخَذَ بِالْأَقْلَى، وَأَنْ يَخْلَلَ اللَّحْيَةَ، إِذَا كَانَتْ كَثِيفَةً^(١)، وَأَنْ يَقْدَّمَ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، وَأَنْ يَطْوُلَ الْغُرَّةَ، وَأَنْ يَسْتَوْعِبَ الرَّأْسَ بِالْمَسْحِ، فَإِنْ عَسَرَ تَنْحِيَةَ الْعِمَامَةِ، كَمَلَّ بِالْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ، وَأَنْ يَمَسَّحَ أُذُنَيْهِ بِمَاءٍ جَدِيدٍ ظَاهِرُهُمَا وَبَاطِنُهُمَا، وَأَنْ يَمَسَّحَ الرَّقَبَةَ، وَأَنْ يَخْلَلَ أَصَابِعَ الرَّجْلَيْنِ بِخِنْصِرِ الْيَدِ الْيُسْرَى مِنْ أَسْفَلِ أَصَابِعِ الرَّجْلِ الْيُمْنَى، وَيَبْتَدِيءُ بِخِنْصِرِ الْيُمْنَى، وَيَخْتِمُ بِخِنْصِرِ الْيُسْرَى، وَأَنْ يُوَالِيَ بَيْنَ الْأَفْعَالِ، فَهِيَ سُنَّةٌ؛ عَلَى الْجَدِيدِ وَالْأَيَّامِ يَسْتَعِينُ فِي الْوُضُوءِ بِغَيْرِهِ، وَالْأَيَّامُ يَنْشَفُ الْأَعْضَاءَ، فَهِيَ سُنَّةٌ؛ عَلَى أَظْهَرِ الْوَجْهِينِ، وَالْأَيَّامُ يَنْفَضُ يَدَيْهِ لِلتَّهْنِ عَنْهُ وَأَنْ يَدْعُوَ بِالِدَعْوَاتِ الْمَأْثُورَةِ الْمَشْهُورَةِ عِنْدَ عَسَلِ الْأَعْضَاءِ.

البَابُ الثَّانِي فِي الْأَسْتِنْجَاءِ^(٢)

وَهُوَ وَاجِبٌ وَفِيهِ فُصُولٌ أَرْبَعَةٌ

﴿الْأَوَّلُ: فِي آدَابِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ، وَهِيَ أَنْ يَسْتُرَ عَوْرَتَهُ وَلَا يُحَازِي بِهَا الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالْقِبْلَةَ اسْتِقْبَالًا وَاسْتِدْبَارًا، إِلَّا إِذَا كَانَ فِي بِنَاءٍ^(٣) وَالْأَيَّامُ يَجْلِسُ فِي مُتَحَدِّثِ النَّاسِ، [وَلَا عَلَى الشُّوَارِعِ]^(٤)، وَلَا يَبُولُ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ، وَلَا فِي الْجَحْرَةِ، وَلَا تَحْتَ الْأَشْجَارِ الْمُثْمِرَةِ، وَلَا فِي مَهَابِّ الرِّيَّاحِ؛ اسْتَنْزَاهَا مِنَ الْبَوْلِ، وَيَعْتَمِدُ فِي الْجُلُوسِ عَلَى الرَّجْلِ الْيُسْرَى، وَيَعْدُ الثُّبُلَ^(٥) وَلَا يَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ فِي مَوْضِعِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ، وَلَا يَسْتَصْحَبُ شَيْئًا عَلَيْهِ أَسْمُ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ، وَيُقَدِّمُ الرَّجْلَ الْيُسْرَى فِي دُخُولِهِ

(١) الكَثُّ والكثِيفُ: هُوَ التَّخِينُ الْكَثِيرُ، وَقَدْ كَنَفَ الشَّيْءُ كَثَافَةً، وَكَثَّ كَثَاةً، أَي: كَثُرَ وَتَخَنَ. وَلِحْيَةٌ كَثَّةٌ وَكَثَاءٌ، وَرَجُلٌ كَثُّ اللَّحْيَةِ بِالْكَسْرِ، وَرَجَالٌ كَثُّ وَجَمَعَ اللَّحْيَةَ لِحْيًى وَلِحَى: بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ. وَاللِّحَى بَفَتْحِ اللَّامِ: مَنِبُّ اللَّحْيَةِ بِالْكَسْرِ

ينظر النظر المستعذب (٢٧/١)

(٢) أصل الاستنجاء في اللُّغَةِ: الذَّهَابُ إِلَى النَّجْوَةِ مِنَ الْأَرْضِ، لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ، وَالنَّجْوَةُ: الْمُرْتَفَعَةُ مِنْهَا، كَانُوا يَسْتَنْتَرُونَ بِهَا إِذَا قَعَدُوا لِلتَّخْلِيفِ، فَقِيلَ عَلَى هَذَا: قَدْ اسْتَنْجَى الرَّجُلُ، أَي: أَزَالَ النَّجْوَةَ عَنْ بَدَنِهِ، وَالنَّجْوُ كِتَابَةٌ عَنِ الْحَدِيثِ، كَمَا كَتَبْتُ عَنْهُ بِالْغَائِطِ. وَأَصْلُ الْغَائِطِ: الْمَطْمِئِنُّ مِنَ الْأَرْضِ، كَانُوا يَنْتَابُونَهُ لِلْحَاجَةِ، فَكُنُوا بِهِ عَنِ نَفْسِ الْحَدِيثِ، كِرَاهِيَةً لِدُخُولِهِ بِخَاصِّ اسْمِهِ.

وقيل: الاستنجاء: نَزْعُ الشَّيْءِ مِنْ مَوْضِعِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: نَجَوْتُ الرُّطْبَ، وَاسْتَنْجَيْتَهُ: إِذَا جَنَيْتَهُ، وَاسْتَنْجَيْتُ الْوَتَرَ: إِذَا خَلَصْتَهُ مِنْ أَثْنَاءِ اللَّحْمِ وَالْعَظْمِ.

ينظر: النهاية ٢٦/٥، الصَّحاح ٢٥٠٢/٦. واصطلاحاً: «عَرَفَهُ الْحَنْفِيَّةُ: بِأَنَّهُ طَلَبُ الْفِرَاقِ عَمَّا يَخْرُجُ مِنَ الْبَطْنِ، وَعَنْ أَثَرِهِ بِمَاءٍ، أَوْ تَرَابٍ. دَرَرُ الْحِكَامِ (٤٨/١)

(٣) قال الرافعي: «وَلَا يَجَازِي بِهَا الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالْقِبْلَةَ اسْتِقْبَالًا وَاسْتِدْبَارًا إِلَّا إِذَا كَانَ فِي بِنَاءٍ» مَجَازَاةُ النَّبْرَيْنِ مَكْرُوهَةٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَمَحَازَاةُ الْقِبْلَةِ حَرَامٌ فِي الصَّحْرَاءِ، وَمَكْرُوهَةٌ فِي الْبُنْيَانِ، فَإِنْ زَادَ حَالَةَ تَحْرِيمِ الْمَحَازَاةِ لَمْ يَحْسُنِ الْجَمْعُ بَيْنَ الْقِبْلَةِ وَالنَّبْرَيْنِ، وَإِنْ أَرَادَ حَالَةَ الْكِرَاهَةِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَسْتَنْتَرِيَ مَا إِذَا كَانَ فِي بِنَاءٍ [ت]

(٤) سقط من أ ب والمثبت من ط.

(٥) جمع مفردة النبلة وهي الصغيرة من الأحجار. ينظر المعجم الوسيط ٩٣٥/٢.

الخلاء، واليمنى في الخروج، وأن يستبريء من البول بالتنجس والتبر.

﴿الْفَضْلُ الثَّانِي فِيمَا يُسْتَنْجَى عَنْهُ﴾، وَهِيَ كُلُّ نَجَاسَةٍ مَلُوثَةٌ خَارِجَةٌ عَنِ الْمَخْرَجِ الْمَعْتَادِ، نَادِرَةٌ كَانَتْ أَوْ مُعْتَادَةً، جَازَ أَلْقَتَصَارُ فِيهَا عَلَى الْحَجَرِ، مَا لَمْ تَنْشُرْ إِلَّا مَا يَنْشُرُ مِنَ الْعَامَّةِ^(١)، وَلَا يُقْتَصَرُ عَلَى الْحَجَرِ فِي دَمِ الْخَيْضِ، وَفِي النَّجَاسَاتِ النَّادِرَةِ^(٢) قَوْلٌ؛ إِنَّهُ يَتَعَيَّنُ الْمَاءُ، وَقِيلَ: الْمَذْيُ نَادِرٌ.

وَإِذَا أُخْرِجَتْ دُودَةٌ، لَمْ تَلَوَّثْ، فَفِي وَجُوبِ الْأَسْتِنْجَاءِ وَجَهَانِ.

﴿الْفَضْلُ الثَّلَاثُ: فِيمَا يُسْتَنْجَى بِهِ﴾ وَهُوَ كُلُّ عَيْنٍ طَاهِرَةٍ مُنْشَفَقَةٍ غَيْرِ مُحْتَرَمَةٍ، فَلَا يَجُوزُ بِالرُّوثِ وَالزُّجَاجِ الْأَمْلَسِ وَالْمَطْعُومِ، وَفِي سَقُوطِ الْفَرْصِ بِالْمَطْعُومِ وَجَهَانِ، وَالْعِظْمِ مَطْعُومٌ، وَالْجِلْدُ الطَّاهِرُ يَجُوزُ الْأَسْتِنْجَاءُ بِهِ، عَلَى أَصَحِّ الْأَقْوَالِ^(٣).

﴿الْفَضْلُ الرَّابِعُ، فِي كَيْفِيَّةِ الْأَسْتِنْجَاءِ﴾، فَيَسْتَنْجَى بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، وَالْعَدْدُ وَاجِبٌ [ح م ز]^(٤)، فَإِنْ لَمْ يَحْضُرِ الْإِنْفَاءُ، اسْتَعْمَلَ رَابِعاً، فَإِنْ حَصَلَ أَوْ تَرَ بِخَامِسَةٍ، وَيَمُرُّ كُلُّ حَجَرٍ عَلَى جَمِيعِ الْمَوْضِعِ؛ عَلَى أَحْسَنِ الْوَجْهِينِ.

وَقِيلَ: إِنَّ وَاحِدَةً لِلصَّفْحَةِ الْيُمْنَى، وَوَاحِدَةً لِلصَّفْحَةِ الْيُسْرَى، وَوَاحِدَةً لِلْوَسْطِ.

وَيَنْبَغِي أَنْ يَضَعَ الْحَجَرَ عَلَى مَوْضِعِ طَاهِرٍ؛ حَتَّى لَا يَلْقَى جُزْءاً مِنَ النَّجَاسَةِ، ثُمَّ يَدِيرُ، لِيَخْتَطِفَ النَّجَاسَةَ، وَلَا يَمُرَّ، فَيَنْقَلِبُهَا، فَإِنْ أَمَرَ، وَلَمْ يَنْقَلِ، كَفَى؛ عَلَى أَصَحِّ الْوَجْهِينِ، وَلَا يُسْتَنْجَى بِيَدِهِ الْيُمْنَى، وَالْأَسْتِنْجَاءُ وَاجِبٌ بِالْحَجَرِ أَوْ الْمَاءِ.

وَيَسْتَنْجَى بِيَدِهِ الْيُسْرَى، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْمَاءِ وَالْحَجَرِ.

الْبَابُ الثَّلَاثُ فِي الْأَحْدَاثِ، وَفِيهِ فَضْلَانِ

﴿الْفَضْلُ الْأَوَّلُ، فِي أَسْبَابِهَا﴾، وَلَا تَنْتَقِضُ الطَّهَارَةُ بِالْفُضْدِ (ح)، وَالْحِجَامَةِ (ح) وَالْقَهْقَهَةِ (ح) فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا، وَأَكَلَ مَا مَسَّهُ النَّارُ (و)^(٥) وَتَمَّ تَنْتَقِضُ بِأُمُورٍ أَرْبَعَةٍ (الْأَوَّلُ) خُرُوجُ الْخَارِجِ [مِنْ أَحَدٍ]^(٦) السَّبِيلَيْنِ، رِيحاً كَانَ أَوْ عَيْناً، نَادِراً أَوْ مُعْتَاداً، طَاهِراً أَوْ نَجَساً، وَفِي مَعْنَاهُ ثَقْبَةٌ أَنْفَتْحَتْ تَحْتَ الْمَعِدَةِ مَعَ أَسْدَادِ الْمَسْلُوكِ الْمُعْتَادِ، فَإِنْ كَانَ فَوْقَ الْمَعِدَةِ أَوْ تَحْتَهَا، وَلَكِنْ مَعَ أَنْفَاتِحِ الْمَسْلُوكِ

(١) قال الرافعي: «ما لم ينتشر إلا ما ينتشر من العامة» ذهب إلى أنه إذا انتشر الخارج فوق المعتاد لا يقتصر على الحجر، والظاهر جواز الاقتصار ما لم يجاوز الغائط الألبتين [ت].

(٢) يقال: ندر الشيء يندر ندرًا: إذا سقط وشد ولم يأت إلا قليلاً.

(٣) قال الرافعي: «الجلد الطاهر يجوز الإستنجاء به في أصح الأقوال» الأظهر الفرق بين المدبوغ وغيره [ت].

(٤) من ب: (م) فقط

(٥) سقط من أ، ومن ب: م

(٦) سقط من أ، ب.

المعتاد، فقولان، فإن قلنا: ينتقض، فلو كان الخارج نادراً، فقولان، وفي جواز الإقتصار فيه علي الحجر ثلاثة أوجه^(١)؛ يفرق: في الثالث بين المعتاد وغيره؛ وكذا في انتقاض الطهر بمسه [وفي]^(٢) وجوب الغسل بالإيلاج فيه، [وفي]^(٣) جل النظر إليه تردّد.

(الثاني): زوال العقل؛ بإغماء، أو جنون، أو سُكْرِ، كُلُّ ذَلِكَ يَنْقُضُ [به]^(٤) الطهر إلا النوم قاعداً (م و ز) ممكناً مقعدته من الأرض.

(الثالث): لمس بشرة المرأة الكبيرة الأجنبية ناقص للطهارة [م ح]^(٥)، فإن كانت محرماً أو صغيرة، أو مسّ شعرها، أو ظفرها، أو عضواً مباناً منها، ففي الكل خلاف^(٦)، وفي الملموس قولان، واللمس سهواً أو عمداً سواء (م و م).

(الرابع) مسّ الذكر ببطن الكفّ ناقص (ح ز) [للوضوء]^(٧) وكذا مسّ فرج المرأة؛ وكذا مسّ حلقة الذبّر (م)؛ على الجديد، وكذا مسّ فرج البهيمه؛ على القديم؛ وكذا فرج الميت [و]^(٨) والصغير (م)؛ وكذا محلّ الجبّ [و]^(٩)، وفي الذكر المبان وجهان، وفي المسّ برأس الأصابع وجهان، وبما بين الأصابع لا ينتقض؛ على الصحيح وإذا مسّ الخنثى من نفسه أحد فرجيه، لم ينتقض؛ لاحتمال أنه زائد، وإن مسّ رجل ذكر خنثى أو امرأة فرجه، انتقض؛ إذ لا يخلو عن مسّ [ولمس]^(١٠)، وإن مسّ رجل فرجه أو امرأة ذكره، لم ينتقض؛ لاحتمال أن الملموس زائد.

ولو أن خنثيين مسّ أحدهما من صاحبه الفرج، [ومس]^(١١) الآخر الذكر، فقد انتقض طهاره أحدهما لا بعينه، ولكن يصح صلاة كل واحد وحده، لأن بقاء طهارته ممكن، واليقين لا يرفع بالشك (م)، لا في الطهارة، ولا في الحدّث، ولو يتيقن؛ أنه بعد طلوع الشمس توضأ وأحدّث، ولم يدرأيهما سبق، أسند الوهم إلى ما قبله فإن انتهى إلى الحدّث، فهو الآن متطهر؛ لأنه يتيقن طهراً بعده، وشك في الحدّث بعد الطهر، وإن انتهى إلى الطهر، فهو الآن محدّث، وقيل: إنّه يستصحّب ما قبل

(١) قال الرافي: «وفي جواز الإقتصار فيه على الحجر ثلاثة أوجه» هي أقوال والأصح ن ثمن المثل معروف بقدر أجرة النقل، والأصح، عند الأصحاب أن يعتبر ثمن المثل من ذلك الوقت، وذلك الموضع [ت]

(٢) سقط من ط.

(٣) سقط من ط.

(٤) سقط من ط.

(٥) سقط من أ، ب

(٦) قال الرافي: «أو عضواً مباناً منها، ففي الكل خلاف» هو في المحرم قول، وفي سائر الصور وجه، وقيل في الصغيرة أيضاً قول [ت]

(٧) من أ: الطهارة

(٨) سقط من ب.

(٩) سقط من ب.

(١٠) من أ: أو لمس

(١١) سقط من أ.

الْحَالَتَيْنِ، وَيَتَعَارَضُ الظَّنَّانِ .

قَاعِدَةٌ تَنْكَشِفُ حَالَ الخُنْثَى بِثَلَاثِ طُرُقٍ :

(الأولى): خُرُوجُ خَارِجٍ مِنَ الفَرْجَيْنِ، فَإِنَّ بَالَ يَفْرَجُ الرَّجَالَ، وَأَمْتَى، فَرَجُلٌ، وَإِنَّ بَالَ يَفْرَجُ النِّسَاءَ، أَوْ حَاصٍ، فَأَمْرَأَةٌ، فَإِنَّ بَالَ يَفْرَجُ الرَّجَالَ، وَحَاصٍ يَفْرَجُ النِّسَاءَ، قِيلَ: التَّعْوِيلُ عَلَى المَبَالِ؛ لِأَنَّهُ أَدْوَمٌ، وَقِيلَ: مُشْكِلٌ (الثانية): نَبَاتُ اللِّحْيَةِ، وَنُهُودُ الثَّدْيِ فِيهِ خِلَافٌ، وَالْأَظْهَرُ لِاعْبَرَةَ بِهِمَا؛ كَمَا لَا عِبْرَةَ بِتَأَخُّرِ النَّبَاتِ وَالثُّهُودِ عَنْ أَوَانِهِمَا .

(الثالثة): أَنَّ يُرَاجَعَ الشَّخْصُ لِيُحْكَمَ بِمِثْلِهِ، فَإِذَا أَخْبَرَ، لَا يُقْبَلُ رُجُوعُهُ إِلَّا أَنْ يَكْذِبَهُ الحَسَنُ؛ بِأَنَّ يَقُولَ: أَنَا رَجُلٌ، وَلَدْتُ وَلَدًا .

الفصل الثاني: فِي حُكْمِ الحَدَثِ، وَهُوَ المَنْعُ مِنَ الصَّلَاةِ، وَمَسِّ المُصْحَفِ، وَحَمْلِهِ، وَيَسْتَوِي (ح) فِي المَسِّ الجِلْدُ وَ الحَوَاشِي وَمَحَلُّ الكِتَابَةِ، وَفِي مَسِّ الخَرِيطَةِ وَ الصُّنْدُوقِ (ح)، وَالعَلَاقَةِ وَتَقْلِيْبِ الأَوْرَاقِ بِقَضِيْبٍ، وَحَمْلِ صُنْدُوقٍ فِيهِ أُمَّتَعَةٌ سِوَى المُصْحَفِ خِلَافٌ، وَلَا يَحْرُمُ مَسُّ كِتَابِ الفِقْهِ وَالتَّفْسِيرِ وَالدَّرَاهِمِ المُنْقُوشَةِ، إِلَّا مَا كُتِبَ لِلدِّرَاسَةِ؛ كَلَوْحِ الصَّبِيَّانِ (و)، وَالأَصْحَحُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى المُعَلِّمِ تَكْلِيفُ الصَّبِيِّ المُمَيِّزِ الطَّهَارَةَ لِمَسِّ اللُّوْحِ وَالمُصْحَفِ .

﴿البَابُ الرَّابِعُ: فِي الْغُسْلِ﴾^(١) (٢)

وَمَوْجِبُهُ: الْحَيْضُ، وَالنَّفَاسُ، وَالْمَوْتُ، وَالْوَلَادَةُ؛ وَإِنْ كَانَتْ ذَاتَ جَفَافٍ عَلَى الْأَظْهِرِ،

(١) قال الجوهري: غسلت الشيء بالفتح، والإسْمُ الغسل بالفم: ويقال: غسَلْتُ غَسْلًا وَعَسْرًا. قال الإمام أبو عبد الله بن مالك في «مثلته»: والغُسْلُ يعني بالضم: الأغتسال، والماء الذي يغتسل به وقال القاضي عياض: الغُسْلُ بالفتح: الماء. والغسل: الإِسَالَةُ، والغسالة: ما غسلت به الشيء، والغسول: الماء الذي يغتسل به، كذلك المغتسل، والمغتسل أيضاً: الذي يغتسل فيه. والغسل بالكسر: ما يغسل به الرأس من خطمي وغيره، ومنه الغسلين، وهو ما انغسل من لحوم أهل النَّارِ ودمائهم.

وفي «المغرب»: غسل الشيء: إزالة الوسخ ونحوه عنه، بإجراء الماء عليه. والغسل بالضم: اسم من الاغتسال، وهو غسل تمام الجسد، واسم للماء الذي يغتسل به أيضاً.

ينظر الصَّحاح ١٧٨١/٥، تهذيب اللغة ٣٥/٨، ٣٦، لسان العرب: ٣٢٥٦/٥، ٣٢٥٧ واصطلاحاً: «عرفه الحنفيُّ بأنه: غُسْلُ الْبَدَنِ.

وعند الشافعية: سيلان الماء على جميع البدن. وعند المالكية: إيصال الماء لجميع الجسد نيَّةً استباحة الصلاة مع الدلك وعند الحنابلة: استعمال ماء ظهور في جميع بدنه، على وجه مخصوص.

ينظر: الدرر: ١٧/١، الخرشى ١٦١/١ كشاف لقناع ١٣٩/١

حكمه: إن الشخص بعد الجماع، والمرأة الحائض، والنساء يحصل لهم هبوط في الجسم، وتورُّ في الأعضاء، فإذا اغتسل كل منهما بالماء، عاد إليه نشاطه، واستردَّ ما لحقه وأصابه، كما أن الشخص حالة الجماع كثيراً ما يغفل عن ذكر الله، ومن بها حيضٌ أو نفاس لا تصح صلواتها، من أجل ذلك أوجب الله الغُسْلَ على كل منهما عقب انتهاء سببه ليستردَّ نشاطه وقوته، ويكفر عما اقترف، وهو واجب على التراخي، ويتضح عند القيام إلى الصلاة. وقد وجب غسل جميع البدن من خروج المني، ولم يجب إلا غسل بعض أجزائه من خروج البول، مع أن كلا منهما قد نزل من مخرج واحد؛ لأن المني يتجمّع من كل البدن، فوجب تطهُّر جميعه، ولا كذلك البول، فإنه لم يتجمّع من الجسم كله. ولذا لم يوجب الشارع الحكيم الغسل من البول، على أن البول كثير النزول يومياً، بخلاف المني الذي لا يخرج إلا في كل مدة تزيد وتنقص حسب استعداد الطبايع واختلافها، وعلى أي حال، فإن نزول البول متعدد يومياً، فلو وجب الغسل منه لأدّى إلى الحرج والمشقة، والدين الاسلامي بعيد كل البعد عن مثل ذلك.

(٢) الغسل ينقسم ثلاثة أقسام: «بالضم»، والفتح، والكسر. فالغسل بالضم: هو الإِسْمُ يقال: غسل، بسكون السين، ويقال: غسل، بضمها، قال الكميث.

تحت الآلاءة في نوعين من غسل باتا عليه بتسحال وتقطار

يصف ثور وحش يسيل عليه ما على الشجرة من الماء، ومرة من المطر. والغسل بالضم أيضاً: الماء: ومنه حديث ميمونة، رضي الله عنها: «أدبني لرسول الله ﷺ غسلًا». وأمَّا الغسل، بالفتح: فهو المصدر. يقال: غسلت الشيء غسلًا، وكذلك هو في مثل: غسل الثوب وغسل البدن، وغسل الرأس. وما شاكله جميعها مصادر، كالأكل والأكل، والطعم والطعم، والخبز والخبز، قالت عبقرية الحديسيّة:

فلا تغسلنَّ الدهرَ منها رؤوسكم إذا غسل الأوساخ ذو بالغسل

وأما الغسل - بالكسر، فهو: ما يغسل به الرأس من السدر والخطمي وغيره، وأنشد ابن الأعرابي:

فيا ليل إنَّ الغسل ما دمت أيمًا عليّ حرامًا لا يمسنى الغسل

قال الأخفش: ومنه الغسلين وهو: ما انغسل من لحوم أهل النَّارِ ودمائهم، وزيد فيه الباء والثون، كما زيد في عفرين (عفرين: مأسدة. وقال الأصمعي: بلد. وقيل // لكل ضابط قوي. ليث عفرين)

ينظر النظم المستعذب (١/٤٠ - ٤١)

والجنابة، وَحُصُولُهَا بِالتَّقَاءِ الخَتَانَيْنِ، أَوْ بِإِيلاجِ^(١) قَدْرِ الحَشْفَةِ.

[مِنْ مَقْطُوعِ] الحَشْفَةِ^(٢) فِي أَيِّ فَرْجٍ كَانَ مِنْ غَيْرِ المَاتِي، أَوْ مَيَّتِ (ح)، أَوْ بِهَيْمَةِ (ح) وَبِخُرُوجِ المَنِيِّ^(٣)، وَخَوَاصُّ صِفَاتِهِ ثَلَاثَةٌ: رَائِحَةُ الطَّلَعِ، وَالتَّدْفِقُ بِدَفْعَاتٍ، وَالتَّلْدُّ بِخُرُوجِهِ، فَلَوْ خَرَجَ عَلَى لَوْنِ الدَّمِ؛ لِاسْتِكْثَارِ الوَقَاعِ، وَجَبَ الغُسْلُ لِبَقِيَّةِ الصَّفَاتِ، وَكَذَلِكَ لَوْ خَرَجَ (ح م) بِغَيْرِ شَهْوَةٍ لِمَرَضٍ، أَوْ خَرَجَ بِقِيَّتِهِ بَعْدَ الغُسْلِ، حَصَلَتْ [م]^(٤) الجنابة، إِذَا بَقِيَتْ رَائِحَةُ الطَّلَعِ.

وَلَوْ أَنْتَبَهَ، وَلَمْ يَرِ إِلَّا التُّخَانَةَ وَالبَيَاضَ^(٥)، فَيَحْمَلُ أَنْ يَكُونَ وَدِيًّا، فَلَا يَلْزُمُهُ الغُسْلُ.

والمراة إِذَا تَلَدَّذَتْ بِخُرُوجِ مَاءٍ مِنْهَا، الزَمَهَا الغُسْلُ؛ [وَكَذَا]^(٦) إِذَا اغْتَسَلَتْ، وَخَرَجَ مِنْهَا مَنِيُّ الرَّجُلِ بَعْدَهُ؛ فَإِنَّهُ لَا يَنْفَكُ عَنْ مَائِهَا، ثُمَّ حَكْمُ الجنابة^(٧) حَكْمُ الحَدَثِ مَعَ زِيَادَةِ تحْزِيمِ قِرَاءَةِ القُرْآنِ، وَالمُكْتَبِ فِي المَسْجِدِ (ز) أَمَّا العُبُورُ، فَلَا (م ح)، ثُمَّ لَا فَرْقَ فِي القِرَاءَةِ بَيْنَ آيَةٍ [م]^(٨)، أَوْ بَعْضِهَا (ح) إِلَّا أَنْ يَقُولَ: بِاسْمِ الله عَلَى قَصْدِ الذِّكْرِ، وَلَا يَحِلُّ لِلْحَائِضِ قِرَاءَةَ لِحَاجَةِ التَّعْلِيمِ [م]^(٩)، وَخَوْفِ التَّنْسِيَانِ؛ عَلَى الأَصَحِّ^(١٠)

(١) أَي: إِدْخَالِهَا، وَمِنهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُولِجُ اللَّيْلُ فِي النَّهَارِ﴾ والحشفة: مَا فَوْقَ الخَتَانِ مِنَ الذِّكْرِ.

يَنْظُرُ النِّظْمُ المَسْتَعْدَبَ (٤١/١) ب

(٢) سَقَطَ مِنْ أ.

(٣) المني: مُشَدَّدٌ لَا غَيْرَ، وَسَمِّيَ مَنِياً؛ لِأَنَّهُ يَمْنَى، أَي: يَرِاقُ. وَمِنهُ سَمِّيَتْ البِلْدُ: مَنَى لَمَّا يَرِاقُ فِيهَا مِنَ الدَّمَاءِ.

يَقَالُ: مَنِى الرَّجُلُ وَأَمْنَى: إِذَا خَرَجَ مِنْهُ ذَلِكَ.

يَنْظُرُ النِّظْمُ المَسْتَعْدَبَ (٤١/١) هـ

(٤) سَقَطَ مِنْ أ.

(٥) قَالَ الرَّافِعِيُّ: «لَوْ تَنَبَهَ وَلَمْ يَرِ إِلَّا التُّخَانَةَ وَالبَيَاضَ». المَسْأَلَةُ مُكَرَّرَةٌ، وَقَدْ ذَكَرَهَا فِي فَصْلِ التَّرْتِيبِ مَرَّةً، وَهَذَا

المَوْضِعُ أَحَقُّ بِذِكْرِهَا وَإِذَا ذَكَرَهَا هُنَاكَ لَوَجْهٌ ذَاهِبٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَحِبُّ التَّرْتِيبَ إِذَا تَوَضَّأَ، فَلَوْ لَمْ يَعْدهَا هَهُنَا لِحَاجَةِ

[ت]

(٦) مِنْ أ: وَكَذَلِكَ

(٧) «الجنابة» أَصْلُهَا: البَعْدُ مِنَ الجَنْبِ، وَهُوَ: البَعِيدُ. وَسَمِيَ الجَنْبُ جَنْباً؛ لِتَبَاعُدِهِ عَنِ المَسْجِدِ قَالَ عُلُقَمَةُ بْنُ عَبْدِ:

فَلَا تَحْرِمُنِي نَائِلاً عَنْ جَنْابَةِ فِإِنِّي امْرُؤٌ وَسَطُ القِبَابِ غَرِيبٌ

أَي: عَنِ البَعْدِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَبَصُرَتْ بِهِ عَنْ جَنْبٍ﴾ أَي: عَنِ البَعْدِ، وَكَذَا: ﴿وَالجَارُ الجَنْبُ﴾ هَذَا هُوَ الأَصْلُ، ثُمَّ

كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ حَتَّى قِيلَ لِكُلِّ مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ غُسْلٌ مِنْ جَمَاعٍ: جَنْبٌ يُقَالُ: رَجُلٌ جَنْبٌ، وَامْرَأَةٌ جَنْبٌ، وَرَجُلٌ

جَنْبٌ، يَسْتَوِي فِيهِ الوَاحِدُ وَالجَمْعُ، وَالمَوْثُ وَرَبَّمَا قَالُوا فِي جَمْعِهِ: أَجْنَابٌ وَجَنبُونَ، يُقَالُ فِي فِعْلِهِ: أَجْنَبَ

الرَّجُلُ وَجَنْبَ إِضْماً بِالصَّمِّ وَيَكُونُ إِضْماً بِمعْنَى الاعتِزَالِ. يُقَالُ: نَزَلَ فُلَانٌ جَنْبَةً، أَي: نَاحِيَةً وَاعتَزَلَ النَّاسَ، يَنْظُرُ

النِّظْمُ المَسْتَعْدَبَ (٤١/١ - ٤٢)

(٨) سَقَطَ مِنْ أ.

(٩) سَقَطَ مِنْ أ.

(١٠) قَالَ الرَّافِعِيُّ: «وَخَوْفِ التَّنْسِيَانِ عَلَى الأَصَحِّ» أَي مِنَ القَوْلَيْنِ [ت]

وَفَضْلُ مَاءِ الْجُنْبِ وَالْحَائِضِ طَهُورٌ، وَلَا بَأْسَ لِلْجُنْبِ أَنْ يُجَامَعَ وَيَأْكُلَ وَيَشْرَبَ، وَلَكِنْ يُسْتَحَبُّ لَهُ، أَنْ يَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، وَيَغْسِلَ فَرْجَهُ عِنْدَ الْجَمَاعِ^(١)

(أَمَّا كَيْفِيَّةُ الْغُسْلِ) فَأَقْلَهُ النَّيَّةُ وَأَسْتَيْعَابُ الْبَدَنِ بِالْغُسْلِ، وَلَا يَجِبُ الْمَضْمُضَةُ وَالْإِسْتِنْشَاقُ (ح)، وَيَجِبُ إِصَالُ الْمَاءِ إِلَى مَنَابِتِ الشُّعُورِ، وَإِنْ كَثُفَتْ، وَيَجِبُ [م] ^(٢) نَقْضَ الصَّفَائِرِ، إِنْ كَانَ لَا يَصِلُ الْمَاءُ إِلَى بَاطِنِهَا وَالْأَكْمَلُ أَنْ يَغْسِلَ مَا عَلَى بَدَنِهِ مِنْ أَدَى أَوَّلًا، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُخَدِّثًا، وَيُوَخِّزَ غَسَلَ الرَّجُلَيْنِ إِلَى آخِرِ الْغُسْلِ، فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، ثُمَّ يَتَعَهَّدَ مَعَاطِفَ بَدَنِهِ، ثُمَّ يَفِيضُ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ يَدْلُكَ، وَإِنْ كَانَتْ حَائِضًا تَسْتَعْمَلُ فَرْصَةً مِنْ مِسْكِ، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامِهَا، وَمَاءَ الْغُسْلِ وَالْوَضُوءِ غَيْرُ مُقَدَّرٍ (ح)، وَقَدْ يُزْفَقُ بِالْقَلِيلِ، فَيَكْتَفِي، وَيَخْرُقُ بِالكَثِيرِ، فَلَا يَكْفِي، وَالرَّفْقُ أَوْلَى وَأَحَبُّ.

(١) قال الرافعي: «ولكن يستحب له أن يتوضأ وضوءه للصلاة، ويغسل فرجه عند الجماع» لو لم يذكر عند الجماع كان

أولى [ت]

(٢) سقط من أ.

(كِتَابُ التَّيْمِمْ^(١)، وَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَبْوَابٍ)

(البَابُ الْأَوَّلُ، فِيمَا يُسِيحُ التَّيْمِمْ)، وَهُوَ الْعَجْزُ عَنِ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ، وَلِلْعَجْزِ سَبْعَةُ

(١) التَّيْمِمْ فِي «لِسَانِ الْعَرَبِ» الْقَصْدُ يُقَالُ تَيَمَّمْتُ فَلَانًا، وَيَمَّئْتُهُ؛ وَأَمَّتَهُ، وَتَأَمَّمْتُهُ؛ أَيُّ: قَصَدْتَهُ. وَالْأَوَّلَانِ مِنْهَا مَصْدَرُهُمَا: تَيَمَّمًا، وَمَصْدَرُ الثَّلَاثِ: تَأْمِيمًا، وَمَصْدَرُ الرَّابِعِ: تَأْمَمًا. وَأَمَّتَهُ بوزن: قَصَدْتُهُ.

وَفِي «المَخْتَارِ» أُمَّهُ مِنْ بَابِ رَدٍّ، وَأَمَّةٌ تَأْمِيمًا. وَتَأَمَّمَهُ إِذَا قَصَدَهُ وَهُوَ يَقِيدُ أَنَّهُ بِالتَّشْدِيدِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ - أَمَّتَهُ بِتَشْدِيدِ المِيمِ لَا بِتَخْفِيفِهَا، كَمَا فِي «المَخْتَارِ» وَ«المَصْبَاحِ» وَغَيْرِهِمَا.

وَأَمَّا أَمَّتُهُ مَخْفَفًا، فَمَعْنَاهُ: ضَرَبْتُ أُمَّ رَأْسِهِ قَالَ فِي «المُغْرَبِ» - أَمَّتَهُ بِالْعَصَا أَمَّا مِنْ بَابِ طَلَبٍ، إِذَا ضَرَبْتَ أُمَّ رَأْسِهِ، وَهِيَ الْجِلْدَةُ الَّتِي تَجْمَعُ الدَّمَاعَ.

وَقَالَ فِي «القَامُوسِ»: أَمَهُ: قَصَدَهُ، كَأَتَمَهُ وَأَمَّتَهُ، وَتَأَمَّمَهُ، وَيَمَّمَهُ، وَتَيَمَّمَهُ وَالتَّيْمِمْ أَصْلُهُ: التَّأَمُّمُ، فَمَعْنَاهُ الْقَصْدُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى «فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا» أَيُّ: اقْصِدُوهُ - وَقَالَ: «وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ» أَيُّ: لَا تَقْصِدُوهُ وَقَالَ «امْرَأَةُ الْقَيْسِ» فِي رِوَايَةٍ [طَوِيلٍ] تَيَمَّمْتُهَا مِنْ اذْرَعَاتِ وَأَهْلِهَا بِيَسْرَبٍ أَعْلَى دَارِهَا نَظَرَ عَالِي أَيُّ قَصَدْتُهَا - وَقَالَ أَيْضًا [الطَوِيلِ] تَيَمَّمْتُ الْعَيْنَ الَّتِي عِنْدَ ضَارِحٍ يَفِيءُ عَلَيْهَا الظَّلُّ عَرَمَضُهَا طَامِي أَيُّ: قَصَدْتُ وَقَالَ الشَّاعِرُ [الْوَفَارِيُّ]

فَلَا أُدْرِي إِذَا يَمَّمْتُ أَرْضًا أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي

أَيُّ: قَصَدْتُهَا. وَقَالَ البوصيري

يَا خَيْرٍ مِنْ تَيَمَّمِ الْعَافُونَ سَاعَتَهُ سَعِيًّا وَفَوْقَ مُتُونِ الْأَيْتُنُ الرُّسْمِ

أَيُّ: قَصَدُ وَيُقَالُ: تَأَمَّمُ الْعَطْفُ وَالْعَدَالَةُ مِنَ عَالِمٍ، وَلَا تَأَمَّمَهَا مِنْ جَاهِلٍ، أَيُّ اقْصِدْ وَلَا تَقْصِدْ.

يَنْظُرُ لِسَانَ الْعَرَبِ: ٤٩٦٦/٦، تَرْتِيبُ الْقَامُوسِ ٤/٦٨١، الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ: ٢/١٠٧٩

وَاصْطِلَاحًا: عَرَفَهُ الْخَنَيْبِيُّ بِأَنَّهُ: قَصَدَ الطَّاهِرَ، وَاسْتِعْمَالَ بِصِفَةِ مَخْصُوصَةٍ؛ لِإِقَامَةِ الْقُرْبَةِ وَعَرَفَهُ الْمَالِكِيَّةُ بِأَنَّهُ: طَهَّارَةٌ تُرَابِيَّةٌ تَشْتَمِلُ عَلَى مَنْحِ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ بِنَيْءٍ.

وَعَرَفَهُ الْخَنَابِلَةُ بِأَنَّهُ: عِبَارَةٌ عَنْ قَصْدِ شَيْءٍ مَخْصُوصٍ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ.

يَنْظُرُ الْاِخْتِيَارَ ٢٠/١، فَتْحُ الْوَهَابِ: ٢١/١

حَاشِيَةُ الدُّسُوقِيِّ: ١٤٧/١، الْمَبْدَعُ: ٢٠٥/١

وَشَرَعَ التَّيْمِمْ فِي غَزْوَةِ الْمُرَيْسِيِّعِ، وَهِيَ غَزْوَةُ بَنِي الْمَصْطَلِقِ الَّتِي كَانَتْ فِي شَعْبَانَ سَنَةِ خَمْسٍ، حِينَمَا سَقَطَ عَقْدُ السَّيِّدَةِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فَاحْتَسِبَ النَّاسُ مَعَ طَلْبِهِ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَفِي الْحَدِيثِ عَنْ عَائِشَةَ - زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ - أَنَّهُ قَالَتْ:

«خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ، أَوْ بِذَاتِ الْحَبِيبِ «مَوْضِعَانِ بَيْنَ الْمَدِينَةِ وَخَيْبَرَ» انْقَطَعَ عَقْدِي، فَأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى التَّمَاسِهِ، وَأَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَآتَى النَّاسَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالُوا: أَلَا تَرَى إِلَى مَا صَنَعْتَ عَائِشَةَ أَقَامَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسِ، وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاضِعَ رَأْسَهُ عَلَى فِخْذِي قَدَامًا، فَقَالَ: -

حَبَسَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسَ، وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: - فَعَاتَبَنِي أَبُو بَكْرٍ، وَقَالَ مَا =

شاء الله أن يقول، وجعل يطعني بيده في خاصرتي، فلا يمتعني من التحرك إلا مكان رسول الله ﷺ - على فخذي، فقام رسول الله ﷺ - حين أصبح على غير ماء، فأنزل الله عز وجل آية التيمم: «فَتَيَمَّمُوا».

قال أسيد بن الحضير: ما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر، فقالت عائشة: فبعثنا البعير الذي كنت عليه، فوجدنا العقد تحته، رواه البخاري ومسلم.

وفي رواية لمسلم، فقال أسيد بن الحضير: «جَزَاكَ اللهُ خَيْرًا، فوالله مَا نَزَلَ بِكَ أَثَرٌ قَطُّ إِلَّا جَعَلَ اللهُ لَكَ مِنْهُ مَخْرَجًا، وَجَعَلَ لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ بَرَكَةً»
والسُّرُّ فِي ذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى أُمُورٍ:

الأول: أن الله - سبحانه وتعالى لما علم من النفس الأمانة الكسل، والميل إلى ترك الطاعة، والعبادة، شرع لها التيمم عند عدم الماء، لئلا تعاد ترك القيادة، فيصعب عليها معاودتها عند وجوده
الثاني: ما فيه من التزلل والإنكار، وتهذيب النفس وخضوعها بقبولها تعفير أشرف عضو في الإنسان، وهو الوجه بأحسن الأشياء، وهو التراب.

الثالث: ما فيه من نعمة التخفيف، والترخيص، وعدم الحرج والضيق المشار لها بقوله تعالى: «مَا يُرِيدُ اللهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ» أي: ما يريد الله بمشروعية التيمم لكم، ليجعل عليكم من حرج أي: ضيق، فلذا سهل لكم، ولم يعسر عليكم، بل أباح لكم التيمم عند المرض، وعند فقد الماء؛ توسعة عليكم ورحمة بكم، ولكن يريد ليطهركم من الذنوب، ولتيمم بذلك نعمته عليكم بالتخفيف، ودفع الحرج والضيق عنكم لعلكم تشكرون هذه النعمة بطاعتكم إياه فيما أمركم به، ونهاكم عنه.

وإنما خص الله الصعيد بالتيمم، فجعله مطهراً ببدل الماء، لكونهما أخوين؛ إذ بهما حياة كل حيوان ونبات، وهما أعم الأشياء وجوداً، وأسهلها تناولاً.

واقصر فيه على الوجه، واليدين؛ لأن هذين العضوين هما اللذان يتزهما الإنسان غالباً عن ملامسة التراب، زيادة عن غيرهما

ففي مسحهما بالتراب بعض الذلّة والانتكاس للنفس، وأيضاً إن وضع التراب على الرأس مكروه، في المعتاد؛ بما كانت تفعله الجاهلية عند المصائب والنواب.

والرَّجُلَانِ محل ملامسة التراب غالباً، فلا يظهر في مسحهما الذلّة والانتكاس.

ولم يفرق بين بدل الغسل، وبدل الوضوء ويشترع التمرغ بدل الغسل، لأن التمرغ فيه بعض الحرج، فلا يصلح رافعاً للحرج بالكلية.

والدليل على مشروعيته الكتاب والسنة والإجماع. أما الكتاب فقوله تعالى: «وإن كنتم مرضى أو على سفرٍ أو جاء أحد منكم من الغائطِ أو لامسْتُم النساء فلم تجدوا ماءً فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه» فإن الله تعالى أمرنا بالتيمم في قوله تعالى «فتيمموا صعيداً طيباً» وكل ما أمرنا الله به، فهو مشروع، فالتيمم مشروع.

وأما السنة: فأحاديث كثيرة؛ منها حديث البخاري: أن النبي ﷺ - قال: «جُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا» فإن النبي - ﷺ قد بين في هذا الحديث أن الله جعل لنا الأرض مطهرة، فيصح التيمم عليها.

وأما الإجماع فقد أجمعت الأمة بأسرها على مشروعيته عند عدم الماء.

وهو من خصائص هذه الأمة المحمدية، كما يرشد إلى ذلك الحديث السالف الذكر، وحديث مسلم عن حذيفة أن النبي ﷺ - قال:

«فُضِّلْنَا عَلَى النَّاسِ بِثَلَاثٍ: جَعَلَتْ صُفُوفُنَا كَصُفُوفِ الْمَلَائِكَةِ، وَجَعَلَتْ لَنَا الْأَرْضَ كُلَّهَا مَسْجِدًا، وَجَعَلَتْ تُرْبَتَهَا لَنَا طَهْرًا» فإن الأمم السالفة كانت لا تصلي إلا بالوضوء فقط، فكانوا إذا عدموا الماء لا يصلون، حتى يجدوه،

(الأول): فقدان الماء، وللمسافر أربعة أحوال:

الأولى: أن يتحقق عدم الماء حوَالِيه، فَيَتِمَّ مِنْ غَيْرِ طَلَبٍ [و^(١)]

الثانية: أن يتوَهَّم وجود الماء حوَالِيه فليتردد، (ح) الرَّجُلُ إِلَى حَدِّ يَلْحَقُهُ غَوْتُ الرَّفَاقِ، فَلَوْ دَخَلَ عَلَيْهِ وَقْتُ صَلَاةٍ أُخْرَى، ففِي وُجُوبِ إِعَادَةِ الطَّلَبِ وَجْهَانِ.

الثالثة: أن يَتَيَقَّنَ وجود الماء في حَدِّ القُرْبِ، فيلزمه [ح^(٢)] أن يَسْعَى إِلَيْهِ، وَحَدُّ القُرْبِ إِلَى حَيْثُ يَتَرَدَّدُ إِلَيْهِ المُسَافِرُ للرَّغِي، وَالْأَخْطَابِ، وَهُوَ فَوْقَ حَدِّ الغَوْتِ؛ فَإِنْ أَنتَهَى البُعْدُ إِلَى حَيْثُ لَا يَجِدُ المَاءَ فِي الوَقْتِ، فَلَا يَلْزِمُهُ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَ الرُّتْبَتَيْنِ، فَقَدْ نَصَّ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ إِذَا كَانَ عَلَيَّ يَمِينِ المَنْزَلِ، أَوْ يَسَارِهِ، وَنَصَّ فِيمَا إِذَا كَانَ عَلَيَّ صُوبِ مَقْصِدِهِ.

أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ، فَقِيلَ: قَوْلَانِ، وَقِيلَ، بِتَفْهِيمِ النَّصِّينِ؛ لِأَنَّ جَوَانِبَ المَنْزَلِ مُسْبُوبَةٌ إِلَيْهِ، دُونَ صُوبِ الطَّرِيقِ، ثُمَّ إِنْ تَيَقَّنَ وجود الماء قَبْلَ مُضِيِّ الوَقْتِ، فَالْأَوَّلَى التَّأخِيرُ؛ قَوْلًا وَاحِدًا، فَإِنْ تَوَقَّعَهُ بظنٍّ غَالِبٍ، فَقَوْلَانِ؛ التَّقَابِلِ نَفْسٍ فَضِيلَةَ أَوَّلِ الوَقْتِ مَعَ ظَنِّ إِذْرَاكِ الوُضُوءِ.

الرابعة: أن يَكُونَ المَاءُ حَاضِرًا؛ كَمَاءِ البُرِّ يَتَنَازَعُ عَلَيْهَا الوَارِدُونَ، وَعَلِمَ أَنَّ التَّوْبَةَ لَا تَنْتَهِي إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ نَصِّ فِيهِ، وَفِي مِثْلِهِ فِي الثَّوْبِ الوَاحِدِ [تَتَاوَبَ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ عُرَاةٌ] ^(٣) أَنَّهُ يُضْبِرُ، وَنَصَّ فِي السَّفِينَةِ، أَنَّهُ يُصَلِّي قَاعِدًا، إِذَا صَنَّفَ مَحَلُّ القِيَامِ، وَلَا يَضْبِرُ، فَقِيلَ: سَبَبُهُ أَنَّ القُعُودَ أَهْوَنُ؛ وَلِذَلِكَ جَازَ فِي التَّمَلُّقِ مَعَ القُدْرَةِ عَلَى القِيَامِ.

وقيل: قولان بالتثقل والتخريج.

﴿فَرَعَانِ: أَحَدُهُمَا﴾: لَوْ وَجَدَ مَاءً لَا يَكْفِيهِ لِوُضُوءِهِ، يَلْزِمُهُ (ح) اسْتِعْمَالُهُ قَبْلَ التَّيْمُمِ؛ عَلَى أَظْهَرِ القَوْلَيْنِ.

﴿الثاني﴾: لَوْ صَبَّ المَاءُ فِي الوَقْتِ، فَيَتِمَّ، ففِي [وُجُوبِ] ^(٤) القَضَاءِ وَجْهَانِ:

وَجْهٌ وَجُوبِيٌّ؛ أَنَّهُ عَصَى بِصَبِّهِ؛ بِخِلَافِ الصَّبِّ قَبْلَ الوَقْتِ، وَبِخِلَافِ مَا لَوْ تَجَاوَزَ نَهْرًا، وَلَمْ

ثم يقضون ما فاتهم أما هذه الآية الكريمة، فقد خصها الله سبحانه وتعالى - بالتيمم عند عدم الماء؛ لطفًا منه - تعالى - بها، وإحسانًا منه إليها.

وليجمع لها بين التراب الذي هو مبدأ إيجادها، والماء الذي هو سبب حياتها شعاراً بأن هذه العبادة ﴿الصلاة﴾ سبب في الحياة الأبدية والسعادة السرمدية.

ووجه لطف الله بها عدم فوات الصلاة عند عدم الماء؛ لأنه لو كان التيمم غير مشروع لهذه الأمة، لكان من لم يجد الماء لا يصلي حتى يجده، وربما تكاسل عن أداء الصلاة إذا وجده، فترتب عليه الإثم.

(١) من أ: ح.

(٢) سقط من أ.

(٣) سقط من ط.

(٤) سقط من ط.

يَتَوَضَّأُ فِي الْوَقْتِ .

(السَّبَبُ الثَّانِي): أَنْ يَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ مِنْ سَبْعٍ أَوْ سَارِقٍ، فَلَهُ التَّيْمُّمُ، وَلَوْ وَهَبَ مِنْهُ الْمَاءُ، أَوْ أُعِيرَ مِنْهُ الدَّلْوُ، يَلْزِمُهُ الْقَبُولُ؛ بِخِلَافِ مَا إِذَا وَهَبَ [ز] ^(١) عَنِ الْمَاءِ أَوْ الدَّلْوِ، فَإِنَّ الْمِثَّةَ فِيهِ تَثْقُلُ، وَلَوْ بِيَعٍ يَغْبِنُ، لَمْ يَلْزِمُهُ شِرَاؤُهُ، وَيَثْمِنُ الْمِثْلُ، يَلْزِمُ إِلَّا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ مُسْتَعْرَقٌ أَوْ أَحْتَاَجَ إِلَيْهِ؛ لِتَفَقُّةِ سَفَرِهِ. وَالْأَصْحَحُ أَنَّ ثَمْنَ الْمِثْلِ يُعْرَفُ بِقَدْرِ أُجْرَةِ الثَّقَلِ [الثَّالِث] ^(٢):

أَنْ يَحْتَاَجَ إِلَى الْمَاءِ؛ لِعَطْشِهِ فِي الْحَالِ، أَوْ تَوَقُّعِهِ فِي الْمَالِ، أَوْ لِعَطْشِ رَفِيقِهِ أَوْ عَطْشِ حَيَوَانٍ مُخْتَرَمٍ فَلَهُ التَّيْمُّمُ، وَإِنْ مَاتَ صَاحِبُ الْمَاءِ، وَرُفَقَاؤُهُ، وَعَطْشَى، يَمَّمُوهُ وَعُزِّمُوا لِلرُّبَاةِ الثَّمَنِ؛ فَإِنَّ الْمِثْلَ لَا يَكُونُ لَهُ قِيَمَةٌ غَالِبًا.

وَلَوْ أَوْصِيَ بِمَائَةٍ لِأَوْلَى النَّاسِ [بِهِ] ^(٣)، فَحَضَرَ جُنُبٌ، وَحَائِضٌ، وَمَيِّتٌ، فَالْمَيِّتُ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ آخِرُ عَهْدِهِ. وَمَنْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ أَوْلَى مِنَ الْجُنُبِ؛ إِذْ لَا يَدْبَلُ فِيهِ مَعَ الْمَيِّتِ وَجْهَانِ، [وَالْحَائِضُ أَوْلَى مِنَ الْجُنُبِ] ^(٤) وَالْجُنُبُ أَوْلَى مِنَ الْمُحْدِثِ، إِلَّا إِذَا كَانَ قَدَرَ الْوُضُوءِ فَقَطَّ، فَإِنْ أَنْتَهَى هُوَ إِلَى مَاءٍ مُبَاحٍ وَاسْتَوَا فِي إِثْبَاتِ الْيَدِ، فَالْمَلِكُ لَهُمْ، فَكُلُّ وَاحِدٍ أَوْلَى بِمَلِكِ نَفْسِهِ، وَإِنْ كَانَ حَدَثٌ غَيْرِهِ أَغْلَظَ.

[الرَّابِع] ^(٥) الْعَجْزُ بِسَبَبِ الْجَهْلِ؛ كَمَا إِذَا نَسِيَ الْمَاءَ فِي رِحْلِهِ فَتَيَمَّمَ (ح)، قَضَى الصَّلَاةَ عَلَى الْجَدِيدِ، وَلَوْ أَدْرَجَ فِي رِحْلِهِ، وَلَمْ يَشْعُرْ، بِهِ، لَمْ يَقْضِ؛ عَلَى الصَّحِيحِ ^(٦) إِذْ لَا تَفْرِيطُ.

وَلَوْ أَضَلَّ الْمَاءَ فِي رَحْلِهِ، فَلَمْ يَجِدْهُ مَعَ الْإِمْعَانِ فِي الطَّلَبِ، فِي الْقَضَاءِ قَوْلَانِ، كَمَنْ أَخْطَأَ الْقِبْلَةَ، وَلَوْ أَضَلَّ رِحْلَهُ فِي الرَّحَالِ، فَقَوْلَانِ، وَالْأَوْلَى سُقُوطُ الْقَضَاءِ؛ لِأَنَّ الْمُحْمِيحَ أَوْسَعُ مِنَ الرَّحْلِ [الخَامِس] ^(٧) الْمَرَضُ الَّذِي يَخَافُ مِنَ الْوُضُوءِ مَعَهُ فَوْتُ الرُّوحِ أَوْ فَوْتُ عَضْوٍ، أَوْ [فَوْت] ^(٨) مَنْفَعَةٍ، أَوْ مَرَضًا مَخُوفًا؛ وَكَذَا إِنْ لَمْ يَخَفْ إِلَّا شِدَّةَ الضَّنَى وَبُطْءَ الْبُرْءِ ^(٩)، وَبِقَاءَ شَيْئٍ عَلَى عَضْوٍ ظَاهِرٍ، عَلَى أَقْبَسِ الْوَجْهَيْنِ؛ فَإِنَّ كُلَّ ذَلِكَ ضَرَرٌ ظَاهِرٌ، وَإِنْ كَانَ يَتَأَلَّمُ فِي الْحَالِ، وَلَا يَخَافُ عَاقِبَةَ، لَزِمَهُ الْوُضُوءُ [السادس] ^(١٠) الْإِقَاءُ الْجَبِيرَةُ بِأَنْخِلَاعِ الْعَضْوِ فَيَجِبُ غُسْلُ مَا صَحَّ مِنَ الْأَعْضَاءِ، وَالْمَسْحُ عَلَى الْجَبِيرَةِ

(١) سقط من ط .

(٢) من أ: السبب الثالث

(٣) سقط من أ .

(٤) سقط من ط .

(٥) من أ: السبب الرابع

(٦) قال الرافعي: «ولم يشعر به ولم يقض على الصحيح» من القولين بالتبعية على الصحيح من القولين في جوازه بعد وقت تلك الفريضة، أو قبل فعلها خلاف مشهور، والخلاف في الصورة الأولى قول وفي الثانية طريقان. [ت]

(٧) من أ: السبب الخامس

(٨) سقط من ط .

(٩) قال الرافعي: «وكذا إن لم يخف إلا شدة الضنى وبطء البرء إلى آخره» في الصورة الأولى والثانية قولان على المشهور لا وجهان، وفي الشين طريقان طرد الخلاف، والقطع مضمون بالمنع [ت]

(١٠) من أ: السبب السادس

بِالماء، وفي نَزْوِلِهِ مَنَزَلَةٌ مَسْحُ الخُفِّ فِي تَقْدِيرِ مَدَّتِهِ وَسُقُوطِ الأَسْتِيعَابِ وَجِهَانِ، ثُمَّ يَتِيَمُّ مَعَ الغُسْلِ وَالمَسْحِ؛ عَلَيَّ أَظْهَرَ الوَجْهَيْنِ^(١)، وَلَا يَمْسَحُ الجَبِيْرَةَ بِالثَّرَابِ؛ عَلَيَّ الأَصْحَحُ؛ لِأَنَّ الثَّرَابَ [ضَعِيفٌ]^(٢)، وَفِي تَقْدِيمِ الغُسْلِ عَلَيَّ التِّيْمِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ الأُ [عَدَلٌ هُوَ]^(٣) الثَّالِثُ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَنْتَقِلُ عَن عَضْوٍ مَا لَمْ يَتِمَّ تَطَهُّرُ ذَلِكَ العَضْوِ، فَلَوْ كَانَتِ الجِرَاحَةُ عَلَيَّ يَدِهِ، تِيْمَمَ قَبْلَ مَسْحِ الرَّأْسِ [السَّابِعِ]^(٤) الجِرَاحَةَ، إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيَّهَا لَصُوقٌ، فَلَا يَمْسَحُ عَلَيَّ مَحَلِّ الجُرْحِ، وَإِنْ كَانَ، فَهِيَ كالجَبِيْرَةِ، وَفِي لُزُومِ، إِنْقَاءِ اللُّصُوقِ عِنْدَ إِمْكَانِهِ تَرَدُّدٌ؛ كالتَّرَدُّدِ فِي لُزُومِ لُبْسِ الخُفِّ^(٥) عَلَيَّ مَنْ وَجَدَ مِنَ المَاءِ مَا يَكْفِيهِ، لَوْ مَسَحَ عَلَيَّ الخُفِّ، ثُمَّ مَهَمَّا تِيْمَمَ لِمَرَضٍ، أَوْ جِرَاحَةٍ، أَعَادَهُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَلَمْ يَعِدِ الوُضُوءَ، وَلَا المَسْحَ.

البَابُ الثَّانِي فِي كَيْفِيَّةِ التِّيْمَمِ

وَلَهُ سَبْعَةٌ أَرْكَانٍ: (الرُّكْنُ الأَوَّلُ): نَقْلُ الثَّرَابِ إِلَى الوَجْهِ وَاليَدَيْنِ^(٦)، فَلَا يَكْفِي ضَرْبُ (ح) اليَدِ عَلَيَّ حَجَرٍ صَلْدٍ، ثُمَّ لِيَكُنَّ المَنْقُولُ تُرَابًا طَاهِرًا خَالِصًا مُطْلَقًا فَيَجُوزُ التِّيْمَمُ بِالأَعْفَرِ، وَالأَسْوَدِ، وَالأَضْفَرِ وَالأَحْمَرِ، وَالأَبْيَضِ، وَهُوَ المَأْكُولُ وَالسَّبِيخُ وَالبَطْحَاءُ، فَإِنَّ كُلَّ ذَلِكَ تُرَابٌ، وَلَا يَجُوزُ الرُّزْنِيخُ (ح) وَالجَصُّ (ح) وَالثُّورَةُ (ح) وَالمَعَادِنُ، إِذْ لَا يُسَمَّى تُرَابًا، وَلَا يَجُوزُ الثَّرَابُ التَّجَسُّ وَالمَشُوبُ بِالرَّعْفَرَانِ، وَإِنْ كَانَ قَلِيلاً، وَلَا يَجُوزُ سِحَاقَةُ الخَرْفِ وَفِي الطِّينِ المَشْوِيُّ المَأْكُولُ تَرَدُّدٌ، وَيَجُوزُ بِالرَّمْلِ، إِذَا كَانَ عَلَيَّهِ عُبَاؤٌ.

(الثَّانِي): القَصْدُ إِلَى الصَّعِيدِ، فَلَوْ تَعَرَّضَ لِمَهَابِّ الرِّيَاحِ، لَمْ يَكْفِ، وَلَوْ يَمَمَهُ غَيْرُهُ بِإِذْنِهِ وَهُوَ عَاجِزٌ، جَازٌ، وَإِنْ كَانَ قَادِرًا، فَوَجْهَانِ.

(الثَّالِثُ): التَّنْقُلُ، فَلَوْ كَانَ عَلَيَّ وَجْهِهِ تُرَابٌ، فَرَدَّدَهُ بِالمَسْحِ، لَمْ يَجُزْ؛ إِذْ لَا نَقْلَ مِنْ سَائِرِ أَعْضَائِهِ إِلَى وَجْهِهِ، جَازٌ، وَإِنْ نَقَلَ مِنْ يَدِهِ إِلَى وَجْهِهِ، جَازَ عَلَيَّ الأَصْحَحُ، وَلَوْ مَعَكَ وَجْهُهُ فِي [الثَّرَابِ]^(٧)، جَازَ عَلَيَّ الصَّحِيحُ.

(١) قال الرافعي: «ثم يتيمم مع الغسل والمسح على أحد الوجهين» المشهور قولان. [ت]

(٢) سقط من أ.

(٣) سقط من أ.

(٤) من أ: السبب السابع

(٥) قال الرافعي: «عند إمكانه تردد كالتردد في لزوم لبس الخف... إلى آخره» لم أجد من غير هذا الكتاب رواية الخلاف من مسألة اللبس للإعادة لكل صلاة، ولم يعد الوضوء، ولا المسح إن حملا على أنه لا يستأنف، ولا يعيد الوضوء بتمامه، فهو صحيح موافق لظاهر المذهب، لكن في «الوسيط» ما يبين أنه لم يرد ذلك، وإنما أراد أنه لا يعيد شيئا من الوضوء، وهذا خلاف الظاهر، فإن الظاهر أنه يعيد مع التيمم ما يترتب على العضو المعلوم [ت]

(٦) قال الرافعي: «الأول نقل التراب إلى الوجه واليدين» عدا التراب ركنا وغرضه الآن ما ينقل فيه ويخرج منه، فأما النقل أو مسح الوجه واليدين فمذكوران. من بعد، ولو افتقرها هنا على التراب لجاز [ت]

(٧) من أ: بالتراب

(الرَّابِعُ): أَنْ يَنْوِيَ اسْتِبَاحَةَ الصَّلَاةِ، فَلَوْ نَوَى رَفَعَ الْحَدِيثَ، لَمْ يَجْزِ، وَأَحْمَلُهُ أَنْ يَنْوِيَ اسْتِبَاحَةَ الْفَرَضِ وَالنَّفْلِ جَمِيعاً، أَوْ اسْتِبَاحَةَ الصَّلَاةِ مُطْلَقاً؛ فَيَكْفِيهِ (١) (و)، فَلَوْ نَوَى اسْتِبَاحَةَ الْفَرَضِ، جَازَ وَالنَّفْلُ أَيْضاً بِالتَّبَعِيَّةِ؛ عَلَى الصَّحِيحِ، وَلَكِنْ فِي جَوَازِهِ بَعْدَ وَقْتِ تِلْكَ الْفَرِيضَةِ، أَوْ قَبْلَ فِعْلِهَا خِلَافٌ مَشْهُورٌ، وَلَوْ نَوَى النَّفْلَ، فَفِي جَوَازِ الْفَرَضِ بِهِ قَوْلَانِ، فَإِنْ مَنَعَ، فَفِي جَوَازِ النَّفْلِ وَجْهَانِ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ النَّفْلَ كَالتَّابِعِ، فَلَا يُفْرَدُ، وَلَوْ نَوَى اسْتِبَاحَةَ فَرَضَيْنِ، صَحَّ تَيْمُّهُ لِفَرَضٍ وَاحِدٍ؛ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ.

(الخَامِسُ): أَنْ يَسْتَوْعِبَ (ح) وَجْهَهُ بِالْمَسْحِ، وَلَا يَلْزَمُهُ إِصْالُ التُّرَابِ إِلَى مَنَابِتِ الشُّعُورِ، وَإِنْ خَفَّتْ (السَّادِسُ): مَسْحُ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ (م)، فَيَضْرِبُ ضَرْبَةً وَاحِدَةً لَوَجْهِهِ، وَلَا يَنْزِعُ خَاتَمَهُ، وَلَا يُفْرِجُ أَصَابِعَهُ، وَيَنْزِعُ وَيُفْرِجُ فِي الضَّرْبَةِ الثَّانِيَةِ، وَيَمْسَحُ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، وَلَا يُغْفِلُ شَيْئاً (٢).

(السَّابِعُ) التَّرْتِيبُ؛ كَمَا فِي الْوُضُوءِ.

الْبَابُ الثَّلَاثُ: فِي أَحْكَامِ التَّيْمُمِ

وَهِيَ ثَلَاثَةٌ (الْأَوَّلُ): أَنَّهُ يَنْبَغُ بُرُوءِيَّةُ الْمَاءِ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الصَّلَاةِ وَلَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ (ح ز) بَعْدَ الشُّرُوعِ فِيهَا وَتَبْطُلُ بَطْنٌ وَجُودِ الْمَاءِ قَبْلَ الشُّرُوعِ، وَلَكِنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا رَأَى الْمَاءَ، فَلِأَوَّلَى لَهُ أَنْ يَقْلِبَ فَرَضَهُ نَفْلاً؛ عَلَى وَجْهِهِ، وَأَنْ يَسْتَمِرَّ؛ عَلَى وَجْهِهِ، وَأَنْ يَخْرُجَ مِنَ الصَّلَاةِ؛ عَلَى وَجْهِهِ؛ [لِيُدْرِكَ فُضِيلَةَ الْوُضُوءِ] (٣)، وَفِي وَجْهِهِ يَلْزَمُهُ الْمُضِيُّ وَلَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ، وَعَلَى هَذَا لَوْ كَانَ فِي نَافِلَةٍ، بَطَلَتْ، لِأَنَّهَا غَيْرُ مَانِعَةٍ مِنَ الْخُرُوجِ وَهُوَ بَعِيدٌ، نَعْمَ لَوْ أَرَادَ أَنْ يَزِيدَ فِي رَكَعَاتِ النَّافِلَةِ، فَفِي جَوَازِهِ وَجْهَانِ.

(الثَّانِي): أَلَّا يَجْمَعَ بَيْنَ فَرَضَيْنِ بَتَيْمُّمٍ وَاحِدٍ، وَيَجْمَعُ بَيْنَ فَرَضٍ وَنَوَافِلٍ، وَبَيْنَ فَرَضٍ وَمَنْدُورَةٍ، إِنْ قُلْنَا: يُسَلِّكُ بِهَا مَسَلِّكُ جَائِزِ الشُّرُوعِ، لِأَنَّ مَسَلِّكُ وَاجِبِهِ، وَبَيْنَ فَرَضٍ وَرَكَعَتِي الطَّوَافِ، إِلَّا إِذَا قُلْنَا أَنَّهَا فَرِيضَةٌ، وَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الطَّوَافِ بَتَيْمُّمٍ وَاحِدٍ؛ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّهُمَا كَالتَّابِعِ لَهُ، وَيَجْمَعُ بَيْنَ فَرِيضَةٍ وَصَلَاةِ جَنَازَةٍ، وَلَا يَقَعُدُ فِي صَلَاةٍ مَعَ الْقُدْرَةِ. [عَلَى الْقِيَامِ] (٤)؛ هَذَا نَصُّهُ، وَقِيلَ: قَوْلَانِ بِالنَّفْلِ وَالتَّخْرِيجِ.

وقيل: إن تعيئت عليه، فلها حكم الفرض.

وقيل: لها حكم النفل، ولكن القعود لا يَحْتَمِلُ مَعَ الْقُدْرَةِ، لِأَنَّ الْقِيَامَ أَظْهَرَ أَرْكَانَهَا، وَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنْ خَمْسِ صَلَوَاتٍ يَصَلِّي خَمْسَ صَلَوَاتٍ بَتَيْمُّمٍ وَاحِدٍ، وَإِنْ نَسِيَ صَلَاتَيْنِ، فَإِنْ شَاءَ صَلَّى خَمْسَ

(١) قال الرافعي: «أو استباحة الصلاة مطلقاً، فيكفيه» هذا وجه للأصحاب، والأظهر أنه كما لو نوى النفل، لأن مطلق اسم الصلاة للنفل والفرض يحتاج إلى تخصيصه بالنية، وكذلك تتعد نية الصلاة المطلقة بالنفل دون الفرض. [ت]

(٢) قال الرافعي: «ويمسح على المرفقين ولا يغفل شيئاً مقصوره معلوم من قوله: أولاً «مسح اليدين إلى المرفقين» وهذا تأكيد بعد التأكيد. [ت]

(٣) سقط من أ.

(٤) سقط من أ.

صَلَوَاتٍ بِخَمْسٍ تَيْمُمَاتٍ، وَإِنْ شَاءَ أَقْتَصَرَ عَلَى تَيْمُمَيْنِ، وَأَدَّى بِالتَّيْمُمِ الْأَوَّلِ الْأَزْبَعَةَ الْأُولَى مِنْ الْخَمْسَةِ وَبِالثَّانِي الْأَزْبَعَةَ الْأَخِيرَةَ مِنَ الْخَمْسَةِ؛ وَكَذَلِكَ لَا يَتَيَّمُ لَفَرِيضَةٍ قَبْلَ دُخُولِ (ح) [وَقْتِهَا]^(١).

وَوَقْتُ صَلَاةِ الْخُسُوفِ بِالْخُسُوفِ، وَوَقْتُ [صَلَاةِ]^(٢) الْأَسْتِسْقَاءِ بِاجْتِمَاعِ النَّاسِ فِي الصَّخْرَاءِ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَيْتِ بِغُسْلِ الْمَيْتِ، وَالْفَائِئِيَّةِ بِتَذَكُّرِهَا، وَالتَّوَابِلِ الرَّوَاتِبِ لَا يَتَأَقَّتْ تَيْمُمُهَا؛ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ^(٣)، وَلَوْ تَيَّمَّ لِفَائِئِيَّةِ ضُخْوَةِ النَّهَارِ، فَلَمْ يُوَدِّ بِهِ إِلَّا ظَهْرًا بَعْدَ الرَّوَالِ، فَهُوَ جَائِزٌ؛ عَلَى الْأَصَحِّ؛ وَكَذَا لَوْ تَيَّمَّ لِلظُّهْرِ، ثُمَّ تَذَكَّرَ فَائِئِيَّةً، فَأَدَّاهَا بِهِ، جَازٌ؛ عَلَى الْأَصَحِّ، وَلَوْ تَيَّمَّ لِنَائِلَةِ ضُخْوَةِ، وَقَلْنَا: يُسْتَبَاحُ بِهِ الْفَرِيضَةُ، فَأَدَّى الظُّهْرَ بِهِ، فَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ.

(الْحُكْمُ الثَّلَاثُ): فِيمَا يُفْضَى مِنَ الصَّلَوَاتِ الْمُخْتَلَّةِ، الضَّابِطُ فِيهِ أَنَّ مَا كَانَ يُعْذِرُ [ح]، إِذَا وَقَعَ، دَامَ؛ فَلَا قَضَاءَ فِيهِ؛ كَصَلَاةِ الْمُسْتَحَاضَةِ، وَسَلْسِ الْبَوْلِ، وَصَلَاةِ الْمَرِيضِ قَاعِدًا وَمُضْطَجِعًا، وَصَلَاةِ الْمُسَافِرِ بِتَيْمُمٍ، وَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْعُذْرُ فِيهِ دَائِمًا، نُظِرَ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَدَلٌ، وَجَبَ [و]^(٤) الْقَضَاءُ، كَمَنْ لَا يَجِدُ مَاءً، وَلَا تُرَابًا، فَصَلَّى [عَلَى حَسَبِ حَالِهِ]^(٥) وَالْمَضْلُوبُ إِذَا صَلَّى بِالْإِيمَاءِ أَوْ مَنْ عَلَى جُرُوحِهِ أَوْ نُؤْيِهِ نَجَاسَةٌ، وَيُسْتَنْبَى عَنْهُ صَلَاةُ شِدَّةِ الْخَوْفِ؛ فَإِنَّهَا رِخْصَةٌ؛ وَإِنْ كَانَ لَهَا بَدَلٌ؛ كَتَيْمُمِ الْمُقِيمِ [و]، أَوْ التَّيْمُمِ لِإِلْقَاءِ الْجَبْرِ، أَوْ تَيْمُمِ الْمُسَافِرِ؛ لَشِدَّةِ (ح) الْبَرْدِ، فَفِي الْقَضَاءِ قَوْلَانِ، وَالْعَاجِزُ عَنِ السُّتْرِ فِي كَيْفِيَّةِ صَلَاتِهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ^(٦). فِي وَجْهِ: لَا يَتَمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، بَلْ يُؤْمَى؛ حَذْرًا مِنْ كَشْفِ الْعَوْرَةِ.

وفي وجهه، يتمُّ.

وفي وجهه، تَخَيَّرُ.

فَإِنْ قُلْنَا: لَا يَتَمُّ، فَيَقْضَى؛ لِنُدُورِ الْعُذْرِ، وَعَدَمِ الْبَدْلِ، وَإِنْ قُلْنَا: يَتَمُّ، فَلَا ظَهْرَ أَنَّهُ لَا يَقْضَى؛ لِأَنَّ وَجُوبَ السُّتْرِ لَيْسَ مِنْ خِصَائِصِ الصَّلَاةِ.

(١) من أ: الوقت.

(٢) سقط من ط.

(٣) قال الرافعي: «والنوافل والرواتب لا تتأقت منهما على أحد الوجهين» لو لم يذكر الرواتب لجاز، والوجهان مضطردان من جميع النوافل المؤقتة. [ت].

(٤) سقط من أ.

(٥) سقط من أ.

(٦) قال الرافعي: «والعاجز عن السترة في كيفية صلاته ثلاثة أوجه»، الأول والثاني قولان مشوران. [ت]

بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ (١)

(وَالنَّظَرُ فِي شُرُوطِهِ وَكَيْفِيَّتِهِ وَحُكْمِهِ)، وَلَهُ شَرْطَانِ:

(الأول): أَنْ يَلْبَسَ الْخُفَّ عَلَى طَهَارَةٍ كَامِلَةٍ قَوِيَّةٍ، فَلَوْ غَسَلَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ، وَأَدْخَلَهَا الْخُفَّ، لَمْ يَصَحَّ لِبْسُهُ؛ حَتَّى يَغْسِلَ الثَّانِيَةَ، ثُمَّ يَبْتَدِئُ اللَّبْسَ؛ وَكَذَا لَوْ صَبَّ الْمَاءَ فِي الْخُفِّ [ح] (٢) بَعْدَ لِبْسِهِ عَلَى الْحَدَثِ، وَالْمُسْتَحَاضَةَ إِذَا لَبَسَتْ عَلَى وَضُوءِهَا، لَمْ تَمْسُحْ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ؛ لِضَعْفِ طَهَارَتِهَا، وَوُضُوءِ الْمَجْرُوحِ، إِذَا تَيَمَّمَ لِأَجْلِ الْجِرَاحَةِ كَوْضُوءِ الْمُسْتَحَاضَةِ، ثُمَّ إِنْ جَوَّزْنَا، فَلَا تَسْتَفِيدُ بِطَهَارَةِ الْمَسْحِ، إِلَّا مَا كَانَ يَحِلُّ لَهَا لَوْ بَقِيَتْ طَهَارَتُهَا الْأُولَى، وَهُوَ فَرِيضَةٌ وَاحِدَةٌ، وَنَوَافِلُ.

(الشَّرْطُ الثَّانِي): أَنْ يَكُونَ الْمَلْبُوسُ سَاتِرًا قَوِيًّا حَلَالًا، فَإِنْ تَخَرَّقَ، أَوْ كَانَ دُونَ الْكَعْبَيْنِ، لَمْ يَكُنْ سَاتِرًا وَالْمَشْقُوقُ الْقَدَمِ الَّذِي يُشَدُّ مَحَلَّ الشَّقِّ مِنْهُ بِشَرِّحٍ فِيهِ خِلَافٌ، وَالْقَوِيُّ مَا يَتَرَدَّدُ عَلَيْهِ فِي

(١) المسح في اللغة إمرار اليد على الشيء تقول - مسحتُ الشيء بالماء مسحاً إذا أمرت اليد عليه، والمسح على الخُفَّينِ شرعاً إصابة البلة للخصف الشرعي على وجه مخصوص، فقولنا: «إصابة» يشمل ما لو كانت بيده بأن أمر يده وهي مُبْتَلَّةٌ على الخف، أو قطر الماء عليه منها، أو وضعها عليه من غير إمرار، وهي مبتلة، أو غيرها كأن أصاب المطر الخُفَّ فابتلَّ مع نية لا يبيح المسح بذلك» وقولنا: «للخصف الشرعي» يخرج إصابتها لغيره، سواء كان ذلك الغير خفّاً غير شرعي، أو لم يكن خفّاً وقولنا: «على وجه مخصوص» إشارة إلى الكيفية والشروط والمدة، وإلى النية، ولو حكماً بأن يقصد بمسحه رفع حدث الرجلين بدلاً عن غسلهما، فخرج ما لم يكن كذلك.

والخف لغة مجمع فرس البعير «والفرس للبعير كالحافر للفرس» وقد يكون للنعام، سوواً بينهما للتشابه، وجمعه: أخفاف كقفل وأقفال، والخف أيضاً واحد الخفاف التي تلبس، وجمعه: خفاف ككتاب للفرق بينه وبين البعير، وفي «اللسان» أنه يجمع على خفاف وأخفاف أيضاً، ويقال: تخفَّفَ الرجل إذا لبس الخف في رجله. وخفُّ الإنسان ما أصاب الأرض من باطن قدميه والخف أيضاً القطعة الغليظة من الأرض.

وشرعاً: الساتر للقدمين إلى الكعبين من كل رجلٍ من جلد ونحوه، المُسْتَوْفِي للشروط. هذا وعبر النووي بالخصف وغير شيخ الإسلام بالخصفين وقال: هو أولى من تعبيره بالخصف، لأنه يومه جَوَّازَ المسح على خف رجل، وغسل الأخرى، وليس كذلك، فكان الأولى أن يعبر بالخصفين، ويمكن أن يوجه تعبيره بالخصف بأن «أل» فيه للجنس، فيشمل ما لو كان له رجل واحدة لنقد الأخرى، وما لو كان له رجلان فأكثر، وكانت كلها أصلية، أو كان بعضها زائداً، أو أشتبته بالأصلي، أو سامت به، فيلبس كلاً منها خفّاً، ويمسح على الجميع، وأما إذا لم يشتبته، ولم يسامت، فالعبارة بالأصلي دون الزائد، فلبس الأول خفّاً دون الثاني، إلا إن توقّف لبس الأصلي على الزائد، فيلبسه أيضاً، أو أنها للعهد الشرعي، أي بالخصف الممهود شرعاً، وهو الإثنان. قال على الشيرازي: وهذا الجواب أولى من الأول؛ لأنه لا يدفع الإيهام؛ لأن الجنس كما يتحقق من ضمن الكل، لذلك يتحقق من ضمن واحدة منهما. أما تعبير شيخ الإسلام بالخصفين فإنه يرد عليه أيضاً أنه لا يشمل الخف الواحد فيما لو فقدت إحدى رجليه إلا أن يُقال: إن نظر للغالب وقال القليوبي: ويطلق الخُفُّ على الفرديتين، وعلى إحدهما. فعلى هذا استوت العبارتان.

ينظر: المغرب ٢/٢٦٦، ولسان العرب ٦/٤١٩٦، وينظر: بدائع الصنائع ١/٩٩، والمدونة ١/٤١، والأم

٢٩/١، والمعنى ١/٢٦٨، والمحلى ١/٩٢

(٢) من أ: (ح م)

الْمَنَازِلِ، لَا كَالْجُورَبِ^(١)، وَاللِّفَافِ وَجُورِبِ الصُّوفِيَّةِ، وَالْمَغْصُوبِ [و] ^(٢) لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ؛ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ لِحَاجَةِ الْأَسْتِدَامَةِ، وَهُوَ مَأْمُورٌ بِالنَّرْعِ.

(فَزَعُ): الْجُرْمُوقُ^(٣) الضَّعِيفُ فَوْقَ الْخُفِّ لَا يُمْسَحُ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ قَوِيًّا، لَمْ يَجُزْ (م ح) الْمَسْحُ عَلَيْهِ أَيْضًا؛ فِي الْجَدِيدِ، بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَ الْيَدَ بَيْنَهُمَا فَيُمْسَحَ عَلَى الْأَسْفَلِ.

(الْتَّظَرُ الثَّانِي: فِي كَيْفِيَّةِ الْمَسْحِ)، وَأَقْلَهُ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ الْأِسْمُ مِمَّا يُوَازِي مَحَلَّ الْفَرْضِ^(٤)، فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى الْأَسْفَلِ، فَظَاهِرُ النَّصِّ مِنْهُ^(٥)، وَأَمَّا الْأَكْلُ، فَأَنْ يُمْسَحَ عَلَى أَعْلَى الْخُفِّ وَأَسْفَلِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى أَسْفَلِهِ نَجَاسَةٌ، وَأَمَّا الْغَسْلُ وَالتَّكْرَارُ، فَمَكْرُوهَانِ، وَأَسْتِعَابُ الْجَمِيعِ لَيْسَ بُسْتَةً.

(الْتَّظَرُ الثَّلَاثُ: فِي حُكْمِهِ)، وَهُوَ إِبَاحَةُ الصَّلَاةِ إِلَيَّ أَنْقِضَاءَ مَدَّتِهِ، أَوْ نَزْعَ الْخُفِّ، وَمُدَّتِهِ لِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ (م و)، وَلِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٍ مِنْ وَقْتِ الْحَدَثِ، فَلَوْ لَيْسَ الْمُقِيمُ، ثُمَّ سَافَرَ قَبْلَ الْحَدَثِ، أَتَمَّ مَدَّةَ الْمُسَافِرِينَ؛ وَكَذَا لَوْ أَحْدَثَ فِي الْحَضَرِ، فَإِنْ مَسَحَ فِي الْحَضَرِ [ح ز] ^(٦)، ثُمَّ سَافَرَ أَتَمَّ مَسْحَ الْمُقِيمِينَ [ح] ^(٧)؛ تَغْلِيْبًا لِلْإِقَامَةِ، وَلَوْ مَسَحَ فِي السَّفَرِ، ثُمَّ أَقَامَ، لَمْ يَزِدْ (ز) عَلَى مَدَّةِ الْمُقِيمِينَ، وَلَوْ شَكَّ، فَلَمْ يَذَرِ؛ أَنْقَضَتِ الْمُدَّةُ، أَوْ مَسَحَ فِي الْحَضَرِ، فَالْأَصْلُ وَجُوبُ الْغُسْلِ، وَلَا يَتْرُكُ مَعَ الشُّكِّ، وَمَهُمَا نَزَعَ الْخُفَّيْنِ، أَوْ أَحَدَهُمَا، فَيَجِبُ غَسْلُ الْقَدَمَيْنِ، وَأَمَّا الْأَسْتِثْنَاءُ، فَلَا يَجِبُ، إِنْ قُلْنَا: إِنَّ الْمَسْحَ لَا يَزِفُّعُ الْحَدَثَ، وَإِنْ قُلْنَا: يَزِفُّعُ، وَجِبَ؛ لِأَنَّهُ فِي عَوْدِهِ لَا يَتَجَزَأُ الْمَسْحُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الرَّجُلُ الْأُخْرَى سَاقِطَةً مِنَ الْكُعْبِ.

(١) «الجورب» معرَّبٌ وهو أكبر من الخُفِّ يبلغ إلى السَّاقِ، يقصد به السَّتر من البرد، يعمل من قطنٍ أو صوفٍ بالإبر، أو يخاط من الخرق.

(٢) سقط من ط.

(٣) «الجرموق» فارسيٌّ مغرَّبٌ؛ لِأَنَّ الْجِيمَ وَالْقَافَ لَا يَجْتَمِعَانِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ مِنَ كَلَامِ الْعَرَبِ وَهُوَ لَيْسَ خَفٌ عَلَى خَفٍ يَنْظُرُ النِّظْمُ الْمُسْتَعْدَبُ (٣٢/١)

(٤) قال الرافعي: «وأقله ما ينطلق عليه الإسم مما يوازي منحل الغرض إلى آخره» طاهر اللفظ يقتضي أجزاء المسح على العقب، وفيه وجهان، والظاهر المنع، [ت]

(٥) قال الرافعي: «فإن اقتصر على الأسفل فظاهر النص منعه» وفيه قول أو وجه آخر [ت]

(٦) من أ: (ح) فقط

(٧) سقط من أ

كِتَابُ الْحَيْضِ^(١)، وفيه خَمْسَةُ أَبْوَابٍ

الأوَّلُ: فِي حُكْمِ الْحَيْضِ^(٢) وَالْإِسْتِحَاظَةِ

أَمَّا الْحَيْضُ، فَأَوَّلُ وَقْتِ إِمْكَانِهِ أَوَّلُ السَّنَةِ التَّاسِعَةِ، فِي وَجْهِ، وَإِذَا مَضَى سَنَةٌ أَشْهُرٌ مِنْهَا فِي وَجْهِ، وَأَوَّلُ الْعَاشِرَةِ؛ فِي وَجْهِ؛ فَمَا قَبْلَ ذَلِكَ دَمٌ فَسَادٍ، وَأَقْلُ مُدَّةِ الْحَيْضِ يَوْمٌ (ح م) وَلَيْلَةٌ (و) وَأَكْثَرُهَا خَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْمًا، وَأَقْلُ الطَّهْرِ خَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْمًا [م]^(٣) وَأَكْثَرُهُ لَا حَدَّ لَهُ، وَأَغْلَبُ الْحَيْضِ سِتٌّ أَوْ سَبْعٌ، وَأَغْلَبُ الطَّهْرِ بَقِيَّةُ الشَّهْرِ، وَمُسْتَنْدٌ هَذِهِ التَّقْدِيرَاتِ الْوُجُوبُ الْمَعْلُومُ بِالْإِسْتِقْرَاءِ، فَلَوْ وَجَدْنَا أَمْرًا تَحِيضُ أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْأَطْرَادِ، فَفِي اتِّبَاعِ ذَلِكَ خِلَافٌ؛ لِأَنَّ بَحْثَ الْأَوَّلِينَ أَوْفَى، وَحُكْمُ الْحَيْضِ تَحْرِيمٌ أَرْبَعَةٌ أُمُورٌ:

(١) وأصله: السَّيْلَانُ، قال الجوهرى: حَاضَتِ الْمَرْأَةُ تَحِيضًا وَمَحِيضًا، فَهِيَ حَائِضٌ وَحَائِضَةٌ أَيْضًا، ذَكَرَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ وَغَيْرُهُ، وَاسْتَحْيِضَتِ الْمَرْأَةُ: اسْتَمَرَ بِهَا الدَّمُ بَعْدَ أَيَّامِهَا، فَهِيَ مُسْتَحْيِضَةٌ. وَتَحْيِضَتِ، أَي: قَعَدَتِ أَيَّامَ حَيْضِهَا عَنِ الصَّلَاةِ، وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي كِتَابِهِ «أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ»: وَمِنَ الْمَجَازِ: حَاضَتِ السَّمْرَةُ: إِذَا خَرَجَ مِنْهَا شِبْهُ الدَّمِ.

ينظر لسان العرب ١٠٧٠/٢، ترتيب القاموس ٧٥٠/١ واصطلاحاً:

عرفه الشَّافِعِيُّ بِأَنَّهُ: الدَّمُ الْخَارِجُ مِنْ سَنِّ الْحَيْضِ، وَهُوَ تِسْعَ سِنِينَ قَمَرِيَّةً فَأَكْثَرَ مِنْ فَرَجِ الْمَرْأَةِ، عَلَى سَبِيلِ الصَّحَّةِ. عرفه المالكية بأنه: دَمٌ كَصُفْرَةٍ أَوْ كُدْرَةٍ خَرَجَ بِنَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَحْمَلَ عَادَةً. وعرفه الحنيفة بأنه: دَمٌ يَنْفِضُهُ رَجْمُ امْرَأَةٍ سَالِمَةٍ عَنْ دَاءٍ. وعرفه الحنابلة بأنه: دَمٌ جَبِلَةٌ يَخْرُجُ مِنَ الْمَرْأَةِ الْبَالِغَةِ فِي أَوْقَاتٍ مَعْلُومَةٍ. ينظر حاشية البيهقوري ١١٢/١، الإختيار ٢٦/١، المبدع ٢٥٨/١ أنيس الفقهاء ص (٦٣)، حاشية الدسوقي ١٦٧/١.

والأصل فِي الْحَيْضِ آيَةٌ: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ» - [البقرة ٢٢٢] أَي: الْحَيْضِ، وَخَبِرَ الصَّحِيحِينَ. «هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ إِدَمٍ» قَالَ الْجَاهِظُ فِي كِتَابِ «الْحَيَوَانَ»: وَالَّذِي يَحِيضُ مِنَ الْحَيَوَانَ أَرْبَعَةٌ: الْأَدْمِيَّاتُ، وَالْأَرْبَابُ، وَالضَّبَعُ، وَالْحَفَّاشُ. وَجَمَعَهَا بَعْضُهُمْ فِي قَوْلِهِ: [الرجز]

أَرَانِبٌ يَحِيضُنَ وَالنِّسَاءُ ضَبَعٌ وَحَفَّاشٌ لَهَا دَوَاءٌ

وزاد غيره أربعة آخر، وهي النَّاقَةُ، وَالْكَلْبَةُ وَالْوَزْعَةُ، وَالْحَجْرُ: أَي الْأُنثَى مِنَ الْخَيْلِ، وَهِيَ عَشْرَةُ أَسْمَاءَ: حَيْضُ، وَطُمْتُ - بِالْمِثْلَةِ، وَضَحْكُ، وَإِكْبَارُ، وَإِعْصَارُ، وَدِرَاسُ، وَعِرَاكُ - بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ - وَفِرَاكُ بِالْفَاءِ وَطَمَسَ بِالسِّنِّ الْمَهْمَلَةَ - وَنَفَاسُ.

(٢) ينظر النظم المستعذب ٤٥/١

(٣) من ط: ح وعند الأحناف أن المستحاضة تتوضأ لوقت كل فريضة الشافعية قالوا: تتوضأ لكل فريضة، وقال الأوزاعي والليث: تجمع بطهارتها بين الظهر، والعصر ولا تتوضأ قبل دخول الوقت ينظر حلية العلماء ٣٠٢/١

(الأول): مَا يَمْتَقِرُ إِلَى الطَّهَارَةِ؛ كَسُجُودِ التَّلَاوَةِ، وَالطَّوَافِ، وَالصَّلَاةِ، ثُمَّ لَا يَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَيْهَا.

(الثاني): الْعُبُورُ فِي الْمَسْجِدِ، فَإِنْ أَمِنَتِ التَّلْوِثَ، فَالْمَكْتُوحُ مُحَرَّمٌ، وَفِي الْعُبُورِ وَجْهَانِ.

(الثالث): الصَّوْمُ، فَلَا يَصِحُّ مِنْهَا، وَيَجِبُ الْقَضَاءُ؛ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ.

(الرابع): الْجِمَاعُ، وَلَا يَحْرُمُ الْأَسْتِمْتَاعُ بِمَا فَوْقَ الشَّرَّةِ وَمَا تَحْتَ الرُّكْبَةِ، وَبِمَا تَحْتَ الْإِزَارِ (م)

وَجْهَانِ^(١)، ثُمَّ إِنْ جَامَعَهَا، وَالدَّمُ عَيْطٌ تَصَدَّقُ بِدِينَارٍ، وَفِي أَوَاخِرِ الدَّمِ بِنَصْفِ دِينَارٍ؛ أَسْتَحْبَابًا.

أَمَّا الْأَسْتِحَاضَةُ، فَكَسَلَسَ الْبَوْلُ^(٢) لَا تَمْنَعُ الصَّلَاةَ، وَلَكِنْ تَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ فِي وَقْتِهَا، وَتَتَلَجَّمُ وَتَسْتَنْفِرُ^(٣)، وَتُبَادِرُ إِلَى الصَّلَاةِ، فَإِنْ أَحْرَثَ، فَوَجْهَانِ؛ وَوَجْهُ الْمَنْعِ تَكَرُّرُ الْحَدَثِ عَلَيْهَا، مَعَ الْأَسْتِغْنَاءِ وَفِي وُجُوبِ تَجْدِيدِ الْعَصَابَةِ لِكُلِّ فَرِيضَةٍ وَجْهَانِ^(٤)، فَإِنْ ظَهَرَ الدَّمُ عَلَى الْعَصَابَةِ، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّجْدِيدِ.

ومهما شُفِيَتْ قَبْلَ الصَّلَاةِ، أَسْتَأْنَفْتَ الْوُضُوءَ، وَإِنْ كَانَتْ فِي الصَّلَاةِ، فَوَجْهَانِ:

أحدهما: أَنَّهَا كَالْمَتِيمِ إِذَا رَأَى الْمَاءَ.

والثاني: أَنَّهَا تَتَوَضَّأُ، وَتَسْتَأْنَفُ؛ لِأَنَّ الْحَدَثَ مُتَجَدِّدٌ، فَإِنْ انْقَطَعَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَلَمْ يَبْعُدْ مِنْ عَادَتِهَا الْعَوْدُ، فَلَهَا الشَّرُوعُ فِي الصَّلَاةِ مِنْ غَيْرِ اسْتِئْثْنَاءِ الْوُضُوءِ، وَلَكِنْ إِنْ دَامَ الْأَنْقِطَاعُ، فَعَلَيْهَا الْقَضَاءُ، وَإِنْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ عَادَتِهَا، فَعَلَيْهَا اسْتِئْثْنَاءُ الْوُضُوءِ فِي الْحَالِ.

البَابُ الثَّانِي: فِي الْمُسْتَحَاضَاتِ^(٥)، وَهِنَّ أَرْبَعَةٌ

﴿الْمُسْتَحَاضَةُ الْأُولَى﴾ مُبْتَدَأَةٌ مُمَيَّزَةٌ^(٦) تَرَى الدَّمَ الْقَوِيَّ (ح) أَوَّلًا، فَتَحِيضُ فِي الدَّمِ بِشَرَطِ الْأَ

(١) قال الرافعي: «وفيما تحت الإزار وجهان» قيل قولان، [ت]

(٢) يقال: فلان سلس البول: إذا كان لا يستمسكه ويكثر بوله بلا حرقة وأصل السلس: السهولة، يقال: شيء سلس. أي: سهل، ورجل سلس، أي: لين منقاد. ينظر النظم المهذب [٤٨/١]

(٣) قال الرافعي: «وتلجم وتستنفر» هما عبارتان عن معبر واحد وجري الجمع بينهما على موافقه الخبر قضى وجه تلحق بالسواد [ت]

(٤) قال الرافعي: «وفي وجوب تجديد العصابة لكل فريضة وجهان» قيل: قولان [ت]

(٥) الاستِحَاضَةُ: اسْتِفْعَالٌ مِنَ الْحِيضِ، وَقَالَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ - «أني استحيض فلا أطهر». وفي اللسان: «استحيضت المرأة، أي: استمر بها الدم بعد أيامها، فهي مُسْتَحَاضَةٌ والمستحاضة التي لا يرقأ دم حيضها، ولا يسيل من المحيض، ولكنه يسيل من عرق، يقال له: العاذل. ينظر اللسان ١٠٧١/٢، اصطلاحاً:

عرفه الشافعية: بأنه الدم الخارج من غير أيام الحيض والنفاس لعله، من عرق في أدنى الرحم، يقال له: العاذل. ينظر: الإقناع ٢٤٠/١

وعرفه القنوي من الحنفية: بأنه خصص الاسم بدم دون دم، ومن شخص دون شخص. وفي «الإفصاح» لابن هبيرة ٩٧/١.

أما الفرق بين الدمين، فدم الحيض ثخين منتن، ودم الاستحاضة أحمر لا تنن فيه.

(٦) المميَّزة: هي التي تفرق بين الحيض والاستحاضة. من ميَّزت بين الشئين: إذا فرقت بينهما. قال الجوهري يقال: مزت الشيء أميزه: إذا عزلته. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا زُورُ الْيَوْمِ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ﴾ ينظر النظم المستعذب (٤٦/١)

يزيدَ عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا، وَلَا يَنْقُصُ عَنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ. وَتَسْتَحِيضُ فِي الضَّعِيفِ بِشَرْطِ الْأَى يَنْقُصَ عَنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا، وَالْقَوِيُّ هُوَ الْأَسْوَدُ أَوِ الْأَحْمَرُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى لَوْنٍ ضَعِيفٍ بَعْدَهُ^(١)

وَلَوْ رَأَتْ خَمْسَةَ سَوَادًا ثُمَّ خَمْسَةَ حُمْرَةً، ثُمَّ أَطْبَقَتِ الصُّفْرَةَ، فَالْحُمْرَةُ مُتَرَدِّدَةٌ بَيْنَ الْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ، فِي وَجْهِ تَلْحُقُ بِالسَّوَادِ، إِذَا أُمَكِّنَ الْجَمْعُ إِلَّا أَنْ تَصِيرَ الْحُمْرَةُ أَحَدَ عَشَرَ^(٢)، وَفِي وَجْهِ تَلْحُقُ الْحُمْرَةُ أَوَّلًا بِالصُّفْرَةِ، هَذَا إِذَا تَقَدَّمَ الْقَوِيُّ، فَلَوْ رَأَتْ خَمْسَةَ حُمْرَةٍ، ثُمَّ خَمْسَةَ سَوَادًا، ثُمَّ أَسْتَمَرَّتِ الْحُمْرَةُ، فَالصَّحِيحُ أَنَّ النَّظَرَ إِلَى لَوْنِ الدَّمِ لِأَيِّ الْأَوَّلِيَّةِ، وَقِيلَ: يُجْمَعَانِ، إِذَا أُمَكِّنَ الْجَمْعُ؛ بَأَنَّ لَمْ يَزِدِ الْمَجْمُوعُ عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ، ثُمَّ الْمُبْتَدَأَةُ، إِذَا انْقَلَبَ دَمُهَا إِلَى الضَّعِيفِ فِي الدَّوْرِ الْأَوَّلِ، فَلَا تَصَلِّي؛ فَلَعَلَّ الضَّعِيفُ يَنْقَطِعُ دُونَ الْخَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا، فَيَكُونُ الْكُلُّ حِيضًا، فَإِنْ جَاوَزَ ذَلِكَ، نَأْمُرُهَا بِتَدَارِكِ مَافَاتٍ فِي أَيَّامِ الضَّعِيفِ، نَعَمْ، فِي الشَّهْرِ الثَّانِي؛ كَمَا ضَعَفَ (م) الدَّمُ، فَتَغْسَلُ إِذْ بَانَ اسْتِحَاضَتُهَا، وَمَهْمَا سُفِيَتْ قَبْلَ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا، فَالضَّعِيفُ حِيضٌ مَعَ الْقَوِيِّ.

(المستحاضة) الثانيةُ مبتدأة لا تمييز لها، أو فقدت شرط التمييز فيها قولان.

أَحَدُهُمَا: أَنْ تُرَدَّ إِلَى عَادَةِ نِسَاءِ بِلَدَتِهَا؛ عَلَى وَجْهِ، أَوْ نِسَاءِ عَشِيرَتِهَا؛ عَلَى وَجْهِ؛ بِشَرْطِ الْأَى يَنْقُصَ عَنْ سِتٍّ، وَلَا يَزِيدُ عَلَى سَبْعٍ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَحْيِضِي فِي عِلْمِ اللَّهِ^(٣) سِتًّا أَوْ سَبْعًا؛ كَمَا تَحْيِضُ النِّسَاءُ وَيَطْهُرْنَ^(٤)».

= أما الفرق بين الدَّمَيْنِ، فدم الحيض تَخِينٌ مَتْنٌ، ودم الاستحاضة أحمر لانتن فيه.

(١) قال الرافعي: «والقوى هو الأسود والأحمر بالإضافة إلى لون ضعيف بعده» هذا وجه، والأظهر أن القوة كما تحصل باللون تحصل بالرائحة والنخانة أيضاً، [ت]

(٢) قال الرافعي: «إذا أمكن الجمع، إلا أن تصير الحمرة أحد عشر». الإستثناء متعلق بقوله: «تلتحق بالسواد» وإذا كان كذلك فقوله، «إذا أمكن الجمع» يغنى عنه الثانية المبتدأة [ت]

(٣) أي: التزمي حكم الحيض في عادتك واجتهادك، فحيضي نفسك بغلبة ظنك في علم الله، أي: فيما علمك الله. ومعناه: مما تحفظين من عادتك. وفي علم الله الذي يعلم من عادتك، إن كانت ستاً، وإن كانت سبعمائة فتحيضي سبعمائة. واللفظ ظاهرة يقتضي الشك والتخيير. قال في البيان: يحتمل تأويلين، أحدهما: أنه خيرها في ذلك وهو اختيار ابن الصَّبَّاحِ؛ لأنَّ السَّتَّ عادةٌ غالبَةٌ في النِّسَاءِ. والسَّبْعُ عادةٌ غالبَةٌ فيهنَّ أيضاً. والثاني: أنه شك في العادة الغالبة، فردَّها إلى اجتهادها في ذلك، وهو اختيار الطبري.

ينظر النظم المستعذب (٤٦/١)

(٤) قال الرافعي: «تحيضي في علم الله ستاً أو سبعمائة، كما تحيض النساء يطهرن» روى الشافعي عن إبراهيم بن محمد ابن عبد الله بن محمد بن عقيل عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمران بن طلحة عن أمه حمئة بنت جحش قالت: كُنْتُ اسْتِحَاضُ حَيْضَةً شَدِيدَةً، فَجِئْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ - اسْتَفْتَيْتُهُ فَقَالَ: «تَحْيِضِي سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ فِي عِلْمِ اللَّهِ، ثُمَّ اغْتَسَلِي حَتَّى إِذَا رَأَيْتِ أَنَّكَ قَدْ طَهَرْتِ وَاسْتَنْقَيْتِ، فَصَلِّي أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً بِأَيَّامِهَا، أَوْ ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً وَأَيَّامِهَا، وَصَوْمِي فَإِنَّهُ يَجْزُئُكَ، وَكَذَلِكَ فَافْعَلِي فِي كُلِّ شَهْرٍ، كَمَا تَحْيِضُ النِّسَاءُ وَكَمَا يَطْهُرْنَ مِيقَاتِ حَيْضِهِنَّ وَطَهْرِهِنَّ» - هذا مختصر الحديث، وقد أورده أبو داود في «السنن» وأبو عيسى الترمذي في «الجامع».

وحمنة قيل: كانت معتادة، وقال: «ستاً أو سبعمائة» لأنه عرف أن عاداتها أحد العديدين، ولم يعرف عينه وقيل: كانت مبتدأة، وردَّها إلى أغلب العادات من الست أو السبع [ت]

والقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهَا تَرُدُّ إِلَى أَقَلِّ مَدَّةِ الْحَيْضِ؛ أَحْتِيَاطاً لِلْعِبَادَةِ، وَأَمَّا فِي الطُّهْرِ، فَتَرُدُّ إِلَى أَغْلَبِ الْعَادَاتِ، وَهِيَ أَرْبَعٌ وَعِشْرُونَ^(١)؛ لِأَنَّهُ أَغْلَبُ فِي الْأَحْتِيَاطِ.

وقيل: إلى تسع وعشرين؛ لِأَنَّهُ تَمَّةُ الدَّوْرِ.

ثُمَّ فِي مَدَّةِ الطُّهْرِ تَحْتِاطُ؛ كَالْمُتَحَيِّرَةِ، أَوْ هِيَ كَالْمُسْتَحَاضَاتِ، فِيهِ قَوْلَانِ.

والحديث أخرجه الشافعي في المسند (٤٧/١): كتاب الطهارة: الباب العاشر في أحكام الحيض والاستحاضة، الحديث (١٤١)، وأحمد (٤٣٩/٦)، وأبو داود (١٩٩/١ - ٢٠١): كتاب الطهارة: باب من قال إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة، الحديث (٢٨٧)، والترمذي (٢٢١/١ - ٢٢٥): كتاب الطهارة باب ما جاء في المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد، الحديث (١٢٨)، وابن ماجه (٢٠٥/١): كتاب الطهارة: باب ما جاء في البكر إذا ابتدأت مستحاضة، الحديث (٦٢٧)، والدارقطني (٢١٤/١): كتاب الحيض، الحديث (٤٨)، والحاكم (١٧٢/١ - ١٧٣): كتاب الطهارة البيهقي كتاب الطهارة: باب المبتدئة لا تميز بين الدمين، من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عمه عمران بن طلحة، عن أمه حمنة بنت جحش قالت: «كنت أستحاض حيضة شديدة كثيرة فجئت إلى رسول الله ﷺ أستفتيه وأخبره، فوجدته في بيت أختي زينب، فقلت: يا رسول الله! إني أستحاض حيضة كثيرة شديدة فما ترى فيها، قد منعتني الصلاة والصيام فقال: أنعت لك الكرسف فإنه يذهب الدم. قالت: هو أكثر من ذلك. قال: فاتخذني ثوباً، قالت: هو أكثر من ذلك، قال: فتلجمي، قالت: إنما أئج نجاً، فقال: سأمرك بأمرين أيهما فعلت فقد أجزأ عنك من الآخر، فإن قويت عليهما فأنت أعلم، فقال: إنما هذه ركضة من ركضات الشيطان فتحصى ستة أيام أو سبعة في علم الله، ثم اغتسلي حتى إذا رأيت أنك قد طهرت واستنقأت فصلي أربعاً وعشرين ليلة أو ثلاثاً وعشرين ليلة وأيامها فصومي فإن ذلك مجزئك وكذلك فافعلي في كل شهر كما تحيض النساء، وكما يطهرن لميقات حيضهن وطهرهن، وإن قويت على أن تؤخرى الظهر وتعجلي العصر فتغتسلين ثم تصلين الظهر والعصر جميعاً، ثم تؤخرى المغرب وتعجلي العشاء، ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين فافعلي وتغتسلين مع الفجر وتصلين فكذلك فافعلي وصللي وصومي إن قدرت على ذلك. وقال رسول الله ﷺ: «وهذا أعجب الأمرين إلي».

قال أبو داود: (رواه عمرو بن ثابت، عن ابن عقيل قال: فقالت حمنة: هذا أعجب الأمرين إلي، لم يجعله من قول النبي ﷺ، جعله كلام حمنة). قال أبو داود: (وكان عمرو بن ثابت رافضياً. قال: وسمعت أحمد يقول: حديث ابن عقيل في نفسي منه شيء).

قال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح) (وسألت محمد بن إسماعيل - يعني البخاري - عنه فقال: حديث حسن، وهكذا قال أحمد بن حنبل هو حديث حسن صحيح). وقال الحاكم: (وعبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب من أشرف قريش، وأكثرهم رواية غير أنهما لم يحتجا به لكن له شواهد، ثم ذكرها).

قال الحافظ في التلخيص (١/١٦٣): وقال ابن منده: حديث حمنة لا يصح عندهم من وجه من الوجوه لأنه من رواية ابن عقيل، وقد أجمعوا على ترك حديثه، وتعقبه ابن التركماني فقال في الجوهر النقي (١/٣٣٩): (بأن أحمد، وإسحاق، والحميدي، كانوا يحتجون بحديثه، وحسن البخاري حديثه، وصححه ابن حنبل، والترمذي كما تقدم)، وتعقبه ابن دقيق العيد كما في «التلخيص» (١/١٦٣) واستنكر فيه هذا الإطلاق، وذكره ابن حاتم في «العلل» (١/٥١) رقم (١٢٣)، أنه سأل أباه عنه (فوهنه، ولم يقوِّ إسناده).

(١) قال الرافعي: «وأما في الطهر فتد إلى أغلب العادات وهي أربع وعشرون إلى آخره» - النَّظْمُ يشعر بترجيح الرد إلى الأغلب والظاهر أنها ترد إلى تسع وعشرين. [ت]

(المُستحاضَةُ الثالثةُ)، وهي التي سَبَقَتْ لَهَا عَادَةٌ، فتردُّ إلى عَادَتِهَا فِي وَقْتِ الْحَيْضِ وَقَدْرِهِ، فَإِنْ كَانَتْ تَحِيضُ خَمْسًا، وَتَطْهَرُ وَعِشْرِينَ، فَجَاءَهَا دَوْرٌ، فَحَاضَتْ سِتًّا، ثُمَّ اسْتَحِيضَتْ بَعْدَ ذَلِكَ، رَدَدْنَاهَا إِلَى السِّتِّ؛ لِأَنَّ الصَّحِيحَ ثُبُوتُ الْعَادَةِ بِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ.

(المُستحاضَةُ الرَّابِعَةُ): الْمُعْتَادَةُ الْمُتَمَيِّزَةُ، فَإِنْ رَأَتْ السَّوَادَ مُطَابِقًا لِأَيَّامِ الْعَادَةِ، فَهُوَ الْمُرَادُ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ بِأَنَّ كَانَتْ عَادَتُهَا خَمْسَةً، فَرَأَتْ عَشْرَةَ سَوَادًا، ثُمَّ أَطْبَقَتِ الْحُمْرَةَ، فَهَلِ الْحُكْمُ لِلْعَادَةِ، أَمْ لِلتَّمْيِيزِ، فِيهِ قَوْلَانِ، فَعَلَى هَذَا إِنْ رَأَتْ فِي أَيَّامِ الْعَادَةِ خَمْسَةَ حُمْرَةٍ، ثُمَّ عَشْرَةَ سَوَادًا، ثُمَّ أَطْبَقَتِ الْحُمْرَةَ،^(١) فَفِي وَجْهِ: الْحُكْمُ لِلْعَادَةِ (م)، وَفِي وَجْهِ: [الْحُكْمُ]^(٢) لِلتَّمْيِيزِ، فَتَحِيضُ فِي الْعَشْرِ السَّوَادِ، وَفِي وَجْهِ [ح م]^(٣) يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا، إِلَّا أَنَّ يَزِيدُ الْمَجْمُوعُ عَلَى خَمْسَةِ عَشْرٍ، فَيَتَعَيَّنُ الْأَقْتِصَارُ عَلَى الْعَادَةِ أَوْ عَلَى التَّمْيِيزِ.

(فَزَعَانُ):

(الْأَوَّلُ): مَبْتَدَأَةٌ رَأَتْ خَمْسَةَ سَوَادِ، ثُمَّ أَطْبَقَ الدَّمُ عَلَى لَوْنٍ وَاحِدٍ، فِي الشَّهْرِ الثَّانِي نَحِيضُهَا خَمْسًا؛ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ أَثْبَتُ (ح م) لَهَا عَادَةً.

(الثَّانِي): قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: الصُّفْرَةُ وَالْكُدْرَةُ^(٤) (م) فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ حِيضٌ [ح]^(٥)، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي أَيَّامِ الْعَادَةِ، وَفِيمَا وَرَاءَهَا إِلَى تَمَامِ الْخَمْسَةِ عَشْرَ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ: أَحَدُهَا: أَنَّهُ حِيضٌ؛ كَأَيَّامِ الْعَادَةِ.

وَالثَّانِي: لَا؛ لِضَغْفِ اللَّوْنِ، [ح]^(٦)

وَالثَّلَاثُ: إِنْ كَانَ مُسْبُوقًا بِدَمٍ قَوِيٍّ، وَلَوْ لَطَخَتْ، فَيَكُونُ حِيضًا، وَإِلَّا فَلَا. وَمَرَدُّ الْمُبْتَدَأَةِ كَأَيَّامِ الْعَادَةِ، أَوْ كَمَا وَرَاءَهَا، فِيهِ وَجْهَانِ.

البَابُ الثَّلَاثُ: فِي التِّي نَسِيَتْ عَادَتَهَا

وَلَهَا أَحْوَالٌ:

(الْأَوَّلَى): التِّي نَسِيَتْ الْعَادَةَ قَدْرًا وَوَقْتًا، وَهِيَ الْمُتَحَيِّرَةُ، وَهِيَ مَرْدُودَةٌ إِلَى الْمُبْتَدَأَةِ فِي قَدْرِ

(١) سقط من أ.

(٢) سقط من ط.

(٣) سقط من أ.

(٤) الكدرة: لون ليس بصافٍ، بل يضرب إلى السَّوَادِ، وليس بالأسود الحالك.

ينظر النظم المستعذب (٤٦/١)

(٥) سقط من أ.

(٦) سقط من ط.

الْحَيْضِ، وَإِلَى أَوَّلِ الْأَهْلَةِ؛ [فِي قَوْلِ ضَعِيفٍ] (١).

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَعْنَى أَوَّلُ الْأَهْلَةِ (٢)، فَإِنَّهُ تَحَكُّمٌ، بَلْ تَوَمَّرُ بِالْاِخْتِيَاظِ؛ أَخَذًا [بِأَشَقِّ] (٣)
الْاِخْتِمَالَاتِ فِي أُمُورِ سِنَّةٍ:

(الْأَوَّلُ): أَلَّا يَجَامِعَهَا زَوْجُهَا أَضَلًّا؛ لِاِخْتِمَالِ الْحَيْضِ.

(الثَّانِي) أَلَّا تَدْخُلَ الْمَسْجِدَ، وَلَا تَقْرَأَ (٤) الْقُرْآنَ.

(الثَّالِثُ): أَنَّهَا تُصَلِّيَ وَظَائِفُ الْأَوْقَاتِ؛ لِاحْتِمَالِ الطُّهْرِ، وَتَغْتَسِلَ لِكُلِّ صَلَاةٍ؛ لِاِخْتِمَالِ انْقِطَاعِ
الدَّمِّ.

(الرَّابِعُ): يَلْزُمُهَا أَنْ تَصُومَ جَمِيعَ شَهْرِ رَمَضَانَ؛ لِاِخْتِمَالِ دَوَامِ الطُّهْرِ، ثُمَّ عَلَيْهَا أَنْ تَقْضِيَ سِنَّةَ
عَشْرَ يَوْمًا؛ لِاِخْتِمَالِ دَوَامِ الْحَيْضِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، وَأَنْطَبَاقُهَا [إِلَى] (٥) سِنَّةَ عَشْرَ بَطْرِيَانِهَا فِي وَسْطِ
النَّهَارِ، وَقَضَاءُ الصَّلَوَاتِ لَا يَجِبُ (و)؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْحَرَجِ (٦) (الخَامِسُ): إِذَا كَانَ عَلَيْهَا قَضَاءٌ يَوْمَ
[وَاحِدٍ] (٧)، فَلَا تَبْرَأُ ذِمَّتُهَا إِلَّا بِقَضَاءِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَسَبِيلُهُ أَنْ تَصُومَ يَوْمًا وَتُفْطِرَ يَوْمًا، ثُمَّ تَصُومَ يَوْمًا، ثُمَّ
تَصُومَ السَّابِعَ عَشَرَ مِنْ صَوْمِهَا الْأَوَّلِ، فَتَخْرُجَ مِمَّا عَلَيْهَا بَيِّقِينَ؛ لِأَنَّ الْحَيْضَ كَيْفَمَا قُدِّرَ مُقَدَّمًا، أَوْ
مُؤَخَّرًا، فَيَخْرُجُ يَوْمَ عَنِ الْحَيْضِ؛ وَعِلَّةُ هَذَا التَّقْدِيرِ ذِكْرُنَا فِي «كِتَابِ التَّسْبِيْطِ».

(السَّادِسُ): إِذَا طُلِقَتْ، أَنْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، وَلَا تُقَدَّرُ تَبَاعُدَ حَيْضِهَا إِلَى سَنِّ الْيَأْسِ؛
لِأَنَّهُ تَشْدِيدٌ عَظِيمٌ.

(الْحَالَةُ الثَّانِيَةُ) أَنْ تَحْفَظَ شَيْئًا؛ كَمَا لَوْ حَفِظَتْ؛ أَنَّ ابْتِدَاءَ الدَّمِّ كَانَ كُلَّ شَهْرٍ، فَيَوْمٌ وَلَيْلَةٌ مِنْ
أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ حَيْضٌ بَيِّقِينَ، وَبَعْدَهُ يَحْتَمَلُ الْانْقِطَاعَ إِلَى أَنْقِضَاءِ الْخَامِسِ عَشَرَ، وَتَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ
وَبَعْدَهُ إِلَى آخِرِ [كُلِّ] (٨) الشَّهْرِ طُهْرٌ بَيِّقِينَ، فَتَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَلَوْ حَفِظَتْ أَنَّ الدَّمَّ كَانَ يَنْقَطِعُ عِنْدَ
آخِرِ كُلِّ شَهْرٍ، فَأَوَّلُ الشَّهْرِ إِلَى النِّصْفِ طُهْرٌ بَيِّقِينَ، ثُمَّ بَعْدَهُ يَتَعَارَضُ الْاِحْتِمَالُ، وَلَا يَحْتَمَلُ الْانْقِطَاعَ؛
لِأَنَّ فِي آخِرِهِ حَيْضًا بَيِّقِينَ، فَتَتَوَضَّأُ وَتُصَلِّيَ إِلَى أَنْقِضَاءِ الثَّاسِعِ وَالْعِشْرِينَ، وَالْيَوْمَ الْأَخِيرُ بَلَيْتِهِ حَيْضٌ

(١) من أ: (و)

(٢) سقط من أ.

(٣) من أ: بأسوأ

(٤) من أ: (و)

(٥) من أ: على

(٦) قال الرافعي: «وقضاء الصلوات لا يجب لما فيه من الحرج» هذا وجهه، والظاهر وجوبه، فإن قلنا: لا ترد إليها فقد
قيل: إنها إلى قوله: «لإنها متكررة في الخمسة» هذه الوجوه مفرعة على أنها لا ترد إلى العادة الدائرة مما تفرد
بروايتها صاحب الكتاب، والذي يوجد لغيره تفرعاً على الرد إلى العادة الدائرة الرد إلى القدر الأخير قبل

الاستحاضة [ت]

(٧) سقط من أ.

(٨) سقط من ط.

(الحالة الثالث): إذا قالت: أضللت عَشْرَةَ في عشرين من أول الشهر فالعشر الأخير طهرُ بيقين، وجميع العشرين من أول الشهر يحتمل الحيض والطهر، نعم لا يحتمل الانقطاع في العشر الأول، فتوضاً لكل صلاة، ويحتمل في العشر الثاني، فتغتسل لكل صلاة، ولو قالت: أضللت خمسة عشر في عشرين من أول الشهر، فالخمس الثابتة والثالثة من أول الشهر حيضُ بيقين، لأنها تندرج تحت تقدير التقديم والتأخير جميعاً.

(فرغ): إذا نسقت عادتها، وكانت حيض في شهر ثلاثاً، ثم في شهر خمساً، ثم في شهر سبعاً، ثم تعود إلى الثلاث على هذا الترتيب، ثم أستحيضت، ففي ردها إلى هذه العادة الدائرة وجهان، فإن قلنا: لا ترد إليها، فقد قيل: إنها كالمبتدأة.

وقيل: إنها ترد إلى القدر الأخير قبل الاستحاضة.

وقيل: ترد إلى الثلاثة، إن أستحيضت بعد الخمسة؛ لأنها متكررة في الخمسة، ولو كانت الأقدار ما سبق من ثلاث وخمس وسبع ولكن لا على سبيل الاتساق، فإن قلنا ترد إلى العادة الدائرة، فهذه كالتي نسبت التوبة المتقدمة في العادة الدائرة بعد الاستحاضة، وحكمها الاحتياط، فعلمنا أن تغتسل بعد الثلاث؛ لأن الثلاث [ر و] ^(١) حيضُ بيقين، ثم توضاً لكل صلاة إلى انقضاء الخامس [و] ^(٢)، ثم تغتسل مرة أخرى، ثم توضاً إلى انقضاء السابع [و] ^(٣)، ثم تغتسل، ثم هي طاهر إلى آخر الشهر.

الباب الرابع في التلفيق (٤)

فإذا انقطع دمها يوماً يوماً، وانقطع على الخمسة عشر، ففي قول: تلتقط أيام النقاء، وتلقق (ح)، ويحكم بالطهر فيه، والقول الأصح أنا نسحب (م) حكم الحيض على أيام النقاء، ونجعل ذلك كالفترات بين دفعات الدم؛ لأن الطهر ناقص فاسد؛ كالدم ناقص، ولكن نسحب حكم الحيض على النقاء بشرطين:

(أحدهما): أن يكون النقاء مختوشاً بدمين في الخمسة عشر؛ حتى لو رأت يوماً وليلة دمًا، وأربعة عشر نقاء، ورأت في السادس عشر دمًا، فالنقاء مع ما بعده من الدم طهر؛ لأنه ليس مختوشاً بالحيض في المدة.

(١) سقط من ط.

(٢) سقط من ط.

(٣) سقط من ط.

(٤) التلفيق: مأخوذ من لفقت الثوب ألفقه لفقاً، وهو: أن تضم شقة إلى شقة أخرى فنخيطهما.

ينظر النظم المستعذب (٤٦/١)

(والثاني): أن يكون قَدْرُ الْحَيْضِ فِي الْمُدَّةِ الْخَمْسَةِ عَشَرَ تَمَامَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، وَإِنْ تَفَرَّقَ بِالسَّاعَاتِ .
وقيل: إِنَّ كُلَّ دَمٍ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ يَوْمًا وَلَيْلَةً.

وقيل: لَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ، بَلْ لَوْ كَانَ الْمَجْمُوعُ قَدْرَ نِصْفِ يَوْمٍ، صَارَ الْبَاقِي حَيْضًا .
(فرغ): الْمَبْتَدَأَةُ إِذَا تَقَطَّعَ دُمُهَا، فَتَوَمَّرُ بِالْعِبَادَةِ فِي الْحَالِ، وَإِذَا اسْتَمَرَّ التَّقَطُّعُ، فَفِي الدَّوْرِ
الثَّالِثِ لَا تَوَمَّرُ بِالْعِبَادَةِ، وَفِي الثَّانِي: تُبْنِي عَلَى أَنَّ الْعَادَةَ، هَلْ تَثْبُتُ بِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ؟
أَمَّا إِذَا جَاوَزَ الدَّمُ الْخَمْسَةَ عَشَرَ، صَارَتْ مُسْتَحَاضَةً، فَلَهَا أَرْبَعَةُ أَحْوَالٍ:

(الأولى: الْمُعْتَادَةُ)، فَإِنْ كَانَتْ تَحِيضُ خَمْسًا، وَتَطْهَرُ خَمْسًا وَعِشْرِينَ، فَجَاءَهَا دَوْرٌ، وَأَطْبَقَ
الدَّمُ مَعَ التَّقَطُّعِ، وَكَانَتْ تَرَى الدَّمَ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَالنِّقَاءَ كَذَلِكَ، فَعَلَى قَوْلِ السَّخْبِ؛ نَحِيضُهَا خَمْسَةَ مِنْ
أَوَّلِ الدَّوْرِ؛ لِأَنَّ النِّقَاءَ فِيهِ مُحْتَوِشٌ بِالدَّمِ، وَلَوْ كَانَتْ عَادَتُهَا يَوْمًا وَلَيْلَةً، فَاسْتَحِيضَتْ، وَكَانَتْ تَرَى
يَوْمًا دَمًا وَلَيْلَةً نِقَاءً، وَهَكَذَا، فِيهِ، إِشْكَالٌ؛ لِأَنَّ إِتِمَامَ الدَّمِ بِالنِّقَاءِ عَسِيرٌ؛ إِذْ لَيْسَ مَحْتَمًا بِدَمِيْنٍ فِي
وَقْتِ الْعَادَةِ، فَلَا يُمَكِّنُ تَكْمِيلَ الْيَوْمِ بِاللَّيْلَةِ، فَقَدْ قِيلَ هَهُنَا: تَعَوَّدُ إِلَى قَوْلِ التَّلْفِيْقِ، فَتَلْتَقِطُ النِّقَاءَ مِنْ
الْحَيْضِ.

وقيل: لَا حَيْضَ لَهَا أَصْلًا.

وقيل: يُسْحَبُ حُكْمُ الْحَيْضِ عَلَى لَيْلَةِ النِّقَاءِ، وَيُضْمُ الْيَوْمُ الثَّانِي إِلَيْهِ، فَيَكُونُ قَدْرُ حَيْضِهَا .
(الثَّانِيَةُ: الْمُبْتَدَأَةُ)، إِذَا رَأَتْ النِّقَاءَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي^(١)، صَامَتْ، وَصَلَّتْ، وَهَكَذَا تَفَعَّلَ، مَهْمَا
رَأَتْ النِّقَاءَ إِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ، إِذَا جَاوَزَ الدَّمُ ذَلِكَ، تَبَيَّنَ أَنَّهَا اسْتَحَاضَةٌ، ثُمَّ مَرُدُّهَا إِذَا يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَإِنَّمَا
أَغْلِبُ عَادَاتِ النِّسَاءِ فِي حَقِّهَا؛ كَالْعَادَةِ فِي حَقِّ الْمُعْتَادَةِ.

(الثَّالِثَةُ: الْمُمَيِّزَةُ)، وَهِيَ الَّتِي تَرَى يَوْمًا دَمًا قَوِيًّا، وَيَوْمًا دَمًا ضَعِيفًا، فَإِنْ أَطْبَقَ الضَّعِيفُ بَعْدَ
الْخَمْسَةِ عَشَرَ، حَيْضُهَا خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا لِإِحَاطَةِ السَّوَادِ بِالضَّعِيفِ الْمُتَخَلَّلِ، وَكُلُّ ذَلِكَ تَفْرِيعٌ عَلَى
تَوَكُّؤِ التَّلْفِيْقِ؛ وَأَمَّا إِذَا اسْتَمَرَّ تَعَاقُبُ السَّوَادِ وَالْحُمْرَةِ فِي جَمِيعِ الشَّهْرِ، فَهِيَ فَاقِدَةُ التَّمْيِيزِ؛ لِقَوَاتِ
شَرْطِهِ.

(الرَّابِعَةُ: النَّاسِيَةُ)، فَإِنْ أَمْرَنَاهَا بِالْإِحْتِيَاظِ عَلَى الصَّحِيْحِ، فَحُكْمُهَا حُكْمُ مَنْ أَطْبَقَ الدَّمُ عَلَيْهَا؛
عَلَى قَوْلِ السَّخْبِ؛ إِذَا مَا مِنْ نِقَاءٍ إِلَّا وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا وَإِنَّمَا تُفَارِقُهَا فِي أَنَّ لَا نَأْمُرُهَا بِتَجْدِيدِ
الْوُضُوءِ فِي وَقْتِ النِّقَاءِ؛ لِأَنَّ الْحَدَّثَ فِي صُوْرَتِهِ غَيْرٌ مُتَجَدِّدٍ، وَلَا بِتَجْدِيدِ الْغُسْلِ؛ إِذْ الْأَنْقِطَاعُ
مُسْتَحِيلٌ فِي حَالَةِ انْتِفَاءِ الدَّمِ.

عَلَى قَوْلِ التَّلْفِيْقِ: يَغْسَاهَا الزَّوْجُ فِي أَيَّامِ النِّقَاءِ، وَهِيَ طَاهِرَةٌ فِيهَا فِي كُلِّ حُكْمٍ.

(١) قال الرافعي: «إذا رأته نقاء في اليوم الثاني إلى آخره هذا الحكم معلوم من الفرع الذي رسمه في الباب الأول قبل
الشرع من ذكر المستحاضيات. [ت]

البَابُ الخَامِسُ: فِي النَّفَاسِ (١)

وَأَكْثَرُهُ سِتُونَ يَوْمًا، وَأَغْلَبُهُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا، وَأَقَلُّهُ لِحِظَّةٍ (ز) وَالتَّعْوِيلُ فِيهِ عَلَى الْوُجُودِ، فَإِنْ رَأَتْ قَبْلَ الْوِلَادَةِ دَمًا عَلَى أَدْوَارِ الْحَيْضِ [ح] (٢) أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، إِلَّا أَنْقِضَاءِ الْعِدَّةِ بِهِ، فَلَوْ كَانَتْ تَحِيضُ خَمْسًا، وَتَطَهَّرُ خَمْسًا وَعَشْرِينَ، فَحَاضَتْ خَمْسًا (٣)، وَوَلَدَتْ قَبْلَ مُضِيِّ خَمْسَةِ عَشَرَ (٤) مِنَ الطَّهْرِ، فَمَا بَعْدَ الْوَلَدِ نِفَاسٌ، وَنِقْضَانُ الطَّهْرِ قَبْلَهُ لَا يَقْدُحُ فِي إِفْسَادِهِ [و] (٥)، وَلَا فِي إِفْسَادِ الْحَيْضِ الْمَاضِي؛ لِأَنَّ تَحَلُّلَ الْوِلَادَةِ أَعْظَمُ مِنْ طُولِ الْمُدَّةِ، وَلَوْ اتَّصَلَتْ، الْوِلَادَةُ (٦) بَأَخْرِ الْخَمْسَةِ، وَجَعَلْنَاهَا حَيْضًا، فَلَا نَعْدُهَا مِنَ النَّفَاسِ، وَلَا نَقُولُ: هُوَ نَفَاسٌ سَبَقَ، وَكَذَلِكَ مَا يَظْهَرُ مِنَ الدَّمِ فِي حَالِ ظُهُورِ مَخَائِلِ الطَّلُوقِ، فَأَمَّا الدَّمُ بَيْنَ التَّوَعْمَيْنِ، فِنِفَاسٌ؛ عَلَى أَصَحِّ الْوُجْهِينِ. (٧)

(١) النَّفَاسُ بِكسْرِ النونِ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ: مُصَدَّرٌ نَفَسْتُ الْمَرْأَةَ بَضَمِ النونِ وَفَتَحِهَا مَعَ كَسْرِ الْفَاءِ فِيهِمَا: إِذَا وُلِدَتْ، وَسَمِيَتِ الْوِلَادَةُ نِفَاسًا مِنَ التَّنَفُّسِ، وَهُوَ التَّشَقُّقُ وَالْأَنْصِدَاعُ، يُقَالُ: تَنَفَّسْتُ الْقَوْسَ: إِذَا تَشَقَّقْتَ، وَقِيلَ: سَمِيَتِ نِفَاسًا، لِمَا يَسِيلُ لِأَجْلِهَا مِنَ الدَّمِ. وَالدَّمُ: النَّفْسُ كَمَا تَقْدَمُ، ثُمَّ سَمِيَ الدَّمُ الْخَارِجُ نَفَسًا، لِكُونِهِ خَارِجًا بِسَبَبِ الْوِلَادَةِ الَّتِي هِيَ النَّفَاسُ، تَسْمِيَةٌ لِلْمُسَبَّبِ بِاسْمِ السَّبَبِ. وَيُقَالُ لِمَنْ يَبْهَى النَّفَاسَ: نَفَسَاءُ بَضَمِ النونِ وَفَتْحِ الْفَاءِ، وَهِيَ الْفَصْحَى، وَنَفَسَاءُ بَفَتْحِهَا وَنَفَسَاءُ بَفَتْحِ النونِ، وَإِسْكَانِ الْفَاءِ، عَنِ اللَّحْيَانِيِّ فِي «نَوَادِرِهِ» وَغَيْرِهِ، وَاللُّغَاتُ الثَّلَاثُ بِالْمَدِّ، ثُمَّ هِيَ نَفَسَاءٌ حَتَّى تَطَهَّرَ، وَحَكَى ابْنُ عَدِيْسٍ فِي كِتَابِ «الصَّوَابِ» عَنِ ثَعْلَبِ، النَّفَسَاءُ: الْحَائِضُ، وَالْوَالِدَةُ، وَالْحَامِلُ، وَتَجْمَعُ عَلَى نِفَاسٍ، وَلَا نَظِيرَ لَهُ إِلَّا نَاقَةُ عُشْرَاءَ، وَنَوَقَ عَشَارًا. يَنْظُرُ لِسَانَ الْعَرَبِ ٤٥٠٣/٦، الْمَغْرِبُ ٣١٨/٢، الصَّحَاحُ ٩٨٥/٣، الْمَطْلَعُ ص (٤٢)، تَرْتِيبُ الْقَامُوسِ ٤١٤/٤.

وَاصْطِلَاحًا:

عَرَفَهُ الشَّافِعِيَّةُ بِأَنَّهُ: الدَّمُ الْخَارِجُ عَقِبَ الْوِلَادَةِ.

عَرَفَهُ الْمَالِكِيَّةُ بِأَنَّهُ: الدَّمُ الْخَارِجُ لِلْوِلَادَةِ.

عَرَفَهُ الْحَنْفِيَّةُ بِأَنَّهُ: الدَّمُ الْخَارِجُ عَقِبَ الْوِلَادَةِ.

عَرَفَهُ الْحَنَابِلَةُ بِأَنَّهُ: دَمٌ تَرَخِيهِ الرَّحْمُ مَعَ وِلَادَةٍ، وَقَبْلَهَا بِيَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ مَعَ أَقَارَةٍ، وَبَعْدَهَا إِلَى تَمَامِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا.

يَنْظُرُ الْإِخْتِيَارَ ٤٣٠/١ الْمَبْدَعُ ٢٩٣/١، الْبَجِيرِيُّ عَلَى الْخَطِيبِ ٣٠١/١، الْبَجِيرِيُّ عَلَى ابْنِ الْقَاسِمِ ١٢٢/١، الْهَدَايَةُ ٤٣٢/١

(٢) سَقَطَ مِنْ ط

(٣) قَالَ الرَّافِعِيُّ: «فَلَوْ كَانَتْ تَحِيضُ خَمْسًا، وَتَطَهَّرُ خَمْسًا وَعَشْرِينَ، فَحَاضَتْ خَمْسًا إِلَى آخِرِهِ» جَرِيَانِ الْعَادَةِ بِذَلِكَ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي الْمَسَائِلِ، بَلْ فِيمَا رَأَتْ الدَّمُ أَيَّامًا [ت]

(٤) قَالَ الرَّافِعِيُّ: «وَوَلَدَتْ قَبْلَ مُضِيِّ خَمْسَةِ عَشْرٍ» كَانَ ذَلِكَ صُورَةَ الْمَسْأَلَةِ. [ت]

(٥) سَقَطَ مِنْ ط.

(٦) قَالَ الرَّافِعِيُّ: «وَاتَّصَلَتْ الْوِلَادَةُ إِلَى آخِرِهِ» لَوْ حَذَفَ قَوْلُهُ: «وَجَعَلْنَاهَا حَيْضًا لِجَازٍ، فَإِنَّا لَا نَعْدُهَا مِنَ النَّفَاسِ، وَإِنْ لَمْ يَجْعَلْهَا حَيْضًا. [ت]

(٧) قَالَ الرَّافِعِيُّ: «فَأَمَّا الدَّمُ بَيْنَ التَّوَعْمَيْنِ فِنِفَاسٌ عَلَى أَصَحِّ الْوُجْهِينِ» الْأَصْحَحُ عِنْدَ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ لَيْسَ بِنِفَاسٍ، بَلْ هُوَ كَدَمِ الْحَامِلِ وَقِيلَ: إِنَّهُ دَمُ فِسَادٍ [ت]

وقيل: إِنَّهُ كَدَمَ الْحَامِلِ.

فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ نَفَاسٌ، فَمَا بَعْدَ الثَّانِي مَعَهُ نَفَاسَانِ؛ عَلَيَّ وَجْهِ، وَنَفَاسٌ وَاحِدٌ؛ عَلَيَّ وَجْهِ.

وقيل: إِنْ تَمَادَى الْأَوَّلُ سِتِّينَ يَوْمًا، فَنَفَاسَانِ، وَالْأَفْنَاسُ وَاحِدٌ.

أَمَّا الْمُسْتَحَاضَاتُ فِي النَّفَاسِ، فَهِنَّ أَرْبَعٌ:

(الأولى): المعتادة، فتردُّ إلى عاداتها مِنَ الْأَرْبَعِينَ مَثَلًا، ثُمَّ يُحْكَمُ بِالطَّهْرِ بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ عَلَيَّ قَدْرَ عَادَتِهَا، ثُمَّ تَبْتَدِئُ حَيْضُهَا، وَلَوْ وُلِدَتْ مَرَارًا، وَهِيَ ذَاتُ جَفَافٍ، ثُمَّ وُلِدَتْ، وَاسْتَحْيَضَتْ، فَهِيَ كَالْمُبْتَدَأَةِ، وَعَدَمُ النَّفَاسِ لَا يُبَيِّنُ لَهَا عَادَةً؛ أَنَّهَا لَوْ حَاضَتْ خَمْسَةَ، وَطَهَّرَتْ سِتَّةَ، وَهَكَذَا مَرَارًا، ثُمَّ اسْتَحْيَضَتْ^(١)، فَلَا تُقِيمُ الدَّوْرَ سِتَّةَ، بَلْ أَقْصَى مَا يَزْتَمِي الدَّوْرُ إِلَيْهِ تِسْعُونَ يَوْمًا، وَهِيَ مَا تَنْقُضِي بِهِ عِدَّةَ الْآيِسَةِ، فَمَا فَوْقَهُ لَا تُؤَثِّرُ الْعَادَةُ فِيهِ. (الثانية): الْمُبْتَدَأَةُ، إِذَا اسْتَحْيَضَتْ تَرَدُّدًا إِلَى لِحْظَةٍ؛ عَلَيَّ قَوْلٍ.

وإلى أَرْبَعِينَ؛ عَلَيَّ قَوْلٍ.

(الثالثة): المميَّزة، فَحُكْمُهَا حُكْمُ الْحَائِضِ فِي شَرْطِ التَّمْيِيزِ إِلَّا أَنَّ السَّتِّينَ هَهُنَا بِمَثَابَةِ خَمْسَةِ عَشَرَ، ثُمَّ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَزِيدَ الدَّمُ الْقَوِيَّ عَلَيْهِ.

(الرَّابِعَةُ): الْمُتَحَيِّرَةُ إِذَا نَسِيَتْ عَادَتَهَا فِي النَّفَاسِ، فَفِي قَوْلٍ: تَرَدُّدًا إِلَى الْإِخْتِيَاظِ. وَعَلَيَّ قَوْلٍ: إِلَى الْمُبْتَدَأَةِ.

وَالرَّدُّ هَهُنَا إِلَى الْمُبْتَدَأَةِ أَوْلَى؛ لِأَنَّ أَوَّلَ وَقْتِهَا مَعْلُومٌ بِالْوِلَادَةِ.

(فَرْعٌ): إِذَا انْقَطَعَ الدَّمُ عَلَى النَّفْسَاءِ، عَادَ الْخِلَافُ فِي التَّلْفِيقِ، [ولو]^(٢) طَهَّرَتْ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، ثُمَّ عَادَ الدَّمُ، فَالْعَائِدُ نَفَاسٌ؛ عَلَيَّ وَجْهِ؛ لَوْ قُوعِهِ فِي السَّتِّينِ، وَهُوَ حَيْضٌ (ح)؛ عَلَيَّ وَجْهِ؛ لِتَقَدُّمِ طَهْرِ كَامِلٍ عَلَيْهِ، فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ نَفَاسٌ، فَعَلَى قَوْلِ السَّحْبِ: مُدَّةُ النَّقَاءِ أَيْضًا نَفَاسٌ.

وقيل: تُسْتَشْنَى هَذِهِ الصُّورَةُ، أَيْضًا؛ عَلَيَّ قَوْلِ السَّحْبِ؛ إِذْ يَبْعُدُ تَقْدِيرُ مُدَّةِ كَامِلَةٍ فِي الطَّهْرِ حَيْضًا، وَعَلَيْهِ يَخْرُجُ مَا إِذَا وُلِدَتْ، وَلَمْ تَرَ الدَّمُ إِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ فِي أَنَّ الدَّمُ الْوَاقِعَ فِي السَّتِّينِ، هَلْ هُوَ نَفَاسٌ أَمْ لَا؟ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) قال الراجعي: «كما أنها لو حاضت خمسة، وظهرت ستة وكذا مراراً، ثم استحيضت... إلى آخره» هذا وجه ذكره القمّال، وإطلاق المعظم يقتضي الرد إلى العادة السابقة طال أم قصرت [ت]

(٢)

كِتَابُ الصَّلَاةِ^(١)، وَفِيهِ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ:

البَابُ الْأَوَّلُ فِي الْمَوَاقِيتِ^(٢)، وَفِيهِ ثَلَاثَةُ فُصُولٍ

(الأوَّلُ فِي وَقْتِ الرَّفَاهِيَةِ)، أَمَّا الظُّهُرُ، فَيَدْخُلُ وَقْتُهُ بِالزَّوَالِ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ ظَهْرِ زِيَادَةِ الظِّلِّ

(١) فِي أ: فلو

(٢) الصلاة في اللغة: الدَّعَاءُ. قال الله تعالى (وَصَلِّ عَلَيْهِمْ) [التوبة ١٠٣] أي: أدع لهم وقال الأعشى [المتقارب] وَقَابَلَهَا الرِّيحُ فِي دَنَهَا. . وَصَلَّى عَلَيَّ دَنَهَا وَارْتَسَمَ.

أي: دعا وكَبَّرَ، وهي مشتقة من الصَّلَوْنِ، قالوا: ولهذا كتبت الصلاة بالواو في الْمُصْحَفِ. وقيل: هي من الرحمة. والصَّلَوَاتُ، واحدها: صَلَاةٌ كَعَصَا، وهي عِزْقَانٌ من جانبي الذَّنْبِ، وقيل: عظامان يُنْحَنِيَانِ في الركوع والسجود. وقال ابن سيده: الصلاة، وسط الظهر من الإنسان، ومن كل ذي أربع، وقيل: هو ما انحدر من الوَرِكَيْنِ، وقيل: الفُرْجَةُ التي بين الجاعرة والذَّنْبِ، وقيل: هو ما عن يمين الذَّنْبِ وشماله، وقيل في اشتقاق الصلاة غير ذلك.

ينظر: لسان العرب: ٤/٢٤٩٠، ٢٤٩١، تهذيب اللغة ٢/٢٣٦، ٢٣٧، ترتيب القاموس: ٢/٨٤٧

وإصطلاحاً: عرفها الحنفية بأنها: أركان مخصوصة، وأذكار معلومة بشرائط محصورة في أوقات مقدرة.

وعند الشافعية: أقوال وأفعال مُفْتَتِحَةٌ بالتكبير، مُخْتَمَةٌ بالتسليم.

وعند الحنابلة: أقوال وأفعال مخصوصة، مفتتحة بالتكبير، مختتمة بالتسليم.

ينظر: الاختيار: ١/٣٧، فتح الوهاب: ١/٢٩، قلوبى على المنهاج: ١/١١٠، المبدع ١/٢٩٨.

وقد فرضت الصَّلَاةُ ليلة الإسراء قبل الهجرة بمدَّةٍ وجيزة تبلغ سنةً أو أقل، وأوَّلُ ما فرضت على النبي ﷺ، كانت خمسين صَلَاةً في اليوم واللييلة، فما زال ﷺ يطلب التخفيف من رَبِّهِ حتى جعلها خمساً في الفعل والعمل، وخمسين في الأجر والثواب ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ وكان كل هذا ليلة الإسراء، ودليل وجوبها قبل الإجماع قوله تعالى ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ فإن لفظ «أقيموا» فعل أمر، والأمر للوجوب، فتكون الصَّلَاةُ واجبةً.

وقوله ﷺ «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً».

حكمة الصلاة: للصلاة المفروضة حكمة عظيمة وفوائد جلييلة، ذلك أنها تمنع صاحبها من ارتكاب الذنوب، وقربان الفواحش، وفعل المنكرات، قال الله تعالى ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ كما أنها تبيِّن المسلم من الكافر، والبارَّ من الفاجر، والصالح من الفاسق، وفيها إذلال، وتحسُّر من الشيطان؛ حيث أمره الله بالسجود لآدم فأبى واستكبر، وقال: «السُّجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا» ولما أمر الله ابنَ آدم بالسجود لرَبِّهِ امتثل وأطاع، ولذلك ورد أن العَبْدُ إذا سجد بكى الشيطان وقال: يا ويلي، أمر ابن آدم بالسجود فسجد، فله الجنة، وأمرت بالسجود فلم أسجد، فلى النار.

على أن الله - سبحانه وتعالى - أراد أن يُكافِئَ العَبْدَ على إسلامه، فجعل له مَنزِلَةً عالية لا يَحْطِي بها إلا من نَطَقَ بالشهادتين، هذه المنزلة هي وُجُودُ العبد في حَضْرَةِ رَبِّهِ، ووقوفه بين يدي ملكه ومالك أمره، ومُتَاجِجَاتِهِ لخالقه ومُصَوِّرِهِ، وجعله في السجود مُسْتَجَابَ الدعاء. قال رسول الله ﷺ «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ العَبْدُ مِنْ رَبِّهِ، وَهُوَ سَاجِدٌ، فَأَكْثَرُوا مِنَ الدَّعَاءِ».

فائدة في «شرح المسند» للرافعي: أن الصُّبْحَ كانت صَلَاةُ آدَمَ، والظُّهْرَ كانت صلاة داود، والعصر كانت صَلَاةُ سُلَيْمَانَ، والمغرب كانت صلاة يعقوب، والعشاء كانت صلاة يونس، وأورد في ذلك خيراً، فجمع الله - سبحانه وتعالى - جميع ذلك لنبينا ﷺ ولأتمته تعظيماً له، ولكثرة الأجر له ولأتمته.

ينظر: الاختيار: ١/٣٧، فتح الوهاب: ١/١٩ - المبدع ١/٢٩٨.

لِكُلِّ شَخْصٍ فِي جَانِبِ الْمَشْرِقِ، وَيَتِمَادِي وَقْتُ الْأَخْتِيَارِ إِلَى أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ الشَّخْصِ^(١) (م ز ح) مِثْلُهُ مِنْ مَوْضِعِ الزِّيَادَةِ، وَبِهِ يَدْخُلُ وَقْتُ الْعَصْرِ [ح ز]^(٢)، وَيَتِمَادِي [م]^(٣) إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَوَقْتُ الْفَضِيلَةِ فِي الْأَوَّلِ وَمَا بَعْدَهُ وَقْتُ الْأَخْتِيَارِ إِلَى مَصِيرِ الظِّلِّ مِثْلِيهِ، وَبَعْدَهُ وَقْتُ الْجَوَازِ إِلَى الْأَضْفَرَارِ، وَوَقْتُ الْكِرَاهِيَةِ عِنْدَ الْأَضْفَرَارِ، وَوَقْتُ الْمَغْرِبِ يَدْخُلُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ، وَيَمْتَدُّ (م) إِلَى غُرُوبِ الشَّفَقِ؛ وَفِي قَوْلٍ، وَعَلَى قَوْلٍ؛ إِذَا مَضَى بَعْدَ الْغُرُوبِ وَقْتُ وُضُوءِ وَأَذَانِ وَإِقَامَةِ وَقَدْرِ خَمْسِ (و) رَكَعَاتٍ فَقَدْ أَنْقَضَى (ح)^(٤) الْوَقْتُ؛ لِأَنَّ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَلَّى اللَّهُ فِي الْيَوْمِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ^(٥)، وَعَلَى هَذَا، فَلَوْ شَرَعَ فِي الصَّلَاةِ، فَمَدَّ آخِرَ الصَّلَاةِ إِلَى وَقْتِ غُرُوبِ الشَّفَقِ، فَفِيهِ وَجْهَانِ، وَوَقْتُ الْعِشَاءِ يَدْخُلُ بِغَيْبُوبَةِ الشَّفَقِ، وَهُوَ الْحُمْرَةُ (ح) وَ^(٦) الَّتِي تَلِي الشَّمْسَ دُونَ الْبَيَاضِ وَالصُّفْرَةِ [ح

(١) المواقيت: جنم ميقات، وأصله: موقات، بالواو، فقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها ولهذا ظهرت في الجمع، فقل: مواقيت، ولم يقل: مياقيت.

ينظر النظم المستعذب (٥٢/١)

(٢) الشَّخْصُ: سَوَادُ الْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ، تَرَاهُ مِنْ بَعِيدٍ يُقَالُ: ثَلَاثَةٌ أَشْخَصٌ، وَالكَثِيرُ: شَخْصٌ، وَأَشْخَاصٌ، وَشَخْصٌ الرَّجُلُ بِالضَّمِّ فَهُوَ شَخِصٌ، أَي: جَسِيمٌ.

ينظر النظم المستعذب (٥٢/١)

(٣) من أ: (ح) فقط

(٤) سقط من أ.

(٥) سقط من أ.

(٦) قال الرافعي: «جبريل عليه السلام صلاها في اليومين في وقت واحد» روى الشافعي عن عمرو بن أبي سلمة عن عبد العزيز بن محمد عن عبد الرحمن بن الحارث عن حكيم بن حكيم عن نافع بن جبير عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «أمني جبريل عند باب البيت مرتين، فصلى الظهر حين كان الفء مثل الشراك ثم صلى العصر حين كان كل شيء بقدر ظله، وصلى المغرب حين أظفر الصائم، وصلى العشاء حين [كان] غاب الشفق، ثم صلى الصبح حين حرم الطعام والشراب على الصائم، ثم صلى المرة الأخيرة الظهر حين كان كل شيء بقدر ظله قدر العصر بالأمس، ثم صلى العصر حين كان ظل كل شيء مثليه ثم صلى المغرب للقدر الأول لم يؤخرها، ثم صلى العشاء حين ذهب ثلث الليل، ثم صلى الصبح حين أسفر ثم التفت فقال: يا محمد [هذا وقت الأنبياء من قبلك] والوقت فيما بين هذين الوقتين.

وأخرجه أبو داود في رواية سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن الحارث وقوله: «حين كان الفء مثل الشراك» أشار به إلى الظل اليسير إذا وقع في جانب المشرق عقيب حالة الاستواء، وهو الزوال وقوله: «قدر العصر» أي وقت العصر لقوله: «للقدر الأول» أي الوقت الأول، المعنى أنه فرغ من الظهر في المرة الثانية حين، ابتداءً بالعصر في المرة الأولى [ت]

والحديث أخرجه أبو داود (٣٩٣)، والتزمذي (١٤٩)، والحاكم (١٩٣/١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٨٧/١)، وابن الجارود (٧٨)، والدارقطني (٢٥٨/١)، والبيهقي (٣٦٤/١) من طريق عبد الرحمن بن الحارث ابن عياش بن أبي ربيعة، عن حكيم بن نافع بن جبير بن مطعم، عن ابن عباس.

وقال الترمذي: (حسن صحيح).

وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وصححه ابن حبان، وابن خزيمة فقد رواه في =

لكن قال الزيلعي في «نصب الراية» (٢٢١/١): (وعبد الرحمن بن الحارث) هذا تكلم فيه أحمد، وقال متروك الحديث، هكذا حكاه ابن الجوزي، في «كتاب الضعفاء» ولبنه النسائي، وابن معين، وأبو حاتم الرازي، ووثقه ابن سعد، وابن حبان قال: في «الإمام»: ورواه أبو بكر بن خزيمة في «صحيحه»، وقال ابن عبد البر في «التمهيد»: وقد تكلم بعض الناس في حديث ابن عباس هذا بكلام لا وجه له، ورواه كلهم مشهورون بالعلم، وقد أخرجه عبد الرزاق عن الثوري، وابن أبي سبرة، عن عبد الرحمن بن الحارث بإسناده، وأخرجه أيضاً عن العمري، عن عمر بن نافع بن جبيرة بن مطعم، عن أبيه، عن ابن عباس نحوه، قال الشيخ وكأنه اكتفى بشهرة العلم مع عدم الحرج الثابت، وأكد هذه الرواية بمتابعة ابن أبي سبرة، عن عبد الرحمن، ومتابعة العمري، عن عمر بن نافع بن جبيرة بن مطعم، عن أبيه، وهي متابعة حسنة. أ. هـ

وللحديث شواهد من حديث جابر وأبو هريرة وأبو مسعود الأنصاري وعمرو بن حزم وأبو سعيد الخدري وأنس .
حديث جابر

أخرجه أحمد (٣٣/٣)، والترمذي (٢٨١/١ - ٢٨٣): كتاب الصلاة: باب ما جاء في مواقيت الصلاة، الحديث (١٥٠)، والنسائي (٢٥٥/١): كتاب الصلاة: باب آخر وقت العصر، والدارقطني (٢٥٧/١): كتاب الصلاة: باب إمامه جبرائيل، الحديث (٣)، الحاكم (١٩٥/١): كتاب الصلاة، والبيهقي (٣٦٨/١): كتاب الصلاة: باب وقت المغرب، من حديث وهب بن كيسان، عن جابر بن عبد الله «أن النبي ﷺ جاءه جبريل عليه السلام فقال له قم فصله، فصلى الظهر حين زالت الشمس، ثم جاءه العصر فقال: قم فصله، فصلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله، ثم جاءه المغرب فقال: قم فصله، فصلى المغرب حين وجبت الشمس، ثم جاءه العشاء فقال: قم فصله، فصلى العشاء حين غاب الشفق، ثم جاءه الفجر فقال: قم فصله، فصلى الفجر حين برق الفجر، أو قال سطح الفجر، ثم جاءه من الغد للظهر فقال: فصله فصلى الظهر حين صار ظل كل شيء مثله، ثم جاءه المغرب وقتاً واحداً لم يزل عنه، ثم جاءه العشاء، حين ذهب نصف الليل، أو قال ثلث الليل فصلى العشاء، ثم جاءه الفجر حين أسفر جداً فقال قم فصله، فصلى الفجر، ثم قال ما بين هذين الوقتين وقت».

وقال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح غريب).

(حديث جابر في المواقيت، قد رواه عطاء بن أبي رباح، وعمرو بن دينار، وأبو الزبير، عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ، نحو حديث وهب بن كيسان، عن جابر)، (وقال محمد - يعني البخاري - أصح شيء في المواقيت، حديث جابر عن النبي ﷺ).

وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح مشهور)، ووافقه الذهبي، وقال الزيلعي (٢٢٢/١)، وقال ابن القطان: (هذا الحديث يجب أن يكون مرسلًا، لأن جابر لم يذكر من حدته بذلك، وجابر لم يشاهد ذلك صبيحة الإسراء لما علم أنه أنصاري، إنما حصب بالمدينة ولا يلزم) ذلك في حديث أبي هريرة، وابن عباس، فإنهما روايا إمامة جبريل من قول النبي ﷺ.

وتعقبه ابن دقيق العيد كما في «نصب الراية» (٢٢٣/١) فقال: (وهذا المرسل غير ضار، فمن أبعد البعد أن يكون جابر سمعه من تابعي عن صحابي، وقد اشتهر أن مراسيل الصحابة مقبولة، وجهالة عينهم غير ضارة).

قلنا: وقد صرح جابر بأن هذا من كلام النبي ﷺ كما في «سنن الترمذي» فقال: عن رسول الله ﷺ قال: أمني جبريل فذكر الحديث.

- حديث أبي هريرة: ١

[ز^(١)]، ثم يمتدُّ وقتُ الاختيارِ إلي ثلثِ اللَّيْلِ [ح] عَلَى [٢] قَوْلِ وَإِلَى النَّصْفِ؛ عَلَى قَوْلِ، وَوَقْتُ الْجَوَازِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ (و)، وَوَقْتُ الصُّبْحِ يَدْخُلُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ الْمُسْتَطِيرِ ضَوْءُهُ، لَا بِالْفَجْرِ الْكَاذِبِ الَّذِي يَبْدُو مُسْتَطِيلًا؛ كَذَنبِ السَّرْحَانِ، ثُمَّ يَنْمَحُ أَثَرُهُ، ثُمَّ يَتِمَّادِي وَوَقْتُ الْاِخْتِيَارِ إِلَى الْإِسْفَارِ، وَوَقْتُ الْجَوَازِ إِلَى الطُّلُوعِ، ثُمَّ يَقْدَمُ (و ح) أَذَانُ هَذِهِ الصَّلَاةِ عَلَى الْوَقْتِ فِي الشِّتَاءِ لِسَبْعِ بَقِي مِنَ اللَّيْلِ، وَفِي الصَّيْفِ بِنِصْفِ سَبْعِ .

وقيل: يَدْخُلُ وَقْتُ أَذَانِهِ بِخُرُوجِ وَقْتِ اخْتِيَارِ الْعِشَاءِ، ثُمَّ لِيَكُنْ لِلْمَسْجِدِ مُؤَدَّنَانِ يُوَدَّنُ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الصُّبْحِ، وَالْآخَرُ بَعْدَهُ .

﴿قَاعِدَةٌ﴾ تَجِبُ الصَّلَاةُ بِأَوَّلِ (ح) الْوَقْتِ وَجُوبًا مَوْسَعًا (ح)، فَلَوْ مَاتَ فِي وَسْطِ الْوَقْتِ قَبْلَ الْأَدَاءِ، عَصَى عَلَى أَحَدِ الرَّجْهَيْنِ، وَلَوْ أَخَّرَ حَتَّى خَرَجَ بَعْضُ الصَّلَاةِ عَنِ الْوَقْتِ، فَفِي كَوْنِهِ أَدَاءً ثَلَاثَةً أَوْجُهُ^(٣)، وَفِي الثَّلَاثِ يُجْعَلُ الْقَدْرُ الْخَارِجُ قِضَاءً (ح)، ثُمَّ تَعْجِيلُ الصَّلَوَاتِ أَفْضَلُ (ح) عِنْدَنَا وَفَضِيلَةُ الْأَوَّلِيَّةِ؛ بَأَنْ يَشْتَغَلَ بِأَسْبَابِ الصَّلَاةِ؛ كَمَا دَخَلَ الْوَقْتُ، وَقِيلَ تَتِمَّادَى الْفَضِيلَةُ إِلَى نِصْفِ وَقْتِ الْاِخْتِيَارِ، وَيُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُ الْعِشَاءِ؛ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، وَيُسْتَحَبُّ الْإِبْرَادُ بِالظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ إِلَى وَقُوعِ الظَّلِّ الَّذِي يَنْشِي فِيهِ السَّاعِي إِلَى الْجَمَاعَةِ، وَفِي الْإِبْرَادِ بِالْجَمْعَةِ وَجْهَانِ؛ لِشِدَّةِ الْخَطَرِ فِي فَوَاتِهَا .

﴿فَرَعٌ﴾ مَنْ أَشَبَّهَ عَلَيْهِ الْوَقْتُ بِجْتِهْدٍ، وَيَسْتَدِلُّ بِالْأَوْزَادِ وَغَيْرِهَا. فَإِنْ وَقَعَتْ صَلَاتُهُ فِي الْوَقْتِ أَوْ مَا بَعْدَهُ، فَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ وَقَعَتْ قَبْلَ، [الْوَقْتِ]^(٤) قَضَى؛ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، وَكَذَا فِي طَلَبِ

- = أخرجَه النسائي (٢٨٨/١)، والدارقطني (٢٥٨/١)، والحاكم (١٩٤/١)، والبيهقي (٣٦٩/١) بلفظ: هذا جبريل جاءكم يعلمكم دينكم فصلي الصبح حين طلع الفجر... بنحو الحديث الأول.
- وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.
- حديث أبي مسعود الأنصاري: -
- أخرجَه أبو داود (٣٩٤)، والدارقطني (٢٥٧/١)، والحاكم (١٩٢/١)، والبيهقي (٣٦٣/١).
- وقال الحاكم: صحيح الإسناد ووافقه الذهبي.
- حديث عمرو بن حزم: -
- أخرجَه عبد الرزاق في «المصنف» كما في «نصب الراية» (٢٢٥/١)، وعنه إسحاق بن راهويه في مسنده..
- حديث أبي سعيد الخدري.
- أخرجَه أحمد (٣/٣٠)، والطحطاوي في «شرح معاني الآثار» (٨٨/١).
- حديث أنس: -
- أخرجَه الدارقطني (٢٥٧/١)، من طريق قتاده عنه.

(١) سقط من ط.

(٢) سقط من ط.

(٣) سقط من ط.

(٤) قال الرافعي: «ولو أخر حتى خرج بعد الصلاة عن الوقت، ففي كونه أداء ثلاثة أوجه» هكذا أطلق من الكتاب، =

شَهْرِ رَمَضَانَ، وَالْقَادِرُ عَلَى ذِكْرِ الْيَقِينِ بِالصَّبْرِ، هَلْ لَهُ الْمُبَادَرَةُ بِالْاجْتِهَادِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ فِيهِ وَجِهَانِ .

الفصل الثاني: في وقتِ المَعْدُورِينَ

وَعَنِي بِالْعُدْرِ مَا يُسْقَطُ الْقَضَاءَ كَالْجُنُونِ وَالصَّبَا وَالْحَيْضِ وَالْكَفْرِ، وَلَهَا ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ:

(الأولى): أَنْ يَخْلُوَ عَنْهَا آخِرَ الْوَقْتِ بِقَدْرِ رَكْعَةٍ؛ كَمَا لَوْ طَهَّرْتَ الْحَائِضُ قَبْلَ الْغُرُوبِ بِرَكْعَةٍ يَلْزِمُهَا الْعَصْرُ [ز] ^(١)؛ وَكَذَا بِقَدْرِ تَكْبِيرَةٍ [م ز] ^(٢)؛ عَلَى أَقْيَسِ الْقَوْلَيْنِ، وَهَلْ يَلْزِمُهَا [ح] ^(٣) الطُّهْرُ بِمَا يَلْزَمُ بِهِ يَلْزَمُ بِهِ الْعَصْرُ؟ فِيهِ قَوْلَانِ، فَعَلَى قَوْلِ: يَلْزَمُ [م ح] ^(٤)، وَعَلَى [الْقَوْلِ] ^(٥) الثَّانِي لَا بُدَّ مِنْ زِيَادَةِ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ عَلَى ذَلِكَ؛ حَتَّى يَتَصَوَّرَ الْفَرَاغَ مِنَ الطُّهْرِ فَعَلًا، ثُمَّ يُفْرَضُ لُزُومُ الْعَصْرِ بَعْدَهُ، وَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ فِي مَقَابِلَةِ الطُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ، فِيهِ قَوْلَانِ وَتَظْهَرُ فَايِدَتُهُ فِي الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، وَهَلْ تُعْتَبَرُ مُدَّةُ الْوُضُوءِ مَعَ الْوَقْتِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، فَعَلَى قَوْلَيْنِ، وَإِنْ زَالَ الصَّبَا بَعْدَ آدَاءِ وَظِيْفَةِ الْوَقْتِ، فَلَا يَجِبُ (ح و ز) إِعَادَتُهَا؛ وَكَذَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ [ح م ز] ^(٦)، وَإِنْ أَدْرَكَ الْجُمُعَةَ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الطُّهْرِ؛ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ؛ وَكَذَا لَوْ بَلَغَ الصَّبِيُّ بِالسَّنِّ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، وَأَسْتَمَرَ عَلَيْهَا، وَقَعَ عَنِ الْفُرْضِ .

(الحالة الثانية): أَنْ يَخْلُوَ أَوَّلَ الْوَقْتِ، فَإِذَا طَرَأَ الْحَيْضُ، وَقَدْ مَضَى مِنَ الْوَقْتِ مِقْدَارٌ مَا يَسَعُ الصَّلَاةَ لَزِمَتْهَا [ح] ^(٧)، وَلَا يَلْزَمُ [و] ^(٨) بِأَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ .

وَقِيلَ: لَا يَلْزَمُ مَا لَمْ يُدْرِكْ جَمِيعَ الْوَقْتِ فِي صُورَةِ الطَّرِيَانِ، وَأَمَّا الْعَصْرُ، فَلَا يَلْزَمُ [و] ^(٩) بِإِدْرَاكِ أَوَّلِ الطُّهْرِ؛ لِأَنَّ وَقْتِ الطُّهْرِ لَا يَضِلُّحُ لِلْعَصْرِ فِي حَقِّ الْمَعْدُورِ، مَا لَمْ يَفْرَغْ مِنْ فِعْلِ الطُّهْرِ .

(الحالة الثالثة): أَنْ يُعَمَّ الْعُدْرُ جَمِيعَ الْوَقْتِ، فَيَسْقَطُ الْقَضَاءُ، وَلَا تَلْتَحِقُ الرَّدَّةُ بِالْكَفْرِ بَلْ يَجِبُ [م ح] ^(١٠) الْقَضَاءُ عَلَى الْمُزْتَدِّ (م ح)، وَالصَّبِيُّ يُؤْمَرُ بِالصَّلَاةِ بَعْدَ سَبْعِ سِنِينَ، وَيُضْرَبُ عَلَى

= والإمام حكاها بعد الفرض في وقوع ركعة في الوقت، والذي أورده عامة الأصحاب أنه إن وقع في الوقت ما دون ركعة، فالكل قضاء، وإلا فوجهان أصدقهما: أن الكل أداء [ت]

- (١) سقط من ط .
- (٢) سقط من أ .
- (٣) سقط من أ .
- (٤) سقط من أ .
- (٥) سقط من أ .
- (٦) سقط من ط .
- (٧) سقط من ط .
- (٨) سقط من ط .
- (٩) سقط من ط .
- (١٠) سقط من ط .

تَزَكُّهَا بَعْدَ الْعَشْرِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، وَالْإِعْمَاءُ فِي مَعْنَى الْجُنُونِ (ح)، قَلَّ أَوْ كَثُرَ، وَرَوَى الْعَقْلُ بِسُكْرِ أَوْ بِسَبَبٍ مُحَرَّمٍ لَا يُسْقِطُ الْقَضَاءَ، وَلَوْ سَكِرَ، ثُمَّ جُنَّ، فَلَا يَقْضَى أَيَّامَ الْجُنُونِ، وَلَوْ أَرْتَدَّ، ثُمَّ جُنَّ، قَضَى أَيَّامَ الْجُنُونِ، وَلَوْ أَرْتَدَّتْ، أَوْ سَكِرَتْ، ثُمَّ حَاضَتْ لَا يَلْزِمُهَا قَضَاءُ أَيَّامِ الْحَيْضِ؛ لِأَنَّ سُقُوطَ الْقَضَاءِ عَنِ الْجُنُونِ رُخْصَةٌ، وَعَنِ الْحَائِضِ عَزِيمَةٌ.

الفصل الثالث: في الأوقات المكروهة

وهي خمسة:

بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ؛ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ؛ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَوَقْتُ الطُّلُوعِ إِلَى أَنْ يَرْتَفِعَ قَرَصُ الشَّمْسِ، وَوَقْتُ الْاِسْتِوَاءِ إِلَى أَنْ تَزُولَ الشَّمْسُ، وَوَقْتُ أَصْفِرَارِ الشَّمْسِ إِلَى وَقْتِ تَمَامِ الْغُرُوبِ؛ وَذَلِكَ فِي كُلِّ صَلَاةٍ لَا سَبَبَ لَهَا؛ بِخِلَافِ الْفَائِتَةِ (ح)، وَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ، (ح) وَسُجُودِ التَّلَاوَةِ [(ح)]، وَتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ [(ح و)] وَرَكَعَتَيِ الطَّوَابِ (ح)، وَفِي الْاِسْتِسْقَاءِ (ح م) تَرُدُّ، وَرَكَعَتَا الْإِحْرَامِ مَكْرُوهَةٌ؛ لِأَنَّ سَبَبَهَا مُتَأَخِّرٌ، وَقَدْ وَرَدَ الْخَيْرُ بِاِسْتِثْنَاءِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ^(١) عَنِ الْكِرَاهِيَةِ.

وَقِيلَ: يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِمَنْ يَغْشَاهُ التُّعَاسُ عِنْدَ حُضُورِ الْجُمُعَةِ.

وَوَرَدَ أَيْضًا بِاِسْتِثْنَاءِ مَكَّةَ^(٢)، فَلَا يَكْرَهُ فِيهَا صَلَاةٌ (م ح و) وَلَا طَوَافٌ فِي وَقْتِ مِنَ الْأَوْقَاتِ.

(١) سقط من أ.

(٢) قال الرافعي: «ورد الخبر باستثناء يوم الجمعة» روى الشافعي عن إبراهيم بن محمد عن إسحاق بن عبد الله عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة نصف النهار حتى نزول الشمس إلا يوم الجمعة» وروى مغناه من رواية أبي سعيد الخدري وأبي قتادة، لكن ليس في الروايات إلا التعرض لنصف النهار، ولا ذكر لسائر أوقات الكراهية [ت]

الحديث (أخرجه الشافعي في «الأم» (١/٢٢٦ - ٢٢٧): كتاب الصلاة: باب الصلاة نصف النهار يوم الجمعة، والبيهقي (٢/٤٦٤): كتاب الصلاة: باب ذكر البيان أن هذا النهي مخصوص ببعض الأيام دون بعض، من طريقه عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة به وإبراهيم بن أبي يحيى شيخ الشافعي قال برهان الدين الحلبي في «الكشف الحثيث» (ص - ٤٧، ٤٨) ذكر له الذهبي ترجمه في ميزانه ولم يذكر فيها أنه وضع وقد ذكره أبو الفرج بن الجوزي في مقدمة الموضوعات أنه كان يضع الحديث جواباً بالسائلة وذكر له حديثاً وضعه ونقل عن النسائي أنه وضاع. أ. هـ

واسحق بن عبد الله بن أبي فروة

قال الحافظ: متروك

ينظر التقريب (١/٥٩)

وأخرجه البيهقي (٢/٤٦٤)، من طريق أبي خالد الأحمر، عن شيخ من أهل المدينة يقال له عبد الله، عن أبي سعيد المقبري به.

وفي الباب: عن أبي قتادة: -

﴿فَرَعٌ﴾: لَوْ تَحَرَّمَ بِالصَّلَاةِ فِي وَقْتِ الْكَرَاهِيَةِ، أَنْعَقَدْتِ؛ عَلَيَّ أَحَدَ الْوَجْهَيْنِ؛ كَالصَّلَاةِ فِي الْحَمَامِ.

البَابُ الثَّانِي: فِي الْأَذَانِ^(١)، وَفِيهِ ثَلَاثَةُ فُصُولٍ

الْأَوَّلُ: فِي مَحَلِّهِ، وَهُوَ مَشْرُوعٌ سَنَةٌ؛ عَلَيَّ أَظْهَرَ الرَّأْيَيْنِ، فِي الْجَمَاعَةِ الْأُولَى، مِنْ صَلَوَاتِ

= أخرجهُ أبو داود (٦٥٣/١): كتاب الصلاة: باب الصلاة يوم الجمعة قبل الزوال، الحديث (١٠٨٣)، والبيهقي (١٩٣/٣): كتاب الجمعة: باب الصلاة يوم الجمعة نصف النهار من طريق مجاهد، عن أبي الخليل عن أبي قتادة، عن النبي ﷺ «أنه كره أن يصلي نصف النهار إلا يوم الجمعة لأن جهنم تسجر كل يوم إلا يوم الجمعة» قال أبو داود: (هذا مرسل، أبو الخليل لم يلق أبا قتادة).

(١) قال الرافعي: «ورود أيضاً في استثناء «مكة» روى الشافعي عن سفيان عن أبي الزبير المكي عن عبد الله بن باباه عن جبير ابن مطعم أن رسول الله ﷺ قال: «يا بني عبد مناف من ولي منكم من أمر الناس شيئاً فلا يمنعن أحدًا طاف بهذا البيت وصلى أي ساعة شاء من ليل أو نهار»

والحديث أخرجه الشافعي (٥٧/١ - ٥٨): كتاب الصلاة: الباب الأول في مواقيت الصلاة. حديث (١٧٠)، (١٧٢)، وأحمد (٨٠/٤)، والحاكم (٤٤٨/١): كتاب المناسك، وأبو داود (٤٤٩/٢): كتاب المناسك (الحج): باب الطواف بعد العصر، حديث (١٨٩٤)، والترمذي (٢٢٠/٣): كتاب الحج: باب ما جاء في الصلاة بعد العصر وبعد الصبح لمن يطوف، حديث (٨٦٨)، والنسائي (٢٢٣/٥): كتاب الحج: باب إباحة الطواف في كل الأوقات، وابن ماجه (٣٩٨/١): كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها: باب ما جاء في الرخصة في الصلاة بمكة في كل وقت (١٤٩)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٨٦/٢): كتاب مناسك الحج: باب الصلاة للطواف بعد الصبح وبعد العصر، والدارقطني (٢٦٦/٢): كتاب الحج: باب المواقيت، حديث (١٣٧).

والحميدي (٢٢٥/١) رقم (٥٦١) وابن خزيمة (٢٦٣/٢) رقم (١٢٨٠) وابن حبان (٦٢٦ - موارد) وأبو يعلى (٣٩٠/١٣) رقم (٧٣٩٦) والبيهقي (٤٦١/٢) والدارمي (٧٠/٢): كتاب المناسك: باب الطواف في غير وقت الصلاة، من طريق سفيان بن عيينه عن أبي الزبير عن عبد الله بن باباه عن جبير بن مطعم به وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ووافقه الذهبي وقال الترمذي: حديث حسن صحيح وقد رواه عبد الله بن أبي نجيع عن عبد الله بن باباه أيضاً.

وصححه ابن خزيمة وابن حبان

والطريق الذي أشار إليه الترمذي وهو طريق ابن أبي نجيع عن ابن باباه أخرجه أحمد (٨٢/٤) والبيهقي (١١٠/٥) وابن حبان (١٥٤٤ - الإحسان) من طريق ابن إسحق عن عبد الله بن أبي نجيع عن عبد الله بن باباه به وأخرجه عبد الرزاق (٦١/٥) رقم (٩٠٠٤) وأحمد (٨٤/٤) وابن خزيمة رقم (١٢٨٠) من طريق ابن جريج عن أبي الزبير به.

- وروى هذا الحديث مرسلًا

أخرجه الشافعي في «مسنده» (٥٨/١) كتاب الصلاة: باب في مواقيت الصلاة (١٧٢): أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد عن ابن جريج عن عطاء عن النبي ﷺ مرسلًا.

ويؤيده ما روى عن أبي ذر أن النبي ﷺ قال: «لا صلاة بعد الضُّبْحِ حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب الشمس إلا بمكة إلا بمكة [ت]

الرَّجَالِ، فِي كُلِّ مَفْرُوضَةٍ مَوْدَاةٍ، وَفِي الْجَمَاعَةِ الثَّانِيَةِ، فِي الْمَسْجِدِ الْمَطْرُوقِ قَوْلَانِ، وَفِي جَمَاعَةِ النِّسَاءِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ، وَفِي الثَّلَاثِ؛ أَنَّهَا تُقِيمُ، وَلَا تُؤَدُّنَ، وَلَا تَرْفَعُ الصَّوْتِ، وَفِي الْمُتَفَرِّدِ فِي بَيْتِهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ^(١)، وَفِي الثَّلَاثِ: إِئْمَا يُؤَدُّنَ، إِذَا أَنْتَظَرْتَ حُضُورَ جَمْعٍ، فَإِنْ قَلْنَا لَا يُؤَدُّنَ، فَفِي إِقَامَتِهِ خِلَافٌ، وَإِنْ

الحديث - أخرجه البيهقي (٤٦١/٢) كتاب الصلاة: باب ذكر البيان أن هذا النهي مخصوص ببعض الأمكنة دون بعض، من طريق الشافعي ثنا عبد الله بن مؤمل عن حميد مولى عفراء عن قيس بن سعد عن مجاهد عن أبي ذر به وأخرجه أحمد (١٦٥/٥) من طريق يزيد عن عبد الله بن مؤمل عن قيس بن سعد عن مجاهد عن أبي ذر به . وأسقط يزيد هنا حميداً مولى عفراء وله طريق آخر عند ابن عدى وأخرجه (١٣٧/٤) من طريق سعيد بن سالم عن عبد الله بن مؤمل عن حميد عن مجاهد عن أبي ذر به ولم يذكر قيساً في الإسناد ومدار هذه الطرق على عبد الله بن مؤمل

قال الحافظ في «التلخيص» (١٨٩/١) وعبد الله ضعيف أ. هـ

وقد أسنده ابن عدى في «كاملة» (١٣٦/٤ - ١٣٧) عن يحيى وأحمد والنسائي تضعيفهم لعبد الله فقال يحيى: ضعيف، وقال أحمد: أحاديث عبد الله بن مؤمل مناكير، وقال النسائي: ضعيف.

وقال ابن عدى: عامة ما يرويه الضعف عليه بين وقال البيهقي: وعبد الله بن المؤمل ضعيف إلا أن إبراهيم بن طهمان قد تابعه في ذلك عن حميد وأقام إسناده وأخرجه من طريق إبراهيم حميد عن قيس عن مجاهد عن أبي ذر به وقال: حميد الأعرج ليس بالقوي ومجاهد لا يثبت له سماع من أبي ذر. قال العلائي في «جامع التحصيل» (ص - ٢٧٤): قال أبو حاتم: ومجاهد عن أبي ذر مرسل.

وللحديث طريق آخر

أخرجه ابن عدى في «الكامل» (٢٨٩/٧) وعنه البيهقي (٤٦٢/٢) كتاب الصلاة: باب ذكر البيان أن هذا النهي مخصوص ببعض الأمكنة دون بعض، كلاهما من طريق اليسع بن طلحة القرشي عن مجاهد عن أبي ذر به قال البيهقي: اليسع بن طلحة قد ضعفوه والحديث منقطع مجاهد لم يدرك أبأذر أ. هـ

واليسع بن طلحة

قال البخاري وأبو زرعة: منكر الحديث، وقال ابن عدى: أحاديثه غير محفوظة ينظر للسان (٢٩٩/٦).

وقال ابن خزيمة في صحيحه (٢٢٦/٤) رقم (٢٧٤٨) بعد إخراج الحديث من طريق سعيد بن سالم عبد الله بن مؤمل عن حميد مولى عفراء عن مجاهد عن أبي ذر به: أنا أشك في سماع مجاهد من أبي ذر والحديث ذكره ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» . (٩٦/١): رواه الشافعي والدارقطني والبيهقي بإسناد ضعيف ومنقطع

(١) الأذان في اللغة: الإعلام. قال الأزهري: والأذان اسم من قولك: آذنت فلاناً بأمر كذا وكذا، أوذنه إيداناً، أي: أعلمته، وقد آذَنَ تَأْذِينًا وَأَذَانًا: إِذَا عَلَّمَ النَّاسَ وَقْتُ الصَّلَاةِ، فَوَضَعَ الْأَسْمَ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ. وقال الله تعالى: (وَأَذَانُ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ) [التوبة: ٣]. أي إعلام. وأصل هذا من «الأذن» كأنه يلقي في أذان الناس بصوته ما إذا سمعوه علموا أنهم ندبوا إلى الصلاة.

ينظر: تهذيب اللغة: ١٧/١٥، لسان العرب ٥١/١، ترتيب القاموس المحيط ١٢٦/١ واصطلاحاً:

عرفه الحنفية بأنه: إعلامٌ بوقف الصلاة، بوجه مخصوص

وعرفه الشافعية بأنه: كلماتٌ مخصوصة، شُرِعَتْ للإعلام، بدخول وقت المكتوبة

وعرفه المالكية بأنه: الإعلام بدخول وقت الصلاة؛ بألفاظ مشروعة.

قُلْنَا: يُوذَّنُ، فَيُسْتَحَبُّ رَفْعُ الصَّوْتِ، وَلَا أَذَانَ فِي غَيْرِ مَفْرُوضَةٍ؛ كَصَلَاةِ الحُسُوفِ، وَالْأَسْتِسْقَاءِ، [وَصَلَاةِ] ^(١) الْجَنَازَةِ وَالْعِيدَيْنِ، بَلْ يُنَادِي لَهَا: «الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ».

وَفِي الصَّلَاةِ الْفَائِتَةِ الْمَفْرُوضَةِ ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ؛ وَفِي الثَّلَاثِ يَقِيمُ وَلَا يُوذَّنُ (ح) ^(٢)، وَلَوْ قَدَّمَ العَصْرَ إِلَى وَقْتِ الظُّهْرِ، وَيَقِيمُ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ، وَلَوْ أَخَّرَ الظُّهْرَ إِلَى العَصْرِ يُوذَّبُهُمَا بِأَقَامَتَيْنِ [ح] ^(٣) بِأَذَانٍ (و)؛ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ الظُّهْرَ كَالْفَائِتَةِ، فَلَا يُوذَّنُ لَهَا.

(الفصل الثاني) فِي صِفَةِ الْأَذَانِ، وَهُوَ مَثْنِيٌّ مَثْنِيٌّ، وَالْإِقَامَةُ فَرَادِي [ح] ^(٤) مَعَ الْإِذْرَاجِ، وَالتَّرْجِيْعُ (ح) مَأْمُورٌ بِهِ؛ وَكَذَا التَّثْوِيبُ [ح] ^(٥) فِي أَذَانِ الصُّبْحِ عَلَى الْقَدِيمِ، وَهُوَ الصَّحِيْحُ، وَالْقِيَامُ وَالْأَسْتِقْبَالُ شَرْطٌ لِلصَّحَّةِ فِي أَحَدِ الوَجْهَيْنِ، ثُمَّ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَلْتَفِتَ فِي الْحَيْعَلَتَيْنِ يَمِينًا وَشِمَالًا، وَلَا يَحْوُلُ (م ح) صَدْرَهُ عَنِ الْقِبْلَةِ، وَرَفْعُ الصَّوْتِ فِي الْأَذَانِ رُكْنٌ، وَالتَّرْتِيبُ فِي كَلِمَاتِ الْأَذَانِ شَرْطٌ، فَلَوْ عَكَسَهَا لَا يَعْتَدُّ بِهَا، وَإِنْ طَوَّلَ الشُّكُوتَ فِي أَثْنَائِهَا فَقَوْلَانٌ، وَلَوْ بَنَى عَلَيْهِ غَيْرُهُ، فَقَوْلَانٌ مَرْتَبَانٌ، وَأَوْلَى بِالْبَطْلَانِ، وَلَوْ أَرْتَدَّ فِي أَثْنَاءِ الْأَذَانِ، بَطَلَ، وَإِنْ قَصَرَ الرِّمَانَ؛ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ؛ لِأَنَّ الرَّدَّةَ تُخْبِطُ الْعِبَادَةَ.

(الفصل الثالث: فِي صِفَةِ الْمُؤَذِّنِ) وَيُسْتَرْطُ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا عَاقِلًا ذَكَرًا فَلَا يَصِحُّ أَذَانُ كَافِرٍ، وَأَمْرَةٍ، وَمَجْنُونٍ، وَسَكَرَانٍ مُخْطِئٍ، وَيَصِحُّ أَذَانُ الصَّبِيِّ الْمُمَيِّزِ، وَتُسْتَحَبُّ الطَّهَارَةُ فِي الْأَذَانِ، وَيَصِحُّ بِدُونِهَا، وَالكَرَاهِيَةُ فِي الْجُنْبِ أَشَدُّ، وَفِي الْإِقَامَةِ أَشَدُّ، وَلِيَكُنَّ الْمُؤَذِّنُ صَيِّتًا حَسَنَ الصَّوْتِ؛ لِيَكُونَ أَرْقًا لِسَامِعِيهِ، وَلِيَكُنَّ عَدْلًا ^(٦) ثَقَّةً؛ لِتَقْلُدُهُ عَهْدَةَ الْمَوَاقِيتِ، وَالْإِمَامَةُ أَفْضَلُ مِنَ التَّأْدِينِ؛ عَلَى الْأَصْحَحِ؛ لِمُوَاطَبَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهَا، وَلِلْإِمَامِ ^(٧) أَنْ يَسْتَأْجِرَ عَلَى الْأَذَانِ ^(٨) مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَهَلْ لِأَحَادِ النَّاسِ ذَلِكَ؟ فِيهِ خِلَافٌ.

= وعرفه الحنابلة بأنه: الإغلامُ بدخول وقت الصلاة، أو قُزِيهِ، بذكرٍ مخصوصٍ
ينظر: درر الحكام: ٥٤/١، شرح المذهب ٨١/٣، سبل السلام ١٦٥/١، حاشية الدسوقي: ١٩١/١، المبدع:
٣٠٩/١

- (١) قال الرافعي: «وفي المنفرد في بيته ثلاثة أقوال إلى آخرها» الثالث منها: وجه للأصحاب لا قول. [ت]
- (٢) سقط من أ.
- (٣) قال الرافعي: «وفي صلاة الفاتنة المفروضة ثلاثة أقوال في الثالث يقيم ولا يؤذن» هذا النظم يقتضي إثبات قول فيها أنه لا أذان ولا إقامة كما ذكره في جماعة النساء، لكن النقلة متفقون على استحباب الإقامة للفاتنة، وذكروا في الأذان ثلاثة أقوال، الثالث إن أهل اجتماع قوم يصلون معه أذن، ولأ فلا والمسألة مذكورة في «الوسيط» على الصحة، والذي أجراه ههنا سهو منه والله أعلم [ت]
- (٤) سقط من أ.
- (٥) من أ: (ح و)
- (٦) سقط من أ.
- (٧) قال الرافعي: «وليكن عدلاً ثقة» قيل: الجمع بينهما تأكيد، وقيل غيره [ت]
- (٨) من أ: (م ج و)

فَرَعُ إِذَا كَثُرَ الْمُؤَدِّثُونَ، فَلَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَرَأَسُوا، بَلْ إِنْ أَسَّعَ الْوَقْتُ، تَرَتَّبُوا، ثُمَّ مَنْ أَدَّنَ أَوْلَى، فَهُوَ يَقِيمُ، فَإِنْ تَسَاوَوْا، أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ، وَوَقْتُ الْإِقَامَةِ مَنُوطٌ بِنَظَرِ الْإِمَامِ، وَوَقْتُ الْأَذَانِ بِنَظَرِ الْمُؤَدِّثِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

البَابُ الثَّلَاثُ: فِي الْأَسْتِقْبَالِ^(٢)

وَالنَّظَرُ فِيهِ [أَزْكَانٍ]^(٣) ثَلَاثَةٌ.

(الْأَوَّلُ: الصَّلَاةُ) وَيَتَعَيَّنُ الْأَسْتِقْبَالُ فِي فَرَائِضِهَا (و) إِلَّا فِي الْقِتَالِ؛ فَلَا تُؤَدَّى فَرِيضَةٌ عَلَى الرَّاحِلَةِ، وَلَا مَنْدُورَةٌ (ح) إِنْ قُلْنَا: يُسَلِّكُ بِهَا مَسَلُّكَ وَاجِبِ الشَّرْعِ، وَلَا صَلَاةَ جَنَازَةٍ [ح]^(٤)؛ لِأَنَّ الرُّكْنَ الْأَظْهَرَ فِيهَا الْقِيَامُ، وَلَا تَصِيحُ [صَلَاةً]^(٥) فَرِيضَةٌ عَلَى بَعِيرٍ مَعْقُولٍ^(٦)، وَفِي أَرْجُوْحَةٍ مَعْلُوقَةٍ بِالْحَبَالِ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا لِلْقَرَارِ؛ وَبِخِلَافِ السَّفِينَةِ الْجَارِيَةِ؛ لِأَنَّ الْمُسَافِرَ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا، وَبِخِلَافِ الزُّورِقِ الْمَشْدُودِ عَلَى السَّاحِلِ؛ لِأَنَّهُ كَالسَّرِيرِ، وَالْمَاءُ كَالْأَرْضِ، أَمَّا التَّوَافُلُ، فَيَجُوزُ إِقَامَتُهَا فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ رَاكِبًا وَمَاشِيًا (ح) وَفِي السَّفَرِ الْقَصِيرِ قَوْلَانِ، وَلَا يَجُوزُ (ح) وَفِي الْحَضَرِ، وَلَا يَضُرُّ انْحِرَافُ الدَّابَّةِ

- (١) قال الراعي: «وللإمام أن يستأجر على الأذان» هذا معادٌ في باب «الإجارة» مع زيادة، في المذكور هناك غنية عن الذكر هنا. [ت]
(٢) سقط من أ.

(٣) القبلة: مأخوذةٌ من قابل الشيء الشيء: إذا حاذاه. وأقبل عليه: إذا حاذاه بوجهه. وأصله: من القبل: نقيض الدبر. قال الهروي: سميت القبلة قبلة؛ لأن المصلي يقابلها وتقابله.
قوله تعالى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ أي: استقبله واجعله ممًا يليك. وقيل: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ﴾ أي: أقبل وجهك. ووجه وجهك وكذلك قوله: ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ لَهُ مَوْلِيَا﴾ أي: مستقبلها. و﴿شَطْرَ الْمَسْجِدِ﴾ أي: نحوه وتلقاه.
قال الشاعر:

أَلَا مَنْ مَبْلَغُ عَمْرَأَ رَسُولًا وَمَا تَغْنِي الرُّسَالَةُ شَطْرَ عَمْرُو
أَيُّ: نحوه.
وقال أيضاً:

أَقِيمِي أُمَّ زَنْبَاعَ أَقِيمِي صُدُورَ الْعَيْسِ شَطْرَ بَنِي تَمِيمِ
ونصب «شطر» على الظرف والمعنى إلى شطر المسجد الحرام ينظر النظم المستعذب ٧٤/١

- (٤) سقط من أ.
(٥) سقط من أ.
(٦) سقط من ط.

عَنِ الْقِبْلَةِ .

وقيل: يَجِبُ أَلَا سْتَقْبَالَ عِنْدَ التَّحْرُمِ (و).

وقيل: لَا يَجِبُ إِلَّا إِذَا كَانَ الْعِنَانُ بِيَدِهِ^(١).

ثُمَّ صَوَّبَ الطَّرِيقَ بَدَلَ عَنِ الْقِبْلَةِ فِي دَوَامِ الصَّلَاةِ، وَلَا يُصَلِّي رَاكِبٌ التَّعَاسِيفِ؛ إِذْ لَيْسَ لَهُ صَوَّبٌ مُعَيَّنٌ، وَإِنْ حَرَفَ الدَّابَّةَ عَمْدًا عَنِ صَوَّبِ الطَّرِيقِ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَإِنْ كَانَ نَاسِيًا، لَمْ تَبْطُلْ، إِنْ قَصَرَ الزَّمَانَ، لَكِنْ يَسْجُدُ لِلسَّهْوِ (و)، وَإِنْ طَالَ، فَفِي الْبُطْلَانِ خِلَافٌ (و) يَجْرِي مِثْلُهُ فِي الْأَسْتِنْدَابِ نَاسِيًا وَإِنْ كَانَ بِجِمَاحِ الدَّابَّةِ (و) بَطَلَ إِنْ طَالَ الزَّمَانُ، وَإِنْ قَصَرَ، فَوَجْهَانِ^(٢)، ثُمَّ عَلَى الرَّاَكِبِ أَنْ يُؤْمِيَ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَيَجْعَلَ السُّجُودَ [ح] [٣] أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ، وَإِنْ كَانَ فِي مَزِيدٍ أْتَمَّ (و) السُّجُودَ وَالرُّكُوعَ، وَأَمَّا الْمَاشِي، فَاسْتَقْبَالَه كَمَنْ بِيَدِهِ زِمَامٌ [نَاقِيهِ] [٤] وَيَزَكِّعُ وَيَسْجُدُ وَيَقْعَدُ لَابِتًا فِي هَذِهِ الْأَرْكَانِ^(٥)، وَلَا يَمْشِي إِلَّا فِي حَالِ الْقِيَامِ.

وَفِيهِ قَوْلٌ؛ أَنَّهُ يُؤْمِي بِذَلِكَ كُلَّهُ.

(فِرْع) لَوْ مَشَى فِي نَجَاسَةٍ قُضِيَ؛ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ؛ بِخِلَافِ (و) مَا لَوْ وَطِئَ فَرَسَهُ نَجَاسَةً، وَلَا يَلْزَمُهُ الْمُبَالِغَةُ فِي التَّحْفِظِ عِنْدَ كَثْرَةِ النِّجَاسَةِ فِي الطَّرِيقِ:

(الرُّكْنُ الثَّانِي: الْقِبْلَةُ) وَمَوَاقِفُ الْمُسْتَقْبِلِ مَخْتَلِفَةٌ، فَالْمُصَلِّي فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ يَسْتَقْبِلُ أَيَّ جِدَارٍ شَاءَ، وَيَسْتَقْبِلُ الْبَابَ، وَهُوَ مَزْدُودٌ، وَإِنْ كَانَ مَفْتُوحًا وَالْعَتَبَةُ مُرْتَفَعَةٌ قَدْرَ مُؤَخَّرَةِ (و) الرَّخْلِ جَاوَزَ (و) وَلَوْ أَنْهَدَمَتِ الْكَعْبَةُ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ، صَحَّحَتْ صَلَاتُهُ خَارِجَ الْعَرْصَةِ مَتَوَجِّهًا إِلَيْهَا؛ كَمَنْ صَلَّى عَلَى أَبِي قُبَيْسٍ، وَالْكَعْبَةُ تَحْتَهُ، وَإِنْ صَلَّى فِيهَا، لَمْ يَجُزْ [ح م و] [٦] إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَ يَدَيْهِ شَجَرَةٌ أَوْ بَقِيَّةُ حَائِطٍ، وَالْوَاقِفُ عَلَى السَّطْحِ كَالْوَاقِفِ فِي الْعَرْصَةِ، فَلَوْ وَضَعَ بَيْنَ يَدَيْهِ شَيْئًا، لَا يَكْفِيهِ، وَلَوْ غَرَزَ خَشَبَةً، فَوَجْهَانِ وَالْوَاقِفُ فِي الْمَسْجِدِ، لَوْ وَقَفَ عَلَى طَرَفٍ، وَنِصْفُ بَدَنِهِ فِي مَحَاذِةِ رُكْنٍ، فَفِي صِحَّةِ صَلَاتِهِ وَجْهَانِ، وَلَوْ أَمْتَدَّ صَفًّا مُسْتَطِيلًا قَرِيبًا مِنَ الْبَيْتِ، فَالْخَارِجُ عَنِ سَمْتِ^(٧) الْبَيْتِ لَا صَلَاةَ لَهُ،

(١) قال الرافعي: «ولا تصح الفريضة على بعير معقول» هكذا ذكر الإمام، وصاحب الكتاب، وجوز الأثرون الصلاة على الدابة المعقولة عند تمام الأركان والاستقبال، وفي السائرة وجهان أظهرهما: المنع لأن السير ينسب إلى الراكب، ولذلك جاز الطواف راكباً [ت]

(٢) قال الرافعي: «ولا يضر انحراف الدابة عند القبلة إلى قوله لا يجب إلا إذا كان العنان بيده» قضية النظم ترجيح الوجه اللاذع إلى أنه لا يجب الاستقبال في شيء من الصلاة، والظاهر وجوب الاستقبال عند التحريم إذا تيسر [ت]

(٣) قال الرافعي: «وإن كان بجماح الدابة بطل إن طال الزمان، وإن قصر فوجهان» حكاية الوجهين عند قصر الزمان مما تفرد به صاحب الكتاب، والذي يوجد لغيره أنه لا يبطل الصلاة [ت]

(٤) سقط من أ.

(٥) من أ: دابته

(٦) قال الرافعي: «ويركع ويسجد، ويقعد لابتاً في هذه الأركان» هذا وجه على القول المخرج، والظاهر تفريقاً لذلك القول أنه لا يقعد للشهد لطول زمانه، بل يمشي كما في حالة القيام [ت]

(٧) سقط في ط.

وَهَوْلَاءَ قَدْ يُفْرَضُ تَرَخِيهِمْ عَنِ أُخْرِيَاتِ الْمَسْجِدِ، فَتَصُحُّ صَلَاتُهُمْ لِحُصُولِ أَسْمِ الْأَسْتِقْبَالِ، وَالْوَاقِفُ بِمَكَّةَ خَارِجَ الْمَسْجِدِ يُنْبَغِي أَنْ يُسَوِّيَ مَخْرَابَهُ بِنَاءٍ عَلَى عَيَانِ الْكَعْبَةِ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرِ، اسْتَدَلَّ عَلَيْهَا بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهَا، وَالْوَاقِفُ بِالْمَدِينَةِ يَنْزِلُ مَخْرَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَقِّهِ مَنْزِلَةَ الْكَعْبَةِ، فَلَيْسَ لَهُ الْأَجْتِهَادُ فِيهِ بِالتَّيَامُنِ وَالتَّيَاسُرِ، وَهَلْ لَهُ ذَلِكَ فِي سَائِرِ الْبِلَادِ، فَعَلَى وَجْهِينَ.

(الرُّكْنُ الثَّلَاثُ: فِي الْمُسْتَقْبَلِ) فَالْقَادِرُ عَلَى مَعْرِفَةِ الْقِبْلَةِ، لَا يَجُوزُ لَهُ الْأَجْتِهَادُ، وَالْقَادِرُ عَلَى الْأَجْتِهَادِ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّقْلِيدُ^(١)، وَالْأَعْمَى الْعَاجِزُ يُقَلِّدُ شَخْصاً مَكْلُفاً مَسْلِماً عَارِفاً بِأَدَلَّةِ الْقِبْلَةِ، وَلَيْسَ لِلْمُجْتَهِدِ أَنْ يَقَلِّدَ غَيْرَهُ^(٢)، وَإِنْ تَحَيَّرَ فِي الْحَالِ فِي نَظَرِهِ، صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ، وَقَضَى.

وَقِيلَ: يُقَلِّدُ وَيَقْضِي.

وَقِيلَ: إِنَّهُ يَقَلِّدُ، وَلَا يَقْضِي.

أَمَّا الْبَصِيرُ الْجَاهِلُ بِالْأَدَلَّةِ، إِنْ قَلَّدَ، يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ، إِلَّا إِذَا قُلْنَا: لَا يَجِبُ تَعَلُّمُ أَدَلَّةِ الْقِبْلَةِ عَلَى كُلِّ بَصِيرٍ، فَعِنْدَ ذَلِكَ يُنْزَلُ مَنْزِلَةَ الْأَعْمَى.

ثُمَّ مَهْمَا صَلَّى بِالْأَجْتِهَادِ، فَتَيَقَّنَ الْخَطَأَ، وَبَانَ جِهَةٌ الصَّوَابِ، وَجَبَ (ح م) عَلَيْهِ الْقَضَاءُ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، فَإِنْ تَيَقَّنَ الْخَطَأَ، وَلَمْ يَظْهَرْ الصَّوَابُ إِلَّا بِالْأَجْتِهَادِ، فَفِي الْقَضَاءِ قَوْلَانِ مُرْتَبَانِ، وَأَوْلَى بِالْأَجْتِهَادِ، وَمَنْ صَلَّى أَرْبَعَ صَلَوَاتٍ إِلَى أَرْبَعِ جِهَاتٍ بِأَرْبَعِ اجْتِهَادَاتٍ، وَلَمْ يَتَعَيَّنْ لَهُ الْخَطَأُ فَلَا قَضَاءَ (و) عَلَيْهِ، وَإِنْ تَيَقَّنَ أَنَّهُ اسْتَدْبَرَ، وَهُوَ فِي أثنَاءِ الصَّلَاةِ، تَحَوَّلَ وَبَنَى، إِلَّا إِذَا قُلْنَا يَجِبُ الْقَضَاءُ عِنْدَ الْخَطِئِ أَوْلَى بِالْإِبْطَالِ كَيْلَا يُجْمَعَ فِي صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ بَيْنَ جِهَتَيْنِ.

أَمَّا إِذَا ظَهَرَ الْخَطَأُ يَقِيناً، أَوْ ظَنّاً، وَلَكِنْ لَمْ يَظْهَرْ جِهَةٌ الصَّوَابِ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الدَّزِكِ بِالْأَجْتِهَادِ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَإِنْ قَدَرَ عَلَى ذَلِكَ عَلَى الْقُرْبِ، فَفِي الْبُطْلَانِ قَوْلَانِ مُرْتَبَانِ عَلَى تَيَقُّنِ الصَّوَابِ، وَأَوْلَى بِالْبُطْلَانِ لِأَجْلِ التَّحْيِيرِ فِي الْحَالِ، وَلَوْ بَانَ لَهُ الْخَطَأُ فِي التَّيَامُنِ وَالتَّيَاسُرِ، فَهَلْ هُوَ كَالْخَطِئِ فِي الْجِهَةِ، فَعَلَى وَجْهِينَ؛ يَرْجِعُ حَاصِلُهُمَا إِلَى أَنَّ بَيْنَ الْمُشْتَدِّ فِي الْأَسْتِقْبَالِ وَبَيْنَ الْأَشَدِّ تَفَاوُتاً عِنْدَ الْحَادِقِ، فَهَلْ يَجِبُ طَلَبُ الْأَشَدِّ، أَمْ يَكْفِي حُصُولُ أَضَلِّ الْأَشْتِدَادِ، فَعَلَى وَجْهِينَ.

(فِرْعَوْنُ أَرْبَعَةٌ) إِذَا صَلَّى الظُّهْرَ يَكْفِي بِالْأَجْتِهَادِ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ الْأَسْتِنَافُ لِلْعَصْرِ، فَعَلَى وَجْهِينَ، وَلَوْ أَدَّى اجْتِهَادَ رَجُلَيْنِ إِلَى جِهَتَيْنِ، فَلَا يَفْتَدِي أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ، وَإِذَا تَحَرَّمَ الْمُقَلِّدُ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ لَهُ مَنْ هُوَ دُونَ مُقَلِّدِهِ أَوْ مِثْلُهُ: أَخْطَأَ بِكَ فَلَانَ. لَمْ يَلْزَمْهُ قَبُولُهُ، وَإِنْ كَانَ أَعْلَمَ فَهُوَ كَتَغْيِيرِ

(١) قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: السَّمْتُ يَكُونُ فِي مَعْنِيَيْنِ، أَحَدُهُمَا: حُسْنُ الْهَيْئَةِ وَالْمَنْظَرِ فِي الدِّينِ، وَلَيْسَ مِنَ الْجَمَالِ، وَلَكِنْ هَيْئَةُ أَهْلِ الْخَيْرِ وَمَنْظَرُهُمْ، وَالْوَجْهَ الْآخَرَ: السَّمْتُ: الطَّرِيقُ، يُقَالُ: لَزِمَ هَذَا السَّمْتَ. وَفُلَانٌ حَسَنُ السَّمْتِ. يَنْظُرُ: النِّظْمُ الْمُسْتَعْدَبُ ١٥/١

(٢) قَالَ الرَّافِعِيُّ: «وَالْقَادِرُ عَلَى الْجَهْدِ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّقْلِيدُ»
مَعْنَى عَنْهُ، وَكَانَهُ أَعَادَ لِتَرْتِيبِ مَسْأَلَةِ التَّحْيِيرِ عَلَيْهِ، لَكِنْ لَوْ قَدَّمَهَا، وَأَخَّرَ مَسْأَلَةَ الْأَعْمَى لَمْ يَحْتَاجَ إِلَى هَذَا التَّمْهِيدِ.
[ت.]

أَجْتِهَادِ الْبَصِيرِ [فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ فِي] (١) نَفْسِهِ، وَلَوْ قَطَعَ بِخَطِيئِهِ، وَهُوَ عَدْلٌ، [٢] لَزِمَهُ [الْقَبُولُ؛] (٣) لِأَنَّ قَطْعَهُ أَزْجَحُ مِنْ ظَنِّ غَيْرِهِ، وَلَوْ قَالَ [الْبَصِيرُ، لِلْأَعْمَى] (٤) الشَّمْسُ وَرَاءَكَ، وَهُوَ عَدْلٌ فَعَلَى الْأَعْمَى قَبُولُهُ؛ لِأَنَّهُ إِخْبَارٌ عَنْ مَخْسُوسٍ، لَا عِنَ اجْتِهَادِ.

البَابُ الرَّابِعُ: فِي كَيْفِيَّةِ الصَّلَاةِ

وَأَرْكَانُهَا أَحَدَ عَشَرَ:

التَّكْبِيرُ، وَالْقِرَاءَةُ، وَالْقِيَامُ، وَالرُّكُوعُ، وَالْإِعْتِدَالُ عَنْهُ (ح)، وَالسُّجُودُ وَالْقَعْدَةُ (ح) بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، مَعَ الطَّمَأْنِينَةِ فِي الْجَمِيعِ، وَالتَّشَهُدُ الْأَخِيرُ، وَالْقُعُودُ فِيهِ، وَالصَّلَاةُ (ح م) عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، [وَفِي التَّشَهُدِ الْأَخِيرِ] (٥) وَالسَّلَامُ (ح)، وَالتَّيَّةُ بِالشَّرْطِ أَشْبَهُ (٦).

وَالْأَبْعَاضُ أَرْبَعَةٌ (٧): الْقُنُوتُ (ح)، وَالتَّشَهُدُ الْأَوَّلُ، وَالْقُعُودُ فِيهِ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ وَعَلَى الْآلِ فِي التَّشَهُدِ الْأَخِيرِ؛ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، وَهَذِهِ الْأَرْبَعُ تُجْبَرُ بِالسُّجُودِ وَمَا عَدَاهَا، فَسُنَنٌ لَا تُجْبَرُ (ح م) بِالسُّجُودِ.

(الرُّكْنُ الْأَوَّلُ) التَّكْبِيرُ، وَلِتَكُنُ التَّيَّةُ مَقْرُونَةً بِهِ؛ بِحَيْثُ تَخَصَّرُ فِي الْعِلْمِ صِفَاتُ الصَّلَاةِ، وَيَقْتَرِنُ الْقَصْدُ إِلَى هَذَا الْمَعْلُومِ بِأَوَّلِ التَّكْبِيرِ، وَيَبْقَى مُسْتَدِيمًا لِلْقَصْدِ، وَالْعِلْمُ إِلَى آخِرِ التَّكْبِيرِ (٨)، فَلَوْ عَزَبَتْ بَعْدَ التَّكْبِيرِ، لَمْ يَصْرَ، وَلَوْ عَزَبَتْ قَبْلَ تَمَامِ التَّكْبِيرِ، فَوَجْهَانِ، وَلَوْ طَرَأَ فِي دَوَامِ الصَّلَاةِ مَا يُنَاقِضُ جُزْمَ التَّيَّةِ، بَطَلْ؛ كَمَا لَوْ نَوَى الْخُرُوجَ فِي الْحَالِ، أَوْ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، أَوْ فِي الرَّكْعَةِ الثَّلَاثَةِ، أَوْ تَرَدَّدَ فِي الْخُرُوجِ، وَلَوْ عَلَنَ نِيَّةَ الْخُرُوجِ بِدُخُولِ شَخْصٍ، إِنْ دَخَلَ، فَفِي الْبُطْلَانِ وَجْهَانِ، وَلَوْ شَكَّ فِي أَصْلِ التَّيَّةِ، وَمَضَى مَعَ الشَّكِّ رُكْنٌ لَا يُزَادُ مِثْلُهُ فِي الصَّلَاةِ؛ كَرُكُوعٍ، بَطَلْ (٩)، وَإِنْ لَمْ يَمْضِ، وَقَصَرَ الزَّمَانُ، لَمْ يَنْطَلِ، [وَلَوْ] (١٠) طَالَ، فَوَجْهَانِ.

(١) قال الرافعي: «وليس للمجتهد أن يقلد غيره» تكرر [ت]

(٢) سقط من أ.

(٣) سقط من أ.

(٤) سقط من أ.

(٥) سقط من أ.

(٦) سقط من ط.

(٧) قال الرافعي: «بالشروط أشبه» لوجوب استصحابها إلى نص العلو، كسائر الشروط ولأنها لو كانت ركنًا لافتقرت

إلى نية أخرى ويتسلسل والأكثرون يعدونها من الأركان [ت]

(٨) قال الرافعي: «والأبعاض أربعة» أعاد ذكرها مع زيادات في باب سجود السهو، وفي ذكرها هناك كفاية [ت]

(٩) قال الرافعي: «ويبقى مستديمًا للقصد والعلم إلى آخر التكبير» ولو قال: ويستديم القصد كفى فإن القصد إلى

الشيء يتضمن العلم به [ت]

(١٠) قال الرافعي: «ولو شك في أصل النية، ومضى مع الشك: ركن لا يزداد مثله في الصلاة كركوع بطل» هذا وجه =

وَالصَّوْمُ [لا] ^(١) يَنْطَلُ بِالتَّرَدُّدِ [فِي الخُرُوجِ] ^{(٢)(٣)} عَلَى أَحَدِ [الْوَجْهَيْنِ]؛ ^(٤) لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ عَقْدٌ وَتَحْرِيمٌ ^(٥) يُوَثِّرُ القَضْدَ فِيهِ.

ثُمَّ كَيْفِيَّةُ النِّيَّةِ أَنْ يَنْوِيَ الأَدَاءَ أَوْ الطَّهْرَ، وَهَلْ يَجِبُ التَّعَرُّضُ لِلْفَرْضِيَّةِ وَالإِصَافَةَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَوَجْهَانِ، وَالنِّيَّةُ بِالقَلْبِ لَا بِاللِّسَانِ، وَأَمَّا التَّوَافُلُ، فَلَا بَدَّ (و) مِنْ تَعْيِينِ الرِّوَابِ بِالإِصَافَةِ، وَعَيْزُ الرِّوَابِ يَكْفِي فِيهَا نِيَّةُ الصَّلَاةِ مُطْلَقَةً، وَلَوْ نَوَى الفَرْضَ قَاعِدًا، وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى القِيَامِ، لَمْ يَنْعَقِدْ فَرْضُهُ، وَهَلْ يَنْعَقَدُ نَفْلًا فِيهِ قَوْلَانِ؛ وَكَذَا الخِلَافُ فِي التَّحَرُّمِ بِالطَّهْرِ قَبْلَ الزَّوَالِ، وَكُلُّ حَالَةٍ تُنَافِي الفَرْضِيَّةَ دُونَ التَّنْفِيَّةِ.

هَذَا حُكْمُ النِّيَّةِ، أَمَّا حُكْمُ التَّكْبِيرِ، فَتَتَعَيَّنُ كَلِمَتُهُ عَلَى القَادِرِ، فَلَا تُجْزَى (ح) تَرْجَمَتُهُ، وَلَوْ قَالَ: اللَّهُ الأَكْبَرُ، فَلَا بِأَس (و)، لِأَنَّهُ لَمْ يُعَيِّرِ النِّظْمَ وَالمَعْنَى.

وَلَوْ قَالَ اللَّهُ الجَلِيلُ الأَكْبَرُ فَوَجْهَانِ، لِتَغْيِيرِ النِّظْمِ، وَلَوْ قَالَ: الأَكْبَرُ اللَّهُ، نَصَّ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، وَنَصَّ فِي قَوْلِهِ: عَلَيْكُمُ السَّلَامُ؛ أَنَّهُ يَجُوزُ، وَنَصَّ فِي قَوْلِهِ: عَلَيْكُمُ السَّلَامُ؛ أَنَّهُ يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ يُسَمَّى تَسْلِيمًا، وَذَلِكَ لَا يُسَمَّى تَكْبِيرًا.

وَقِيلَ: قَوْلَانِ بِالتَّقْلِيلِ وَالتَّخْرِيجِ.

أَمَّا العَاجِزُ، فَيَلْزَمُهُ تَرْجَمَتُهُ، وَلَا يَجْزِيهِ (ح) ذِكْرُ آخَرٍ لَا يُوَدِّي مَعْنَاهُ، وَالبَدْوِيُّ يَلْزَمُهُ قَضْدُ البَلَدَةِ؛ لِتَعَلُّمِ كَلِمَةِ التَّكْبِيرِ؛ عَلَى أَحَدِ الوَجْهَيْنِ، وَلَا يَكْفِيهِ التَّرْجَمَةُ بَدَلًا؛ بِخِلَافِ التَّيْمَمِ، وَسُنُّ التَّكْبِيرِ ثَلَاثٌ أَنْ يَرْفَعَ يَدَيْهِ مَعَ التَّكْبِيرِ إِلَى حَذْوِ المَنْكِبَيْنِ، فِي قَوْلِ (ح) ^(٦). وَإِلَى أَنْ تُحَادِيَ رُءُوسُ الأَصَابِعِ أُذُنَيْهِ؛ فِي قَوْلِ.

وَإِلَى أَنْ تُحَادِيَ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ أُذُنَيْهِ، وَإِنْهَا مُهُ شَخْمَةُ أُذُنَيْهِ، وَكَفَاهُ مَنَكِبَيْهِ فِي قَوْلِ (ح).

ثُمَّ قِيلَ: يَرْفَعُ غَيْرَ مُكَبَّرٍ.

ثُمَّ يَبْتَدِيءُ التَّكْبِيرَ عِنْدَ إِزْسَالِ اليَدِ.

وَقِيلَ يَبْتَدِيءُ الرَّفْعَ مَعَ التَّكْبِيرِ.

وَقِيلَ: يَكْبُرُ وَيَدَاهُ قَارَتَانِ بَعْدَ الرَّفْعِ وَقَبْلَ الإِزْسَالِ.

للأصحاب، والأظهر أنه لا فرق بين الأركان الفعلية وغيرها، وقالوا: لا يحدث شيئاً، ويتوقف إلى التذكرة. [ت]

(١) من أ: وإن

(٢) سقط من ط.

(٣) من أ: بالخروج

(٤) من أ: وكذا يجزم الخروج

(٥) من أ: القولين

(٦) قال الرافعي: «لأنه ليس له عقد وتحريم» هما واحد وكان الأحسن أن يقول عقد وتحلل [ت]

ثُمَّ إِذَا أُرْسِلَ يَدَيْهِ، وَضَعَ الِیْمَنُ عَلَى كُوعِ (ح) الِیُسْرَى تَحْتَ صَدْرِهِ.

(الرُّكْنُ الثَّانِي: الْقِيَامُ)، وَحَدُّهُ الْإِنْتِصَابُ مَعَ الْإِقْلَالِ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْإِقْلَالِ، انْتَصَبَ مُتَكِنًا، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْإِنْتِصَابِ، قَامَ مُنْحِنِيًّا، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا عَلَى حَدِّ الرَّكَعَيْنِ، قَعَدَ^(١)، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، دُونَ الْقِيَامِ، قَامَ (ح)، وَأَوْمَأَ بِهِمَا، وَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ، قَعَدَ كَيْفَ شَاءَ، لَكِنَّ الْإِقْعَاءَ مَكْرُوهًا، وَهُوَ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى وَرِكَتَيْهِ، وَيَنْصَبَ رُكْبَتَيْهِ، وَالْأَفْتِرَاشُ أَفْضَلُ؛ فِي قَوْلِي، وَالنَّرْبُوعُ؛ فِي قَوْلِي.

وَقِيلَ: يَنْصَبُ رُكْبَتَهُ الْيُمْنَى؛ كَالْقَارِيءِ يَجْلِسُ بَيْنَ يَدَيْ الْمُقْرَىءِ؛ لِتُفَارِقَ جِلْسَةَ الشَّهَدِ، ثُمَّ إِنْ قَدَرَ الْقَاعِدُ عَلَى الِازْتِنَاعِ إِلَى حَدِّ الرُّكُوعِ، يَلْزُمُهُ ذَلِكَ فِي الرُّكُوعِ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ، فَيَرْكَعُ قَاعِدًا إِلَى حَدِّ تَكُونِ النَّسْبَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السُّجُودِ؛ كَالنَّسْبَةِ بَيْنَهُمَا فِي حَالِ الْقِيَامِ؛ فَإِنْ عَجَزَ عَنِ وَضْعِ الْجَبْهَةِ، أَنْحَنَى لِلْسُّجُودِ، وَلِيَكُنِ السُّجُودُ أَخْفَضَ مِنْهُ لِلرُّكُوعِ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْقُعُودِ، صَلَّى (ح) عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ (و) مُسْتَقْبِلًا بِمَقَادِيمِ (ح) بَدَنِهِ إِلَى الْقِبْلَةِ؛ كَالْمَوْضُوعِ (و) فِي اللَّحْدِ، فَإِنْ عَجَزَ، فَيُؤْمِيءُ (ح) بِالطَّرْفِ أَوْ يُجْرِي الْأَفْعَالَ عَلَى قَلْبِهِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ، فَأَتُوا مِنْهُ بِمَا اسْتَطَعْتُمْ»^(٢).

(١) قال الرافعي: «أن يرفع يديه إلى حدو المنكبين على قول إلى آخره» صاحب الكتاب كالمفرد بنقل الأقوال الثلاثة في المسألة، والأكثر لم يذكروا، واختلاف قول في المسألة، بل اقتصر بعضهم على أنه يرفع يديه حدو منكبيه واخرون على أنه يرفع إلى أن يحاذي أطراف أصابعه أذنيه، وإبهامه شحمة أذنيه، وكفاه منكبیه [ت] قال الرافعي: فإن لم يقدر على حد الركعتين قعد. هكذا أطلقه في الكتاب. وهو الذي أورده الإمام استنباطاً مما أجراه الأصحاب، والأظهر منع القعود بل يقف على هيئة الركعتين [ت].

(٢) قال الرافعي: إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» روى الشافعي عن ابن عيينة عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «ذروني ما تركتكم إلى أن قال فما أمرتكم فأتوا منه ما استطعتم، وما نهيتكم عنه فانتهوا» والحديث مخرج في الصحيحين وعن أبي صالح عن أبي هريرة أن النبي - ﷺ قال: «ما أمرتكم فخذوه، وما نهيتكم عنه فانتهوا»

وهذا من سنن ابن ماجه. [ت]

الحديث أخرجه البخارى [٢٦٤/١٣] كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة: باب الإقتداء بسنة رسول الله ﷺ حديث (٧٢٨٨) ومسلم (١٨٣١/٤) كتاب الفضائل: باب توقيره ﷺ، حديث (١٣٣٧/١٣١) وأحمد (٢٥٨/٢) والحميدي (٤٧٧/٢) رقم (١١٢٥) وأبو يعلى (١٩٥/١١) رقم (٦٣٠٥) كلهم من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ذروني ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم ومن طريق أبي الزناد أخرجه البغوي في «شرح السنة» ١٧٧/١ - بتحقيقنا.

وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة.

فأخرجه مسلم (٩٧٥/٢) كتاب الحج: باب فرض الحج مرة في العمر حديث (١٣٣٧/٤١٢) والنسائي (١١٠/٥) كتاب الحج: باب وجوب الحج، وأحمد (٤٤٧/٢ - ٤٤٨، ٤٥٧، ٤٦٧، ٥٠٨) وابن خزيمة (١٢٩/٤) رقم (٢٥٠٨) من طريق محمد بن زياد عن أبي هريرة. وأخرجه عبد الرزاق (٢٢٠/١١) رقم (٢٠٣٧٤) ومسلم (١٨٣١/٤) كتاب الفضائل، باب توقيره ﷺ (١٣٣٧/١٣١) وأحمد (٣١٣/٢) والبغوي في شرح السنة (١٧٦/١) =

(الأوّل): مَنْ بِهِ رَمَدٌ لَا يَبْرَأُ إِلَّا بِالْأَضْطِجَاعِ، فَلَا قَيْسُ أَنْ يُصَلِّيَ مُضْطَجِعاً، وَإِنْ قَدَرَ عَلَى الْقِيَامِ، وَلَمْ تُرَخِّصْ عَائِشَةُ^(١) وَأَبُو هُرَيْرَةَ^(٢) لِابْنِ عَبَّاسٍ^(٣) فِيهِ^(٤).

= بتحقيقنا) من طريق همام بن منه عن أبي هريرة.

وأخرجه أحمد (٢/٢٤٧، ٤٢٨، ٥١٧) والحميدي (٢/٤٧٧) رقم (١١٢٥) ابن حبان (٢٠٩٧ - الإحسان) من طريق محمد بن عجلان عن أبيه وأبي هريرة.

وأخرجه مسلم (٤/١٨٣١) كتاب الفضائل: باب توفيره ﷺ حديث (١٣١/١٣٣٧) والترمذي (٥/٤٥ - ٤٦) كتاب العلم: باب في الانتهاء عما نهى عنه رسول ﷺ حديث (٢٦٧٩)

(١) قال الرافعي: «عائشة» بنت الصديق أم عبد الله رضي الله عنهما أحب أزواج النبي ﷺ - وأفصحهن لساناً وأكثرهن علماً ونكحها بكرة، ولم ينكح بكرة غيرها وبنى بها وهي بنت تسع سنين، فكانت في صحبته ﷺ تسعاً، وكان الصحابة يراجعونها فيما يشكل عليهم، وينتهون إلى قولها، وروى عنها جماعة من الصحابة وكثير من التابعين، توفيت سنة تسع أو ثمان وخمسين. [ت]

تنظر ترجمتها في تهذيب الكمال ٢٢٧/٣٥، في طبقات ابن سعد. ٥٨/٨ - ٨١، التاريخ لابن معين ٧٣٠/٧٣٨، طبقات خليفه ٣٣٣ تاريخ خليفه: ٢٢٥ المعارف ١٣٤، و ١٧٦ و ٢٠٨ و ٥٥٠، تاريخ الفسوي ٣/٢٦٨، الاستيعاب ٤/١٨٨١، أسد الغابة ٧/١٨٨، تاريخ الإسلام ٢/٢٩٤، البداية والنهاية ٨/٩١ - ٩٤، تهذيب التهذيب ١٢/٤٣٣ - ٤٣٦، خلاصة تهذيب الكمال ٩٤٩٣؟ شذرات الذهب ١/٩ - ٦١ - ٦٣، سير أعلام النبلاء ١٣٥/٢

(٢) قال الرافعي: «أبو هريرة» الدوسي من مشاهير أصحاب النبي ﷺ - المكثرين عنه يقال: إنه أسلم سنة سبع من الهجرة ولازم صُفَّةَ المسجد، وصار عريف أهلها، ودعا له رسول الله ﷺ بالحفظ، وبأن يجب إلى عبادة المؤمنين وفي إسمه واسم أبيه اختلاف كثير، ولأظهر أن اسمه عبد الرحمن، واسم أبيه صخر توفي سنة سبع أو ثمان أو تسع وخمسين [ت]

تنظر ترجمته في (طبقات ابن سعد ٢/٣٦٢، طبقات خليفه ١١٤، تاريخ خليفه ٢٢٥، ٢٢٧، المعارف ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٥، تاريخ الفسوي ١/٤٨٦، أخبار القضاة ١/١١، ١١٢، الاستيعاب ٤/١٧٦٨، أسد الغابة ٦/٣١٨، تهذيب الكمال ١٦٥٤، تاريخ الإسلام ٢/٣٣٣، ٣٣٩، العبر ١/٦٣، البداية والنهاية ٨/١٠٣، ١١٥، طبقات القراء ١/٣٧١، ٣٧٢، تهذيب التهذيب ١٢/٢٦٢ - ٢٦٧، شذرات الذهب (١/٦٣)

(٣) قال الرافعي: «ابن عباس» هو أبو العباس عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي ابن عم النبي ﷺ - وحبير الأمة، وبحر العلم، وترجمان القرآن، وحنكه رسول الله ﷺ - بريقه، ودعا له بالحكمة وعلم التأويل، وانتشر عنه العلم الكثير وتوفي به «الطائف» سنة ثمان وستين وقيل غيره. [ت]

تنظر ترجمته في طبقات ابن سعد ٢/٣٦٥، نسب قريش ٢٦، طبقات خليفه: ت (٨٢١، ٤٨٥، ٢٦٠، التاريخ الكبير ٥/٣، التاريخ الصغير ١/١٢٦، ١٢٧، ١٣٧، أنساب الأشراف ٣/٢٧، ٥٥ المعرفة والتاريخ ١/٢٤١، ٢٧٠، ٤٩٧، الجرح والتعديل ٥/١١٦ جمهرة أنساب العرب ١٩، ٢٠، الإستيعاب ٩٣٣، تاريخ بغداد ١/١٧٣، الجمع بين رجال الصحيحين ١/٢٣٩، أسد الغابة ٣/٢٩٠، الحلة السيرة ١/٢٠، تهذيب الأسماء واللغات ١/١/٢٧٤، وفيات الأعيان ٣/٦٢، تهذيب الكمال ٦٩٨، تاريخ الإسلام ٣/٣٠، تذكرة الإصابة ٢/٣٣٠،

تهذيب التهذيب ٥/٢٧٦ النجوم الزاهرة ١/١٨٢

(٤) قال الرافعي: «لم ترخص عائشة وأبو هريرة لابن عباس فيه» روى الحافظ أحمد البيهقي في كتاب «السنن الكبرى» =

(الثاني): مَهْمَا وَجَدَ الْقَاعِدُ حَقَّةً فِي أَثْنَاءِ الْفَاتِحَةِ، فَلْيُبَادِرْ إِلَى الْقِيَامِ، وَلْيُتْرِكَ الْقِرَاءَةُ فِي الْهُوْضِ إِلَى أَنْ يَغْتَدَلَ، وَلَوْ مَرَضَ فِي قِيَامِهِ، فَلْيَقْرَأْ فِي هُوِيَّةٍ، وَإِنْ خَفَّ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ، لَزِمَ الْقِيَامَ دُونَ الطُّمَائِنَةِ، لِيَهْوِيَ إِلَى الرُّكُوعِ، فَإِنْ خَفَّ فِي الرُّكُوعِ قَبْلَ الطُّمَائِنَةِ، كَفَاهُ أَنْ يَرْتَفِعَ مُنْحَنِياً إِلَى حَدِّ الرَّكَعِينَ .

(الثالث): الْقَادِرُ عَلَى الْقُعُودِ لَا يَتَنَفَّلُ مُضْطَجِعاً؛ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ؛ إِذْ لَيْسَ الْأَضْطَجَاعُ كَالْقُعُودِ؛ فَإِنَّهُ يَمْحُو صُورَةَ الصَّلَاةِ .

(الرُّكْنُ الثَّلَاثُ: الْقِرَاءَةُ)، وَدُعَاءُ الْأَسْتِفْتَاكِ بَعْدَ التَّكْبِيرِ مُسْتَحَبٌّ (م ح)، ثُمَّ التَّعَوُّذُ (م) بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ جَهْرٍ (و)، وَفِي اسْتِخْبَابِ التَّعَوُّذِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ وَجْهَانٍ^(١)، ثُمَّ الْفَاتِحَةُ بَعْدَهُ مَتَعَيَّنَةٌ (ح) لَا تَقُومُ (ح) تَزَجْمَتُهَا مَقَامَهَا، وَيَسْتَوِي فِيهِ الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ (ح) فِي السَّرِيَّةِ وَالْجَهْرِيَّةِ (ح)، إِلَّا فِي رَكْعَةِ الْمَسْبُوقِ، وَنَقَلَ الْمُزْنِيُّ سُقُوطَهَا عَنِ الْمَأْمُومِ فِي الْجَهْرِيَّةِ، ثُمَّ «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» آيَةٌ (ح م) مِنْهَا، وَهِيَ آيَةٌ مِنْ كُلِّ سُورَةٍ؛ إِمَّا مَعَ الْآيَةِ الْأُولَى أَوْ مُسْتَقِلَّةً بِنَفْسِهَا؛ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، ثُمَّ كُلُّ حَرْفٍ وَتَشْدِيدُ رُكْنٍ، وَفِي إِبْدَالِ الصَّادِ بِالضَّادِ تَرْدُدٌ، ثُمَّ التَّرْتِيبُ فِيهَا شَرْطٌ، فَلَوْ قَرَأَ النَّصْفَ الْأَخِيرَ أَوَّلًا، لَمْ يُجْزِهِ، وَلَوْ قَدَّمَ آخِرَ التَّشْهِيدِ، فَهُوَ كَقَوْلِهِ: «عَلَيْكُمْ السَّلَامُ»، وَالْمُؤَالَاةُ أَيْضاً شَرْطٌ بَيْنَ كَلِمَاتِهَا، فَلَوْ قَطَعَهَا بِسُكُوتٍ طَوِيلٍ، وَجَبَ الْأَسْتِنْفَاؤُ (و)؛ وَكَذَا بِتَسْبِيحٍ يَسِيرٍ، إِلَّا مَا لَهُ سَبَبٌ فِي الصَّلَاةِ؛ كَالتَّامِينَ لِقِرَاءَةِ الْإِمَامِ، وَالسُّوَالِ وَالْإِسْتِعَاذَةِ أَوْ سُجُودِ التَّلَاوَةِ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْإِمَامِ آيَةَ سَجْدَةٍ أَوْ رَحْمَةٍ أَوْ عَذَابٍ، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لَا يَنْقَطِعُ؛ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ، وَلَوْ تَرَكَ الْمُؤَالَاةَ نَاسِياً، فَفِيهِ تَرْدُدٌ؛ وَلَوْ طَوَّلَ رُكْنَاً قَصِيراً نَاسِياً، لَمْ يَضُرَّ، أَمَّا الْعَاجِزُ، فَلَا يُجْزئُهُ تَزَجْمَتُهُ (ح)؛ بِخِلَافِ التَّكْبِيرِ، بَلْ يَأْتِي بِسَبْعِ آيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ

يسانده عن أبي الضحى أن عبد الملك بعث إلى ابن عباس الأطباء على البرد، وقد وقع الماء في عينيه فقالوا: =
تصلي سبعة أيام مستلقياً على قفك فسأل أم سلمة وعائشة عن ذلك فنهتهن، ولم أجد في القصة ذكر أبي هريرة [ت] الحديث أخرجه من هذا الطريق البيهقي (٣٠٩/٢) كتاب الصلاة: باب من وقع الماء في عينيه الماء .
وقال البيهقي: وعن سفيان عن الأعمش عن المسيب بن رافع أن ابن عباس قال: رأيت أن كان الأجل قبل ذلك .
وأخرجه من هذا الطريق الحاكم (٥٤٥/٣ - ٥٤٦) عن المسيب بن رافع قال: لما كف بصر ابن عباس أتاه رجل فقال له: إنك إن صبرت لي سبعة لم تصل إلا مستلقياً تومئ إيماء داويتك فبرأت إن شاء الله تعالى فأرسل إلى عائشة وأبي هريرة وغيرهما من أصحاب محمد ﷺ كل يقول رأيت إن مت في هذا السبع كيف تصنع بالصلاة فترك عينه ولم يداوها
وسكت عنه الحاكم والذهبي .

قال ابن الملقن في . خلاصة البدر المنير (١/١٤٦): وبذلك ظهر رد مارده النووي على الغزالي حيث قال: ما ذكره من استفتاء أبي هريرة لا أصل له .

وأخرجه البيهقي (٣٠٩/٢) من طريق أبي داود الطيالسي عن شريك عن سماك عن عكرمة أن ابن عباس لما سقط في عينيه الماء أراد أن يخرج من عينيه فقليل له: إنك تستلقي سبعة أيام لا تصلي إلا مستلقياً قال: فكره ذلك وقال: إنه بلغني أنه من ترك الصلاة وهو يستطيع أن يصلي لقي الله وهو عليه غضبان .

(١) قال الرافعي: «وفي استحباب القعود في كل ركعة وجهان» فقليل هما قولان [ت]

مُتَوَالِيَةً، لَا تَنْقُصُ حُرُوفُهَا عَنْ حُرُوفِ الْفَاتِحَةِ، فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ، فَمَتَفَرِّقَةً، فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ، فَيَأْتِي بِسَبِيحٍ وَتَهْلِيلٍ لَا تَنْقُصُ حُرُوفُهُ عَنْ حُرُوفِ الْفَاتِحَةِ، فَإِنْ لَمْ يُحْسِنِ النَّصْفَ الْأَوَّلَ مِنْهَا، أَتَى بِالذِّكْرِ؛ بَدَلًا عَنْهُ؛ ثُمَّ يَأْتِي بِالنَّصْفِ الْأَخِيرِ فَإِنْ تَعَلَّمَ قَبْلَ قِرَاءَةِ الْبَدَلِ، لَزِمَتْهُ قِرَاءَتُهَا، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الرَّكْعَةِ، فَلَا، وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الرَّكْعَةِ وَبَعْدَ الْفَرَاغِ، فَوَجْهَانِ، ثُمَّ الْفَاتِحَةُ سُنَّتَانِ:

(إِحْدَاهُمَا): التَّأْمِينُ مَعَ تَخْفِيفِ الْمِيمِ مَمْدُودَةً أَوْ مَقْصُورَةً، وَفِي جَهْرِ الْإِمَامِ بِهِ خِلَافٌ^(١)، وَالْأُظْهَرُ الْجَهْرُ، وَلِیُؤَمِّنَ الْمَأْمُومَ مَعَ تَأْمِينِ الْإِمَامِ، لَا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ.

(الثَّانِيَةُ): الشُّورَةُ، وَهِيَ مُسْتَحَبَّةٌ لِلْإِمَامِ وَالْمُنْفَرِدِ فِي رَكْعَتِي الصُّبْحِ وَالْأَوَّلِيَيْنِ مِنْ غَيْرِهِمَا، وَفِي الثَّلَاثَةِ وَالرَّابِعَةِ قَوْلَانِ مَنْصُوصَانِ؛ الْجَدِيدُ: أَنَّهَا تُسْتَحَبُّ (ح)، وَإِنْ كَانَ الْعَمَلُ؛ عَلَى الْقَدِيمِ، وَالْمَأْمُومُ لَا يَقْرَأُ الشُّورَةَ فِي الْجَهْرِيَّةِ، بَلْ يَسْتَمِعُ، فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْهُ الصَّوْتُ، فَفِي قِرَاءَتِهِ وَجْهَانِ.

«الرُّكْنُ الرَّابِعُ: الرَّكْعَةُ» وَأَقْلَهُ أَنْ يَنْحَنِي بِحَيْثُ تَنَالُ رَاحَتَاهُ رُكْبَتَيْهِ وَيَطْمَئِنُّ (ح)؛ بِحَيْثُ يَنْفَصِلُ هُوِيَّتُهُ عَنْ أَرْكَاعِهِ، وَلَا يَجِبُ الذِّكْرُ، وَأَكْمَلُهُ أَنْ يَنْحَنِي بِحَيْثُ يَسْتَوِي ظَهْرُهُ وَعُنُقُهُ، وَيَنْصَبُ رُكْبَتَيْهِ، وَيَضَعُ كَفَيْهِ عَلَيْهِمَا، وَيُجَافِي الرَّجُلَ مَرْفَاقَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ، وَلَا تَجَاوَزُ الْأَنْحَاءَ الْأَسْتَوَاءَ^(٢)، وَيَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، رَافِعًا يَدَيْهِ عِنْدَ الْهُوِيِّ مَمْدُودًا؛ عَلَى قَوْلِ، وَمَخْذُوفًا؛ عَلَى قَوْلِ؛ كَيْلًا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى بِالْمَدِّ؛ وَيَقُولُ: سُبْحَانَ رَبِّي الْعَظِيمِ؛ ثَلَاثًا، وَلَا يَزِيدُ الْإِمَامُ عَلَى الثَّلَاثِ، ثُمَّ تَعْتَدِلُ عَنْ رُكُوعِهِ، وَيَطْمَئِنُّ وَيُسْتَحَبُّ رَفْعُ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمَنْكِبَيْنِ، ثُمَّ يَخْفِضُ يَدَيْهِ بَعْدَ الْأَعْتِدَالِ، وَيَقُولُ عِنْدَ رَفْعِهِ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، يَسْتَوِي (ح) فِيهِ الْإِمَامُ وَالْمُنْفَرِدُ، وَيُسْتَحَبُّ (ح) الْقُنُوتُ فِي الصُّبْحِ، وَإِنْ نَزَلَ بِالْمُسْلِمِينَ نَازِلَةً، وَرَأَى الْإِمَامَ الْقُنُوتَ فِي سَائِرِ الصَّلَوَاتِ، فَقَوْلَانِ، ثُمَّ الْجَهْرُ بِالْقُنُوتِ مَشْرُوعٌ؛ عَلَى الظَّاهِرِ، وَالْمَأْمُومُ يُؤَمِّنُ، فَإِنْ لَمْ يُسْمَعْ صَوْتُهُ، قَنَتَ؛ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ.

«الرُّكْنُ الْخَامِسُ السُّجُودُ»، وَأَقْلَهُ وَضَعُ الْجَبْهَةِ عَلَى الْأَرْضِ مَكْشُوفَةً بِقَدْرِ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ، وَفِي وَضَعِ الْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ قَوْلَانِ، فَإِنْ أَوْجَبْنَا وَضَعُ الْيَدَيْنِ، فَفِي كَشْفِهِمَا قَوْلَانِ، وَكَشْفُ الْجَبْهَةِ وَاجِبٌ^(٣)، وَلَوْ سَجَدَ عَلَى طَرْتِهِ (ح)، أَوْ كَوَّرَ عِمَامَتَهُ (ح) أَوْ طَرَفَ كُمِّهِ الْمُتَحَرِّكَ بِحَرَكَتِهِ، لَمْ يَجُزْ (ح)، وَالتَّنَكُّسُ وَاجِبٌ فِي السُّجُودِ، وَهُوَ اسْتِعْلَاءُ الْأَسَافِلِ، وَلَوْ تَعَدَّرَ التَّنَكُّسُ لِمَرَضٍ، وَجَبَ وَضَعُ وَسَادَةِ لَوْضَعِ الْجَبْهَةِ عَلَيْهَا؛ فِي أَظْهَرِ الْوَجْهَيْنِ، وَأَمَّا أَكْمَلُ السُّجُودِ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا يَقَعُ مِنْهُ عَلَى الْأَرْضِ رُكْبَتَاهُ (ح م)، وَلْيَكْبُرْ عِنْدَ الْهُوِيِّ، وَلَا يُرْفَعُ الْيَدُ، وَيَقُولُ: سُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى؛ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَيَضَعُ الْأَنْفَ (ح) مَعَ الْجَبْهَةِ مَكْشُوفًا، وَيَفْرُقُ بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ، وَيُجَافِي مِرْفَاقَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ، وَيَقْبُلُ بَطْنَهُ عَنْ فِخْذَيْهِ، وَهُوَ التَّخْوِيَةُ وَالْمَرَاةُ لَا تُخْوِي، وَيَضَعُ يَدَيْهِ بِإِزَاءِ مَنْكِبَيْهِ مُشَوَّرَةً

(١) قال الرافعي: «وفي جهر الإمام به خلاف» قولان

ويجوز أن يحمل على طرق. [ت]

(٢) قال الرافعي: «ولا يجاوز في الانحناء الاستواء» يعني استواء الظهر والرقبة وفي قوله من قبل «بحيث يستوى ظهره وعنقه» ما يعني عنه، وربما قصد الإشارة إلى أن المجاوز مكرهة [ت]

(٣) قال الرافعي: «وكشف الجبهة واجب» في السجود بعد قوله «وضع الجبهة» وفي أحدهما كفاية [ت]

الأصابع ومضمومتها، ثم يجلس مفترشاً (ح) بين السجدين؛ حتى يطمئن، ويضع يديه قريباً من ركبتيه منشورة الأصابع، ويقول: اللهم اغفر لي وأجبرني وعافني وأزقني وأهني^(١)، ثم يسجد سجدة أخرى مثلها، ثم يجلس جلسة خفيفة للاستراحة، ثم يقوم مكبراً^(٢) واضعاً يديه على الأرض؛ كما يضع العاجز

(الرُّكْنُ السَّادِسُ): التَّشَهُدُ وَالتَّشَهُدُ الْأَوَّلُ سُنَّةٌ، وَالْقُعُودُ فِيهِ عَلَى هَيْئَةِ الْأَفْتِرَاشِ (م)؛ لِأَنَّهُ مُسْتَوْفٍ لِلْحَرَكَةِ، وَالْمَسْتُوقُ يَفْتَرِشُ فِي التَّشَهُدِ الْأَخِيرِ؛ لِاسْتِيفَاؤِهِ، وَمَنْ عَلَيْهِ سُجُودُ السَّنْهِوِ، هَلْ يَفْتَرِشُ فِيهِ خِلَافٌ، وَالْأَفْتِرَاشُ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ الْيُسْرَى وَيَجْلِسَ عَلَيْهَا، وَيَنْصِبَ الْقَدَمَ الْيُمْنَى؛ وَيَضَعُ أَطْرَافَ الْأَصَابِعِ عَلَى الْأَرْضِ، وَالتَّوَرُّكُ سُنَّةٌ فِي التَّشَهُدِ الْأَخِيرِ (ح) وَهُوَ أَنْ يَضَعَ رِجْلَيْهِ كَذَلِكَ، ثُمَّ يُخْرِجُهُمَا مِنْ جِهَةِ يَمِينِهِ، وَيُمْكِنُ وَرِكَهُ مِنَ الْأَرْضِ، ثُمَّ يَضَعُ الْيَدَ الْيُسْرَى عَلَى طَرَفِ الرَّكْبَةِ مَنشُورَةً مَعَ التَّفْرِيجِ الْمُقْتَصِدِ، وَالْيَدَ الْيُمْنَى يَضَعُهَا كَذَلِكَ، لَكِنْ يَقْبِضُ الْخَنْصِرَ وَالْبَصِيرَ وَالْوَسْطَى، وَيُرْسِلُ الْمُسَبِّحَةَ.

وَفِي الْإِبْهَامِ أَوْجُهُ^(٣)، قِيلَ: يُرْسِلُهَا، وَقِيلَ: يُحَلِّقُ الْإِبْهَامَ وَالْوَسْطَى، وَقِيلَ: يَضُمُّهَا إِلَى الْوَسْطَى الْمَقْبُوضَةِ؛ كَالْقَابِضِ ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ، ثُمَّ يَرْفَعُ مُسَبِّحَتَهُ فِي الشَّهَادَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ: «إِلَّا اللَّهُ»، وَفِي تَخْرِيجِهَا عِنْدَ الرَّفْعِ خِلَافٌ، أَمَّا التَّشَهُدُ الْأَخِيرُ، فَوَاجِبٌ (ح م)، وَالصَّلَاةُ عَلَى الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَاجِبَةٌ مَعَهُ (ح م)، وَعَلَى الْآلِ قَوْلَانِ^(٤)، وَهَلْ تُسَنَّ الصَّلَاةُ عَلَى الرَّسُولِ فِي الْأَوَّلِ قَوْلَانِ، ثُمَّ أَكْمَلَ التَّشَهُدُ مَشْهُورٌ، وَأَقْلَهُ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ، وَرَحْمَةُ اللَّهِ، وَسَلَامٌ عَلَيْنَا، وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَهُوَ الْقَدْرُ الْمُتَكَرِّرُ فِي جَمِيعِ الرُّوَايَاتِ، وَأَوْجَزُ أَبْنِ سُرَيْجٍ بِالْمَعْنَى، وَقَالَ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ^(٥) سَلَامٌ عَلَيْكَ، أَيُّهَا الْبَيْتُ، سَلَامٌ عَلَيْنَا،

- (١) هذا الدعاء لفظ حديث أخرجه أبو داود (١/٥٣٠ - ٥٣١) كتاب الصلاة باب الدعاء بين السجدين حديث (٨٥٠) والترمذي (٧٦/٢) كتاب الصلاة: باب ما يقول بين السجدين حديث (٢٨٤) وابن ماجه (١/٢٩٠) كتاب الصلاة: باب ما يقول بين السجدين وأحمد (١/٣٧١) والحاكم (١/٢٦٢) كتاب الصلاة، والبيهقي (٢/١٢٢) كتاب الصلاة: والبعثي في «شرح السنة» (٢/٢٦٦ - بتحقيقنا) كلهم من طريق كامل أبي العلاء عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس وقال الترمذي: هذا حديث غريب وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي وقال النووي في «المجموع» (٣/٤١٤): رواه أبو داود والترمذي وغيرهما بإسناد جيد.
- (٢) قال الرافعي: «ثم يجلس جلسة خفيفة للاستراحة، ثم يقوم مكبراً» هذا ذهاب إلى أنه يرفع رأسه غير مكبر، ثم يعود مكبراً والأظهر أنه يرفع رأسه، عن السجود مكبراً [ت]
- (٣) قال الرافعي: «وفي الإبهام أوجه» هكذا ذكر الإمام وصاحب الكتاب، والمشهور أنها أقوال [ت]
- (٤) قال الرافعي: «وعلى الآل قولان» قيل هما وجهان والعاجز عن الدعاء لا يدعو بالجمية
- (٥) قوله: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، قَالَ بَكْرُ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ: فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: السَّلَامُ. يَقُولُ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: حَيَّاكَ اللَّهُ، حَيَّاكَ اللَّهُ، أَيُّ: سَلَامٌ اللَّهُ عَلَيْكَ.

الثَّانِي: الْمُلْكُ اللَّهُ. وَالتَّحِيَّةُ: الْمُلْكُ. يَقَالُ: حَيَّاكَ اللَّهُ، أَيُّ: مَلِكُكَ اللَّهُ، قَالَ الشَّاعِرُ:

وَلِكُلِّ مَأْنَالٍ فَتَى قَدْ نَلْتَهُ إِلَّا التَّحِيَّةَ

الثالث: البقاء لله تعالى. يقال: حَيَّاكَ اللَّهُ، أَيُّبَاكَ اللَّهُ. وقال بعضهم: معنى «حَيَّاكَ اللَّهُ» أَيُّ: أَحْيَاكَ اللَّهُ. قَالَ الرَّمْخَسَرِيُّ: التَّحِيَّةُ: تَفْعَلَةٌ مِنَ الْحَيَاةِ بِمَعْنَى الْإِحْيَاءِ وَالتَّبْقِيَةِ. قَالَ الْقَتَيْبِيُّ التَّحِيَّاتُ اللَّهُ عَلَى الْجَمْعِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي =

وَعَلَىٰ عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُهُ، وَيَقُولُ بَعْدَهُ اللَّهُمَّ، صَلِّ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ، وَعَلَىٰ آلِ مُحَمَّدٍ^(١)، ثُمَّ مَا بَعْدَهُ مَسْنُونٌ إِلَىٰ قَوْلِهِ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، ثُمَّ الدُّعَاءُ بَعْدَهُ مَسْنُونٌ، وَلِيُخْتَرُ كُلُّ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ.

(فزع) العَاجِزُ عَنِ التَّشْهَدِ يَأْتِي بِتَرْجَمَتِهِ؛ كَتَكْبِيرَةِ التَّحَرُّمِ، وَالْعَاجِزُ عَنِ الدُّعَاءِ بِالْعَرَبِيَّةِ لَا يَدْعُو بِالْعَجَمِيَّةِ بِحَالٍ، وَفِي سَائِرِ الْأَذْكَارِ، هَلْ يَأْتِي بِتَرْجَمَتِهَا بِالْعَجَمِيَّةِ، فِيهِ خِلَافٌ^(٢).

(الرُّكْنُ السَّابِعُ): السَّلَامُ^(٣)، وَهُوَ وَاجِبٌ^(٤)، وَلَا يَقُومُ (ح) مَقَامَهُ أَضْدَادُ الصَّلَاةِ وَأَقْلَهُ أَنْ يَقُولَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، وَلَوْ قَالَ: سَلَامٌ عَلَيْكُمْ فَوْجَهَانِ، وَفِي اشْتِرَاطِ نِيَّةِ الْخُرُوجِ وَجَهَانِ، وَأَحْمَلُهُ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، وَرَحْمَةُ اللَّهِ؛ مَرَّتَيْنِ (ح م)؛ فِي الْجَدِيدِ؛ مَعَ الْأَلْتِفَاتِ مِنَ الْجَانِبِينَ؛ تُرَى خِدَاهُ؛ وَمَعَ نِيَّةِ السَّلَامِ عَلَى مَنْ عَلَى جَانِبِيهِ؛ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالْمَلَائِكَةِ، وَالْمُقْتَدِي يَنْوِي الرَّدَّ عَلَى إِمَامِهِ بِسَلَامِيهِ (خَاتِمَةٌ) لَا تَرْتِيبَ فِي قِضَاءِ الْفَوَائِتِ، لَكِنَّ الْأَحَبَّ تَقْدِيمُ الْفَائِتَةِ عَلَى الْمُؤَدَّاةِ إِلَّا إِذَا ضَاقَ وَقْتُ الْأَدَاءِ، فَإِنْ تَذَكَّرَ فَائِتَةً، وَهُوَ فِي الْمُؤَدَّاةِ أَمَّ الَّتِي هُوَ فِيهَا، ثُمَّ أَشْتَغَلَ بِالْقِضَاءِ.

(البَابُ الْخَامِسُ: فِي شَرَائِطِ الصَّلَاةِ)

وَهِيَ سِتَّةٌ:

(الأَوَّلُ الطَّهَارَةُ) عَنِ الْحَدَثِ فَلَوْ أَخْدَتَ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَلَوْ سَبَقَهُ الْحَدَثُ، بَطَلَتْ (ح)؛ عَلَى الْجَدِيدِ.

وَعَلَى الْقَدِيمِ؛ يَتَوَضَّأُ وَيُنِي؛ بِشَرْطِ الْأَيْتِ كَلَّمَ وَلَا يُحْدِثُ عَمْدًا^(٥)، لَا تَقْصِيرَ مِنْهُ فِيهِ؛ إِذَا أَنْحَلَّ

الأرض ملوك يحيون تحيات مختلفة، فيقال لبعضهم: أبيت اللعن. وبعضهم: اسلم وانعم. وبعضهم: عش ألف سنة. فقيل لنا: قولوا: التَّحِيَّاتُ لله، أي: الألفاظ التي تدلُّ على الملك، ويكفى لها عن الملك: هي لله عز وجل. ينظر النظم المستعذب ٨٤/١

(١) اختلفوا في ذلك فقيل: هم بنو هاشم، وبنو المطلب؛ لأنهم أهله. وآل: مبدل عن أهل. وقيل: آله؛ من كان على دينه، كقوله: ﴿أدخلوا آل فرعون أشدَّ العذاب﴾ أي: من كان على دينه.

ينظر النظم المستعذب ٨٥/١

(٢) قال الراجعي: «بحال، وفي سائر الأذكار هل يأتي بترجمتها بالعجمية؟ فيه خلاف عامة الأصحاب لم يفرقوا بين الأدعية، وسائر الأذكار، وجعلوها جميعها على وجهين [ت]

(٣) السَّلَامُ عَلَيْكُمْ» هو اسمٌ من أسماء الله تعالى. والمعنى: الله عليكم، أي على حفظكم وقيل السلام جمع سلامة ومعناه السلامة عليكم السَّلَامَةُ والسَّلَام: واحدٌ مصدران، يقال: سلِمَ يسلمُ سلامةً وسلاماً، مثل: رضع رضاعةً ورضاعاً وقيل: هو من (المسالمة) أي: نحن سلّمٌ لكم أي: صلح لكم. وقيل: هناك مضافٌ محذوفٌ أي: رحمة السَّلَامِ عَلَيْكُمْ، فأقام المضاف إليه مقام المضاف، مثل «واسأل القرية» أي: أهل القرية.

ينظر النظم المستعذب ٨٥/١

(٤) قال الراجعي: «الركن السابع السلام وهو واجب» لا حاجة إلى قوله وهو واجب بعد عدّه ركناً [ت]

(٥)

إِزَارُهُ فَرَدَّهُ، وَكَمَا لَوْ وَقَعَ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ يَابِسَةٌ، فَدَفَعَهَا فِي الْحَالِ، وَأَنْقِضَاءُ مُدَّةِ الْمَسْحِ مَنْسُوبٌ إِلَى تَقْصِيرِهِ، وَفِي تَخْرُجِ الْخُفِّ تَرَدُّدٌ؛ لِتَقْصِيرِهِ بِالذَّهْوَلِ عَنْهُ.

(الشُّرْطُ الثَّانِي): طَهَارَةُ الْحَبِثِ، وَهِيَ وَاجِبَةٌ فِي الثُّوبِ وَالْبَدَنِ وَالْمَكَانِ:

(وَأَمَّا الثُّوبُ)، فَإِنْ أَصَابَ أَحَدَ كُمَيْهِ نَجَاسَةٌ، فَأَدَّى اجْتِهَادُهُ إِلَى أَحَدِهِمَا، فَعَسَلَهُ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ؛ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّهُ اسْتَيْقَنَ طَهَارَتَهُ.

وَلَوْ أَلْقَى طَرْفَ عِمَامَتِهِ عَلَى نَجَاسَةٍ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَتَحَرَّكُ بِحَرَكَتِهِ، وَلَوْ قَبِضَ طَرْفَ حَبْلِ مُلْقَى عَلَى نَجَاسَةٍ^(١)، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، إِنْ كَانَ الْمُلَاقِي يَتَحَرَّكُ بِحَرَكَتِهِ، وَإِلَّا فَوَجَّهَانِ، وَلَوْ كَانَ عَلَى سَاجُورٍ كَلْبٍ، أَوْ عُتْقٍ حِمَارٍ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ، فَوَجَّهَانِ مُرْتَبَانِ، وَأَوْلَى بِالْجَوَازِ، وَلَوْ كَانَ رَأْسُ الْحَبْلِ تَحْتَ رِجْلِهِ، فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ حَامِلًا.

(وَأَمَّا الْبَدَنُ): فَيَجِبُ تَطْهِيرُهُ؛ كَمَا سَبَقَ فِي الطَّهَارَةِ، وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ:

(أَخِذَاهُمَا): إِذَا وَصَلَ عَظْمُهُ بِعَظْمٍ نَجِسٍ، وَجَبَ (ح) وَ نَزَعُهُ وَإِنْ كَانَ يَخَافُ الْهَلَكَ؛ عَلَى الْمَنْصُوصِ^(٢)، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ مُتَعَدِّيًا فِي الْجَنْبِ؛ بَأَنْ وَجَدَ عَظْمًا طَاهِرًا، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ الْعَظْمُ بِاللَّحْمِ، فَإِنْ اسْتَتَرَ، سَقَطَ حُكْمُ النَّجَاسَةِ^(٣) عَنْهُ، وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ التَّرَعِ؛ عَلَى النَّصِّ؛ لِأَنَّهُ مَيِّتٌ كُلُّهُ، وَفِيهِ قَوْلٌ مُخْرَجٌ؛ إِنَّهُ لَا يَنْزِعُ عِنْدَ خَوْفِ الْهَلَكَ.

(الثَّانِيَةِ): قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ^(٤)، وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ، وَالْوَاشِرَةَ وَالْمُسْتَوْشِرَةَ»، وَعِلَّةُ تَحْرِيمِ الْوَصْلِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ نَجَسًا، أَوْ شَعْرٌ أَجْنَبِيٌّ لَا يَجِلُّ النَّظَرُ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ مُبَانًا عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ، فَإِنْ كَانَ شَعْرٌ بِهِمَّةً، وَلَمْ تَكُنِ الْمَرْأَةُ ذَاتَ زَوْجٍ، فَهِيَ مُتَعَرِّضَةٌ لِلتَّهْمَةِ، وَإِنْ كَانَتْ ذَاتَ زَوْجٍ، فَهِيَ مُلْبَسَةٌ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ يَأْذِنُ الزَّوْجُ لَمْ يَحْرُمَ؛ عَلَى أَقْبَسِ الْوَجْهَيْنِ، وَفِي تَحْمِيرِ الْوَجْنَةِ تَرَدُّدٌ؛ فِي الْحَاقَةِ بِالْوَصْلِ.

(وَأَمَّا الْمَكَانُ): فَلْيَكُنْ كُلُّ مَا يُمَاسُّ بَدَنَهُ طَاهِرًا (ح)، وَمَا لَا يُمَاسُّ، فَلَا بَأْسَ بِنَجَاسَتِهِ، إِلَّا مَا

(١) قال الرافعي: «بشرط ألا يتكلم، ولا يحدث عمداً» شرط الإمام، وصاحب الكتاب من التفريع على القديم في سبق الحدث ألا يحدث عمداً، كما أنه يشترط ألا يتكلم عمداً وقال الأكثرون لا بأس به إذ الطهارة قد بطلت فلا أثر للحدث بعده [ت]

(٢) قال الرافعي: «ولو قبض طرف حبل ملقى على نجاسة إلى آخره» الفرق بين أن يكون ذلك الطرف يتحرك بحركته أو لا يتحرك في تخصيص الوجهين بالحالة الثانية لم يذكره إلا الإمام وصاحب الكتاب، وعامة الأصحاب أرسلوا الكلام إرسالاً [ت]

(٣) قال الرافعي: «وجب نزعه، وإن كان يخاف الهلاك على المنصوص» ثم قال آخراً: «وفيه قول مخرج أنه لا ينزع عند خوف الهلاك» جعل الخلاف من وجوب النزاع عند خوف الهلاك قولاً منصوصاً ومخرجاً والجمهور جعلوا الخلاف من المسألة وجهين، ثم رجحوا أنه لا يجب النزاع، وإيراد الكتاب يشعر بخلافه [ت]

(٤) قال الرافعي: «إذا لم يستتر العظم باللحم فإن استتر سقط حكم نجاسته» هذا وجه، والظاهر أنه إذا وجب النزاع لم يفرق الحال بين أن يستتر باللحم، أو لا يستتر [ت]

يُحَاذِي صَدْرَهُ فِي السُّجُودِ، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ لِأَنَّهُ كَالْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ.

وَقَدْ نَهَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي سَبْعَةِ مَوَاطِنَ^(١) (٢): الْمَرْبَلَةَ، وَالْمَجْرَزَةَ، وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ، وَبَطْنَ الْوَادِي، وَالْحَمَّامِ، وَظَهْرَ الْكَعْبَةِ، وَأَعْطَانَ الْإِبِلِ، أَمَّا مَسَلُخُ الْحَمَّامِ، فَفِيهِ تَرَدُّدٌ، وَأَعْطَانُ الْإِبِلِ مُجْتَمَعًا عِنْدَ الصَّدْرِ عَنِ الْمَنْهَلِ؛ إِذْ لَا يَوْمُنُ نِفَارَهَا؛ هَذَا حُكْمُ النَّجَاسَاتِ الَّتِي لَا عُذْرَ فِي اسْتِصْحَابِهَا. أَمَّا مَطَاؤُ الْأَعْدَارِ، فَخَمْسَةٌ:

(الأولى): الْأَثَرُ عَلَى مَحَلِّ النَّجْوِ، وَلَوْ حَمَلَ الْمُصَلِّي مَنِ اسْتَجَمَرَ، لَمْ يَجُزْ؛ عَلَى أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّ الْعَفْوَ فِي مَحَلِّ نَجْوِ الْمُصَلِّي لِلْحَاجَةِ، وَلَوْ حَمَلَ طَيْرًا، جَازَ، وَمَا فِي الْبَطْنِ لَيْسَ حُكْمُ النَّجَاسَةِ قَبْلَ الْخُرُوجِ؛ لِأَنَّهَا مُسْتَنَزَةٌ خَلِيقَةٌ، وَمَا عَلَى مَنْفَذِهِ لَا مُبَالَاةَ بِهِ؛ عَلَى الْأَظْهَرِ^(٣)، وَفِي الْحَاقِ

(١) قال الرافعي: «لعن الله الواصلة والمستوصلة» روى الشافعي عن ابن عيينة عن هشام عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء قالت أتت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت يا رسول الله إن ابنة لي أصابتها الحصبة فتمزق شعرها، أفأصل فيه فقال رسول الله ﷺ: «لعنت الواصلة والموصولة وهو مخرج في الصحيحين، وفي صحيح البخاري عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة» أما ذكر الواشمة والمستوشمة فمروي في الروايات المشهورة، وروى بدل «الواشمة والمستوشمة»، الواشمة والمؤشمة وهو قريب من المعنى في الوشم [ت]

الحديث أخرجه البخاري (٣٨٧/١٠) كتاب اللباس: باب وصل الشعر حديث (٥٩٣٥) ومسلم (١٦٧٦/٣) كتاب اللباس والزينة باب تحريم فعل الواصلة حديث (٢١٢٢/١١٥) من طريق هشام ابن عروة عن فاطمة بنت المنذر به وأخرجه البخاري (٣٨٧/١٠) كتاب اللباس: باب وصل الشعر الحديث (٥٩٣٧) ومسلم (١٦٧٧/٣) كتاب اللباس: باب تحريم فعل الواصلة حديث (٢١٢٤/١٩٩) وأبو داود (٤٧٦/٢) كتاب الترجل: باب في صلة الشعر حديث (٤١٦٨) والترمذي (٢٠٧/٤) كتاب اللباس: باب ما جاء في مواصلة الشعر حديث (١٧٥٩) والنسائي (١٤٥/٨) كتاب الزينة: باب المستوصلة حديث (٥٠٩٥) وابن ماجه (٦٣٩/١) كتاب النكاح: باب الواصلة والواشمة حديث (١٩٨٧) والبخاري في «شرح السنة» (٢١٦/٢ - بتحقيقنا) كلهم من طريق نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة وقال الترمذي: حسن صحيح.

قال الحافظ في «التلخيص».. (٢٧٦/١): واللفظ للبخاري إلا قوله: الواشمة والمستوشمة وقد قال الرافعي في «التذنيب»: إنها في غير الروايات المشهورة وهو كما قال فقد رويناها في مسند عمر بن عبد العزيز للباغندي من حديث معاوية ورواه أبو نعيم في المعرفة في ترجمة عبد الله بن عضاء الأشعري وقال ابن الصلاح في الوسيط لم أجد هذه الزيادة بعد البحث الشديد إلا أن أبا داود والنسائي رويا في حديث عن أبي ربحان في النهي عن الوشم. انتهى وهو في مسند أحمد من حديث عائشة قالت كان رسول الله ﷺ يلعن الواشمة والمؤشمة والواشمة والمؤشمة.

(٢) جَمَعَ مَوْطِنٌ، وَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي يُسْكَنُ فِيهِ، وَكَذَا الْوَطْنُ. يُقَالُ: أَوْطَنْتِ الْأَرْضَ وَوَطَنْتَهَا وَوَطَنْتَهَا وَاسْتَوْطَنْتَهَا، أَي: اتَّخَذْتَهَا وَطْنًا، وَكَذَلِكَ الْإِطْطَانُ افْتِعَالٌ مِنْهُ.

ينظر النظم المستعذب ٦٧/١

(٣) قال الرافعي: «نهى رسول الله ﷺ عن صلاة في سبعة مواطن» روى أبو عيسى في «جامعه» عن محمود بن غيلان عن المغزى عن محي بن أيوب عن زيد بن جبيرة عن داود بن حصين عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ - «نهى أن»

نصلي في سبعة مواطن» في المزبلة، والمجزرة، والمقبرة، وقارعة الطريق، وفي الحمام، وفي معاصر الإبل، وفوق ظهر بيت الله. قال وليس إسناده بذلك القوي، وذكر في الكتاب بدل المقبرة «بطن الوادي» [ت] الحديث أخرجه الترمذي: (١٧٨/٢): كتاب الصلاة: باب ما جاء في كراهية ما يصلي إليه، وفيه، الحديث (٣٤٦)، وابن ماجه (٢٤٦/١): كتاب المساجد: باب المواضع التي تكره فيها الصلاة، الحديث (٧٤٦)، وعبد بن حميد، في «المنتخب من المسند» (ص - ٢٤٦)، رقم (٧٦٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/٢٢٤)، والبيهقي (٢٢٩/٢ - ٢٣٠) كلاهما من طريق زيد بن حبيزة، عن داود بن حصين، عن نافع، عن ابن عمر به.

وقال الترمذي: «ليس إسناده بذلك القوي، وقد تكلم في زيد بن جبير من قبل حفظه . . . وقد روى الليث بن سعد هذا الحديث، عن عبد الله بن عمر العمري، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ مثله، وحديث ابن عمر عن النبي ﷺ أشبه وأصح من حديث الليث بن سعد، وعبد الله بن عمر العمري، ضعفه أهل الحديث من قبل حفظه). أ. هـ وزيد بن حبيزة روى له الترمذي وابن ماجه وقال الحافظ: متروك ينظر التقريب (١/٢٧٣) وقد رواه ابن ماجه (١/٢٤٦): كتاب المساجد: باب المواضع التي تكره فيها الصلاة، الحديث (٧٤٧)، من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث، عن الليث، عن نافع بدون عبد الله بن عمرو. وضعف أبو حاتم الطريقتين كما في «العلل» (١/١٤٨)

وقال الرافعي: «وروى أيضاً عن إبراهيم بن محمد عن عبيد الله بن طلحة بن كُرَيْزٍ عن الحسن البصري عن عبد الله بن معقل عن النبي ﷺ قال: إذا أدركتم الصلاة وأنتم في مراح الغنم فصلوا فيها، وإذا أدركتم وأنتم في اعطان الإبل فأخرجوا منها فصلوا». [ت]

الحديث أخرجه ابن أبي شيبة (١/٣٤٨) وابن ماجه (١/٢٥٣) كتاب المساجد باب الصلاة في أعطان الأبل حديث (٧٦٩) وأحمد (٥/٥٧) والطيالسي (١/٨٤ - منحة) رقم (٣٦١) والطحاوي في شرح معاني الآثار . . (١/٣٨٤) كتاب الصلاة: باب الصلاة في أعطان الأبل، وابن حبان (٣٣٥ - موارد) والشافعي في «الأم» (١/٩٢) والبيهقي (٢/٤٤٨) كتاب الصلاة: باب كراهية الصلاة في أعطان الأبل دون مراح الغنم، البغوي في «شرح السنة» - (٢/١٤٢) - بتحقيقنا من طريق الحسن عن عبد الله بن مغفل به والحديث أخرجه النسائي في «سننه» (٢/٥٦) كتاب المساجد - باب النهي عن الصلاة في أعطان الأبل، مختصراً.

وقال الرافعي أيضاً: «وفي صحيح مسلم من رواية جابر بن سمرة قال: أمرنا رسول الله ﷺ، أن نصلي في مراض الغنم، ولا نصلي في أعطان الإبل» [ت]

الحديث أخرجه مسلم (١/٢٧٥) كتاب الحيض: باب الوضوء من لحوم الإبل حديث (٩٧/٣٦٠) وأبو عوانة (١/٢٧٠ - ٢٧١) وأحمد (٥/٨٦، ٨٨، ٩٣، ٩٨، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨) وابن ماجه (١/١٦٦) كتاب الطهارة: باب ما جاء في الوضوء من لحوم الإبل حديث (٤٩٥) وابن الجارود في «المنتقى» (٢٥) والطحاوي (١/٧٠) وابن خزيمة (١/٢١) والبيهقي (١/١٥٨) كتاب الطهارة: باب التوضي من لحوم الإبل، كلهم من طريق جعفر بن أبي ثور عن جابر بن سمرة به

قال الرافعي أيضاً: «وروى الشافعي عن ابن عيينة عن ابن يحيى المازني عن أبيه عن النبي ﷺ منقطعاً، وعن أبي سعيد الخدري عنه ﷺ موصولاً أنه قال: «الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام» [ت]

الحديث أخرجه الشافعي في «المسند» (١/٦٧): كتاب الصلاة: الباب الرابع في المساجد (١٩٨)، وأحمد (٣/١٨٣، ٩٦)، والدارمي (١/٣٢٣): كتاب الصلاة: باب الأرض كلها طهور ما خلا المقبرة والحمام، وأبو داود (١/٣٣): كتاب الصلاة: باب في المواضع التي لا تجوز فيها الصلاة، الحديث (٤٩٢)، والترمذي

الْبَيْضَةِ الْمَذْرَةِ بِالْحَيَوَانِ تَرْدُدٌ؛ لِأَنَّ النَّجَاسَةَ مُسْتَبْرَئَةً خَلْقَةً، وَالْقَارُورَةُ الْمُصَمَّمَةُ الرَّأْسِ لَيْسَتْ كَالْبَيْضَةِ (و).

(الثَّانِيَةُ): يُغْدَرُ مِنْ طِينِ الشَّوَارِعِ فِيمَا يَتَعَدَّرُ الْأَخْتِرَازُ عَنْهُ غَالِبًا؛ وَكَذَا مَا عَلَى الْخُفِّ فِي حَقِّ مَنْ يُصَلِّي مَعَهُ.

(الثَّلَاثَةُ): دَمُ الْبَرَاعِثِ مَغْفُوفٌ عَنْهُ، إِلَّا إِذَا كَثُرَ كَثْرَةً يَنْذُرُ وَقُوعَهُ، وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِالْأَوْقَاتِ وَالْأَمَاكِينِ؛ فَإِنْ وَقَعَ كَثْرَتُهُ فِي مَحَلِّ الشُّكِّ، فَالْأَخْتِيَابُ أَحْسَنُ، وَالتَّرَخُّصُ بِهِ جَائِزٌ أَيْضًا.

(الرَّابِعَةُ): دَمُ الْبَثْرَاتِ وَقَيْحُهَا وَصَدِيدُهَا مَغْفُوفٌ عَنْهُ، وَإِنْ أَصَابَهُ مِنْ بَدَنِ غَيْرِهِ، فَوَجْهَانِ^(١)، وَلَطَخَاتِ الدَّمَامِيلِ وَالْفَضْدِ، إِنْ دَامَ غَالِبًا، فَكَدَمِ الْأَسْتِحَاضَةِ، وَإِنْ لَمْ يَدُمْ، فَفِي إِحْقَاقِهَا بِالْبَثْرَاتِ^(٢) تَرْدُدٌ.

(الخَامِسَةُ): الْجَاهِلُ بِنَجَاسَةِ ثَوْبِهِ، فِيهِ قَوْلَانِ؛ الْجَدِيدُ وَجُوبُ الْقَضَاءِ، فَإِنْ كَانَ عَالِمًا، ثُمَّ نَسِيَ، فَقَوْلَانِ مُرْتَبَانِ، وَأَوْلَى بِالْوُجُوبِ (م)، وَمَثَارُ التَّرْدُدِ؛ أَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْمَنَاهِي، فَيَكُونُ النَّسْيَانُ عَذْرًا فِيهِ، أَوْ مِنْ قَبِيلِ الشَّرُوطِ؛ كَطَهَارَةِ الْحَدَثِ.

(الشَّرْطُ الثَّلَاثُ): سِتْرُ الْعَوْرَةِ^(٣)، وَهُوَ وَاجِبٌ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ، وَفِي وَجُوبِهِ فِي الْخَلْوَةِ تَطَرُّدٌ، وَالْمُصَلِّي فِي خَلْوَةٍ يَلْزِمُهُ السَّتْرُ فِي الصَّلَاةِ، وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ، وَعَوْرَةُ الْحُرَّةِ جَمِيعُ

= (١٣١/٢): كِتَابُ الصَّلَاةِ: بَابُ مَا جَاءَ، أَنَّ الْأَرْضَ كُلَّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبِرَةَ وَالْحَمَامَ، الْحَدِيثُ (٣١٧)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٤٦/١) كِتَابُ الْمَسَاجِدِ: بَابُ الْمَوَاضِعِ الَّتِي تَكْرَهُ فِيهَا الصَّلَاةُ، الْحَدِيثُ (٧٤٥)، وَالْحَاكِمُ (٢٥١/١): كِتَابُ الصَّلَاةِ، وَالْبَيْهَقِيُّ (٢/٢٣٤ - ٢٣٥): كِتَابُ الصَّلَاةِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْمَقْبِرَةِ وَالْحَمَامِ، وَابْنُ خَزِيمَةَ (٧/٢) رَقْمُ (٧٩)، وَابْنُ حِبَانَ (٣٣٨ - مَوَارِدُ)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْحَدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ، إِلَّا الْحَمَامَ وَالْمَقْبِرَةَ» وَصَحَّحَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ، وَابْنُ حِبَانَ، وَالْحَاكِمُ، وَقَالَ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَوَافَقَهُ الدَّهْبِيُّ، وَأَعْلَهُ آخَرُونَ بِالْإِضْطِرَابِ وَالْإِرْسَالِ وَرَجَحُوا الْمُرْسَلِ، فَقَالَ الْحَافِظُ فِي «التَّلْخِصِ» (١/٢٧٧):

(وَاخْتَلَفَ فِي وَصْلِهِ وَإِرْسَالِهِ... وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ»: الْمُرْسَلُ الْمَحْفُوظُ... وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: وَجَدْتُهُ عِنْدِي عَنْ ابْنِ عِيْنَةَ مُوَصَّوْلًا وَمُرْسَلًا، وَرَجَّحَ الْبَيْهَقِيُّ الْمُرْسَلُ أَيْضًا، وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي «الْخُلَاصَةِ»: هُوَ ضَعِيفٌ. وَقَالَ صَاحِبُ «الإِمَامِ»: حَاصِلُ مَا عَلَّلَ بِهِ الإِرْسَالَ، وَإِذَا كَانَ الْوَاصِلُ لَهُ ثِقَةً، فَهُوَ مَقْبُولٌ

(١) قَالَ الرَّافِعِيُّ: «وَمَا عَلَى الْمُنْفَذِ لَا مِبَالَةَ بِهِ عَلَى الْأَظْهَرِ» الْأَظْهَرُ عِنْدَ الإِمَامِ وَصَاحِبِ «التَّنْمَةِ» الْوَجْهَ الْآخَرَ. [ت]

(٢) قَالَ الرَّافِعِيُّ: «وَإِنْ أَصَابَهُ مِنْ بَدَنِ الْغَيْرِ فَوْجِهَانِ» الْخِلَافُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ قَوْلَانِ، وَلَا يَخْتَصُّ الْخِلَافُ بِدَمِ الْبَثْرَاتِ، بَلْ يَجْرِي فِي دَمِ الْغَيْرِ مُطْلَقًا، وَلَطَخَاتِ الدَّمَامِيلِ الدَّائِمَةِ بِدَمِ الْأَسْتِحَاضَةِ، وَتَخْصِيصُ التَّرَدُّدِ فِي الْإِحْقَاقِ بِالْبَثْرَاتِ بِلَطَخَاتِ الدَّمَامِيلِ الَّتِي لَا تَدُومُ، لَكِنَّ الْأَظْهَرَ مِنَ النَّقْلِ أَنَّ مِنْ إِحْقَاقِهَا بِالْبَثْرَاتِ وَجْهَيْنِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، فَإِنْ قُلْنَا: لَا يَلْحَقُ وَهُوَ الْأَوْلَى، فَإِنْ كَانَتْ تَدُومُ غَالِبًا فَتَحْتَاطُ لَهُ، كَمَا فِي دَمِ الْأَسْتِحَاضَةِ، وَإِلَّا فَيَلْحَقُ بِدَمِ الْأَجْنَبِيِّ. [ت]

(٣) الْبَثْرَةُ: خُرَاجٌ صَغِيرٌ وَالْوَاحِدَةُ: بَثْرَةٌ، وَقَدْ بَثَرَ جِلْدُهُ: تَنَفَّطَ. وَقَدْ بَثَرَ وَجْهَهُ يَبْثِرُ، ثَلَاثُ لُغَاتٍ: بَثْرٌ وَبَثْرٌ وَبَثْرٌ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ وَالضَّمِّ

يَنْظُرُ النِّظْمُ الْمُسْتَعْذَبُ ١/٦٦.

بَدَنَهَا إِلَّا الْوَجْهَ وَالْيَدَيْنِ إِلَى الْكُوعَيْنِ، وَظُهُورُ الْقَدَمَيْنِ عَوْرَةٌ فِي الصَّلَاةِ، وَفِي أَحْمُصِيهَا وَجْهَانِ^(١)،
وَأَمَّا الْأَمَةُ يَبْدُو مِنْهَا فِي حَالِ الْمِهْنَةِ، لَيْسَ بِعَوْرَةٍ، وَمَا بَيْنَهُ إِلَى مَحَلِّ عَوْرَةِ الرَّجُلِ فِيهِ وَجْهَانِ.

وَأَمَّا السَّائِرُ، فَكُلُّ مَا يَحُولُ بَيْنَ النَّاطِرِ وَبَيْنَ الْبَشْرَةِ، فَلَا يَكْفِي الثُّوبَ السَّخِيفُ، وَلَا الْمَاءُ
الصَّافِي، وَيَكْفِي الْمَاءَ الْكَدِيرَ وَالطِّينَ، وَفِي وُجُوبِ التَّبْطِئِينَ عِنْدَ فَقْدِ الثُّوبِ وَجْهَانِ، وَإِذَا كَانَ الْقَمِيصُ
مُتَسَّعَ الدَّلِيلِ، فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ كَانَ مُتَسَّعَ الْأَرْزَارِ، لَمْ يَجُزْ إِلَّا إِذَا كَانَتْ كَثَافَةُ لِحِيَّتِهِ تَمْنَعُ مِنَ الرُّؤْيَةِ عِنْدَ
الرُّكُوعِ، فَيَجُوزُ؛ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ؛ وَكَذَا لَوْ سَتَرَ بِالْيَدِ بَعْضَ عَوْرَتِهِ.

وَلَوْ وَجَدَ خِرْقَةً لَا تَكْفِي إِلَّا لِإِخْدَئِي سَوْءَتَيْهِ، لَمْ يَسْتُرْ بِهَا الْفَخْدَ، وَيُخَيَّرُ بَيْنَ السَّوَأَتَيْنِ؛ عَلَى
أَعْدَلِ الْوُجُوهِ؛ إِذْ لَا تَرْجِيحَ، وَلَوْ عَقَّتِ الْأَمَةُ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، تَسْتَرَتْ، وَأَسْتَمَرَّتْ، فَلَوْ كَانَ
الْحَمَارُ^(٢) بَعِيداً، فَعَلَى قَوْلِي سَبَقَ الْحَدِيثُ.

(الْشَّرْطُ الرَّابِعُ): تَرْكُ الْكَلَامِ، وَالْعَمْدُ مِنْهُ مَعَ الْعِلْمِ بِتَحْرِيمِهِ مُنْبَطِلٌ لِلصَّلَاةِ، قَلَّ أَوْ كَثُرَ، فَتَبْطُلُ
الصَّلَاةُ بِالْحَرْفِ الْوَاحِدِ، إِنْ كَانَ مُفْهَمًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُفْهَمًا، فَلَا تَبْطُلُ إِلَّا بِتَوَالِي حَرْفَيْنِ، وَفِي حَرْفٍ
بَعْدَهُ مَدَّةٌ تَرُدُّ، وَالتَّنْخُجُ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ مُنْبَطِلٌ؛ فِي أَصَحِّ الْوُجُوهِ، فَإِنْ تَعَدَّرَتِ الْقِرَاءَةُ إِلَّا بِهِ لَمْ يَضُرَّ،
وَإِنْ تَعَدَّرَ الْجَهْرُ، فَوَجْهَانِ، وَلَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِسَبْقِ اللِّسَانِ، وَلَا بِكَلَامِ النَّاسِي (ح)، وَلَا بِكَلَامِ
الْجَاهِلِ (ح) بِتَحْرِيمِ الْكَلَامِ؛ إِنْ كَانَ قَرِيبَ الْعَهْدِ بِالإِسْلَامِ، وَهَلْ تَبْطُلُ بِكَلَامِ الْمُكْرَمِ، فِيهِ قَوْلَانِ،
وَمَضْلَحَةُ الصَّلَاةِ لَيْسَتْ عُدْرًا (م) فِي الْكَلَامِ، وَلَوْ قَالَ: أَذْخَلُوهَا بِسَلَامٍ؛ عَلَى قَصْدِ الْقِرَاءَةِ، لَمْ يَضُرَّ،
وَإِنْ قَصَدَ الْقِرَاءَةَ، لَمْ يَضُرَّ، وَإِنْ قَصَدَ التَّفْهِيمَ، فَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ إِلَّا التَّفْهِيمَ، بَطَلَتْ، وَفِي الشُّكُوتِ
الطَّوِيلِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ وَجْهَانِ.

(لَشَّرْطُ الْخَامِسُ) تَرْكُ الْأَفْعَالِ الْكَثِيرَةِ، وَالْكَثِيرُ مَا يُخَيَّلُ لِلنَّاطِرِ-الإِغْرَاصَ عَنِ الصَّلَاةِ؛ كَثَلَاتِ
خَطَوَاتٍ، أَوْ ثَلَاثَ ضَرْبَاتٍ مُتَوَالِيَاتٍ، وَلَا تَبْطُلُ بِمَا دُونَهُ، وَلَا بِمَطَالَعَةِ الْقُرْآنِ، وَلَا بِتَحْرِيكِ الْأَصَابِعِ
فِي سُنْحَةٍ أَوْ حَكَّةٍ؛ عَلَى الْأَظْهَرِ، وَإِذَا مَرَّ الْمَاءُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَلْيَدْفَعُهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ؛ فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ؛
هَذَا لَفْظُ الْخَبَرِ^(٣)، وَهُوَ تَأْكِيدٌ لِكِرَاهِيَةِ الْمُرُورِ، وَأَسْتِخْبَابِ الدَّفْعِ، فَإِنْ لَمْ يَنْصِبِ الْمُصَلِّي بَيْنَ يَدَيْهِ
خَشَبَةً، أَوْ لَمْ يَسْتَقْبِلْ جِدَارًا، أَوْ عَلَامَةً، لَمْ يَكُنْ لَهُ الدَّفْعُ؛ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ؛ لِتَقْصِيرِهِ، وَلَا يَكْفِيهِ
أَنْ يَحْطَّ عَلَى الْأَرْضِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ شَيْءٍ مُرْتَفِعٍ، أَوْ مُصَلَّى طَاهِرٍ^(٤)، فَإِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ سَبِيلًا سِوَاهُ،

(١) العورة: كلُّ ما يستحيا من كشفه، وهي أيضاً: سواة الإنسان، والجمع: عورات بالتسكين، وإنما بحرَّك الثاني من
«فَعَلَةٌ» فِي جَمْعِ الْأَسْمَاءِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ بَاءٌ أَوْ وَاوٌ وَقُرَأَ بَعْضُهُمْ: «عَوْرَاتِ السَّاءِ» بِالتَّحْرِيكِ.

ينظر النظم المستعذب ٧٠/١.

(٢) قال الرافعي: «وفي أحمصيتها وجهان» ويقال: هما قولان. [ت]

(٣) مشتقٌّ من التخمير، وهو التغطية. ومنه سُمِّيَتِ الْخَمْرُ؛ لِأَنَّهَا تَغْطِي الْعَقْلَ. وَالْخَمْرُ، بِالتَّحْرِيكِ: مَاوَارِكٌ مِنْ
شَجَرٍ.

ينظر النظم المستعذب ٧١/١.

(٤) قال الرافعي: «هذا لفظ الخبر» يريد في مرور المار بين يدي المصلي روى الشافعي في القديم عن مالك عن زيد =

فَلَا دَفْعَ لَهُ بِحَالٍ^(١).

(الشَّرْطُ السَّادِسُ): تَرْكُ الْأَكْلِ، وَقَلِيلَةُ مُبْطَلٌ؛ لِأَنَّهُ إِعْرَاضٌ، وَهَلْ تَبَطَّلُ بُوُصُولِ شَيْءٍ إِلَى جَوْفِهِ؛ كَأَمْتِصَاصِ سُكَّرَةٍ مِنْ غَيْرِ مَضْغٍ فِيهِ وَجْهَانِ

(خَاتِمَةٌ): لِلْمُخْدِثِ الْمَكْتُوفِ فِي الْمَسْجِدِ^(٢)، وَاللَّجْنِبِ الْعُبُورُ دُونَ الْمَكْتُوفِ، وَلَيْسَ لِلْحَائِضِ الْعُبُورُ عِنْدَ خَوْفِ التَّلَوُّثِ، وَعِنْدَ الْأَمْنِ وَجْهَانِ، وَالكَافِرُ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ بِإِذْنِ الْمُسْلِمِ، وَلَا يَدْخُلُ بِغَيْرِ إِذْنٍ؛ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ، فَإِنْ كَانَ جُنْبًا، مُنِعَ كَالْمُسْلِمِ وَقِيلَ: لَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمَ تَفْصِيلَ شَرْعِنَا.

(البَابُ السَّادِسُ: فِي السَّجَدَاتِ)

وَهِيَ ثَلَاثَةٌ:

(الأُولَى: سَجْدَةُ السَّهْوِ) وَهِيَ سُنَّةٌ (ح م) عِنْدَ تَرْكِ التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ، أَوْ الْجُلُوسِ فِيهِ، أَوْ الْقُنُوتِ، أَوْ الصَّلَاةِ عَلَى الرَّسُولِ فِي التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ، أَوْ عَلَى الْآلِ فِي التَّشَهُدِ الثَّانِي، إِنْ رَأَيْنَاهُمَا سَنَّتَيْنِ، وَسَائِرُ السُّنَنِ تُجَبَّرُ بِالسُّجُودِ، وَأَمَّا الْأَزْكَانُ، فَجَبَّرَهَا بِالتَّدَاوُكِ، فَإِنْ تَعَمَّدُ تَرْكَ هَذِهِ الْأَبْعَاصِ، لَمْ يَسْجُدْ عَلَى

ابن أسلم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري، عن أبيه عن النبي ﷺ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يَصَلِي فَلَا يَدْعُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَيَدْرَأُ مَا اسْتَطَاعَ، فَإِنَّهُ أَبِي فليقاتله فإنه شيطان وفي «الصحيحين» في رواية أبي سعيد أنه - ﷺ - قال: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ عَنِ النَّاسِ، وَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فليدفعه فليقاتله فَإِنَّ أَبِي فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ» [ت].

الحديث أخرجه البخاري (٥٨١/١) كتاب الصلاة: باب يرد المصلي من مر بين يديه (٥٠٩) ومسلم (٣٦٢/١) - (٣٦٣) كتاب الصلاة: باب منع المار بين يدي المصلي (٢٠٩) وأبو داود (٤٤٩/١) كتاب الصلاة: باب ما يؤمر المصلي أن يدرأ عن الممر بين يديه (٧٠٠) والنسائي (٦٦/٢) كتاب القبلة: باب التشديد في المرور بين يدي المصلي وبين سترته وابن ماجه (٣٠٧/١) كتاب إقامة الصلاة: باب إدرا ما استطعت حديث (٩٥٤) وأحمد (٦٣/٣) والدارمي (٣٢٨/١) كتاب الصلاة: باب في دنو المصلي من السترة والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤٦٠/١ - ٤٦١) كتاب الصلاة: باب المرور بين يدي المصلي والبيهقي (٢٦٧/٢) كتاب الصلاة: باب المصلي يدفع المار بين يديه وابن خزيمة (١٦/٢) رقم (٨١٩) من طرق عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فليدفع في نحره فَإِنَّ أَبِي فليقاتله فإنما هو شيطان وفي الباب عن عبد الله بن عمر أخرجه مسلم (٣٦٣/١) كتاب الصلاة: باب منع المار بين يدي المصلي (٢٦٠ - ٥٠٦) وابن ماجه (٣٠٧/١) كتاب إقامة الصلاة: باب إدرا ما استطعت (٩٥٥) من طريق صدقة بن يسار عن عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ قال: إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يَصَلِي فَلَا يَدْعُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ فَإِنَّ أَبِي فليقاتله فَإِنَّ مَعَهُ الْقَرِينَ.

(١) قال الرافعي: «وَلَا يَكْفِيهِ أَنْ يَخْطُ عَلَى الْأَرْضِ خَطًّا، بَلْ لَا بَدَّ مِنْ شَيْءٍ مَرْتَفِعٍ وَمَصْلِي طَاهِرٍ» ذَكَرَ الْإِمَامُ مِثْلَ ذَلِكَ، بَعْدَمَا حَكَى عَنِ الْقَدِيمِ الْاِكْتِفَاءَ بِالْخَطِّ، وَالَّذِي أوردَهُ الْجُمْهُورُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ شَيْئًا شَاخِصًا، بَسَطَ مَصْلِي، أَوْ يَخْطُ بَيْنَ يَدَيْهِ خَطًّا، وَيَكْفِيهِ [ت].

(٢) قال الرافعي: «وَإِذَا لَمْ يَجِدْ الْمَارَ سَبِيلًا سِوَاهُ؛ فَلَا يَدْفَعُ بِحَالٍ» ذَكَرَ الْإِمَامُ مِثْلَهُ، وَسَكَتَ الْجُمْهُورُ عِنْدَ تَقْيِيدِ الْمَنْعِ بِذَلِكَ، وَعَلَيْهِ يَدُلُّ الْحَدِيثُ [ت].

أَظْهَرَ الْوَجْهَيْنِ^(١)، وَلَوْ أَرْتَكَبَ مِنْهَيًّا، تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِعَمْدِهِ؛ كَالْأَثْلِ وَالْأَفْعَالِ الْكَثِيرَةِ، فَلْيَسْجُدْ عِنْدَ أَرْتِكَابِهِ سَهْوًا، وَمَوَاضِعَ السُّجُودِ سَتًّا:

(الأوّل): إِذَا قَرَأَ التَّشَهُّدَ، أَوْ الْفَاتِحَةَ فِي الْإِعْتِدَالِ مِنَ الرَّكُوعِ عَمْدًا، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَإِنْ سَهَا، سَجَدَ؛ لِأَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ تَطْوِيلِ رُكْنٍ قَصِيرٍ، وَنَقَلَ رُكْنًا، وَلَوْ وَجَدَ أَحَدَ الْمَعْنَيْنِ دُونَ الثَّانِي، فِي الْبَطْلَانِ بِعَمْدِهِ وَجْهَانٍ، فَإِنْ قُلْنَا: لَا تَبْطُلُ، فِي السُّجُودِ بِسَهْوِهِ وَجْهَانٍ.

وَالْأَظْهَرُ: أَنَّ الْجِلْسَةَ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ رُكْنٌ طَوِيلٌ^(٢).

(الثاني) مَنْ تَرَكَ أَرْبَعَ سَجَدَاتٍ مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ سَهْوًا، لَمْ يَكْفِهِ أَنْ يَقْضِيهَا فِي آخِرِ صَلَاتِهِ، بَلْ لَا يُخْتَسَبُ لَهُ مِنَ الْأَرْبَعِ إِلَّا رَكَعَتَانِ، وَلَوْ تَرَكَ مِنَ الْأُولَى وَاحِدَةً، وَمِنَ الثَّانِيَةِ ثَنَيْنِ، وَمِنَ الرَّابِعَةِ وَاحِدَةً، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ لِيَصِلْ رَكَعَتَيْنِ، فَإِنْ تَرَكَ أَرْبَعَ سَجَدَاتٍ مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ، وَلَمْ يَدِرْ مِنْ أَيْنَ تَرَكَهَا، فَعَلَيْهِ سَجْدَةٌ وَاحِدَةً، وَرَكَعَتَانِ؛ أَخَذًا بِأَشَقِّ التَّقْدِيرَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ.

(فرغ): لَوْ تَذَكَّرَ فِي قِيَامِ الثَّانِيَةِ: أَنَّهُ نَسَى سَجْدَةً وَاحِدَةً، وَلَمْ يَكُنْ قَدْ جَلَسَ بَعْدَ السَّجْدَةِ الْأُولَى، فَلْيَجْلِسْ، ثُمَّ لِيَسْجُدْ، وَالْقِيَامُ لَا يَقُومُ مَقَامَ الْجِلْسَةِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ جَلَسَ بَعْدَ السَّجْدَةِ الْأُولَى، فَيَكْفِيهِ أَنْ يَسْجُدَ عَنْ قِيَامِهِ، فَإِنْ كَانَ قَصَدَ بَيْتَكَ الْجِلْسَةَ الْأَسْتِرَاحَةَ، فِي تَأْدِي الْفَرَضِ بِنَيْةِ الثَّقَلِ وَجْهَانٍ، ثُمَّ لَا يَخْفَى، أَنَّهُ يَسْجُدُ لِلْسَهْوِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ.

(الثالث): إِذَا قَامَ إِلَى الثَّلَاثَةِ نَاسِيًا، فَإِنْ أَنْتَصَبَ، لَمْ يَعُدْ إِلَى التَّشَهُّدِ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ لَا يُقَطَعُ بِالسُّتَّةِ، فَإِنْ عَادَ عَالِمًا، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَإِنْ عَادَ جَاهِلًا، لَمْ تَبْطُلْ لَكِنْ يَسْجُدُ لِلْسَهْوِ. وَإِنْ كَانَ مَأْمُومًا، وَقَعَدَ إِمَامُهُ، جَازَ الرَّجُوعُ؛ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ^(٣)؛ لِأَنَّ الْقُدُورَةَ فِي الْجُمْلَةِ وَاجِبَةٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ التَّقَدُّمُ بِهَذَا الْقَدْرِ مُبْطِلًا، وَإِنْ تَذَكَّرَ قَبْلَ الْإِنْتِصَابِ، فَيَرْجِعُ، ثُمَّ يَسْجُدُ لِلْسَهْوِ، إِنْ كَانَ قَدْ أَنْتَهَى إِلَى حِدِّ الرَّكَعَيْنِ؛ لِأَنَّهُ زَادَ رُكُوعًا.

(الرابع): إِذَا تَشَهَّدَ فِي الْآخِرِ قَبْلَ السُّجُودِ، تَذَارَكَ السُّجُودَ، وَأَعَادَ التَّشَهُّدَ، وَسَجَدَ لِلْسَهْوِ؛ لِأَنَّهُ زَادَ فِعْودًا طَوِيلًا، وَلَوْ تَرَكَ السَّجْدَةَ الثَّانِيَةَ، وَتَشَهَّدَ، ثُمَّ تَذَكَّرَ، لَمْ يَسْجُدْ لِهَذَا السَهْوِ، لِأَنَّهُ رُكْنٌ طَوِيلٌ^(٤)، فَلَمْ يُوجَدْ إِلَّا نَقْلَ التَّشَهُّدِ، وَهُوَ غَيْرُ مُبْطِلٍ؛ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ، وَإِنْ جَلَسَ عَنْ قِيَامٍ،

(١) قال الرافعي: «للمحدث المكث في المسجد إلى قوله فيه وجهان» مكرر منه ما سبق في باب الغسل، ومنه ما سبق في الحيض. [ت]

(٢) قال الرافعي: «فإن تمهد ترك هذه الأبعاض لم يسجد على أظهر الوجهين» يقال الخلاف قولان، والأظهر عند معظم في المسألة أنه يسجد [ت].

(٣) قال الرافعي: «فإن كان مأمومًا، وقعد إمامه جاز الرجوع على أحد الوجهين»، نصب المصنف والإمام الخلاف في جواز الرجوع، ونصب كثير من الأصحاب الخلاف في وجوب الرجوع، وقالوا: الأصح الوجوب [ت]

(٤) قال الرافعي: «ولو ترك السجدة الثانية وتشهد، ثم تذكر لم يسجد لهذا السهو، لأنه ركن طويل إلى آخره» بنى نفي =

وَلَمْ يَتَشَهَّدْ، لَكِنْ طَوَّلَ سَجْدَ لِسَهْوٍ، وَإِنْ تَذَكَّرَ عَلَى الْقُرْبِ، فَلَا؛ لِأَنَّ قَدْرَ جَلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ فِي مِثْلِ هَذَا الْوَقْتِ عَمْدًا لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ.

(الْحَامِسُ): إِذَا قَامَ إِلَى الْحَامِسَةِ نَاسِيًا بَعْدَ التَّشَهُدِ، فَإِنْ تَذَكَّرَ، جَلَسَ وَسَلَّمَ، وَالْقِيَاسُ: أَنَّهُ لَا يُعِيدُ التَّشَهُدَ^(١)، وَالنَّصُّ أَنَّهُ يَتَشَهَّدُ لِرِعَايَةِ الْوَلَاءِ بَيْنَ التَّشَهُدِ وَالسَّلَامِ، وَكَئِنِّي لَا يَبْقَى السَّلَامُ فَرْدًا غَيْرَ مُتَّصِلٍ بِرُكْنٍ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ.

(السَّادِسُ): إِذَا شَكَّ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، أَخَذَ بِالْأَقْلِ^(٢) (ح)، وَسَجَدَ لِسَهْوٍ، وَلَوْ شَكَّ بَعْدَ السَّلَامِ، فَقَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَقُومَ إِلَى التَّدَاوُكِ، وَكَأَنَّهُ لَمْ يُسَلِّمْ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ بَعْدَ الْفَرَاغِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْعُسْرِ.

وَإِنْ لَمْ يَشْكُ إِلَّا بَعْدَ طُولِ الزَّمَانِ، فَالْقِيَاسُ أَنَّهُ لَا يَتَلَفَّتْ إِلَيْهِ.

(قَوَاعِدُ أَرْبَعُ):

الأُولَى: مَنْ شَكَّ فِي تَرْكِ مَأْمُورٍ، سَجَدَ لِسَهْوٍ؛ إِذِ الْأَضْلُ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ، وَإِنْ شَكَّ فِي أَرْتِكَابٍ مَنَهِيٍّ، لَمْ يَسْجُدْ؛ لِأَنَّ الْأَضْلَ الْعَدَمُ، وَلَوْ شَكَّ فِي أَنَّهُ سَجَدَ لِسَهْوٍ، أَوْ فِي أَنَّهُ سَجَدَ وَاحِدَةً، أَوْ ثِنْتَيْنِ لِسَهْوٍ، فَالْأَضْلُ الْعَدَمُ إِلَّا فِي مَسْأَلَةٍ؛ وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ شَكَّ أَنَّهُ صَلَّى ثَلَاثًا، أَوْ أَرْبَعًا، أَخَذَ بِالْأَقْلِ قِيَاسًا، وَسَجَدَ لِسَهْوٍ جَبْرًا^(٣)، وَإِنْ كَانَ الْأَضْلُ أَنَّهُ

= السجود على أن الجلسة بين السجوتين ركن طويل، وقد ثبت أن الأظهر خلافة، وعلى أحد الوجهين، وهو أن نقل

الركن الذكري عن موضعه لا يقتضي السجود على أحد الوجهين، وقد سبق أن الظاهر أنه يقتضي السجود [ت]

(١) قال الرافعي: «والقياس أنه لا يعيد التشهد» والنص أنه يعيد ذكرهما كما يذكر نص واحتمال في معاملته، وهما وجهان معروفان، وتنسب الإعادة إلى النص، والأكثرون أولوا ولم يسلموا أن الإعادة النص [ت]

(٢) قال الرافعي: «إذا شك في أثناء الصلاة أخذ بالأقل» أي في عدد الركعات وهذا معاذ على الأثر مع زيادات، وكأنه ذكره ليندرج إلى ذكر الشك بعد السلام وكان لسبيل من ترتيب الوضع الثاني [ت]

(٣) قال الرافعي: «وسجد للسهو جبراً هو ما روى عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا شك أحدكم في صلاة فليدع الشك وليين على اليقين، فإذا استيقن التمام سجد سجدة، فإن كانت صلاته تامة كانت الركعة نافلة والسجدتان، وإن كانت ناقصة تماماً لصلاته، والسجدتان يرغمان أنف الشيطان» أخرجه مسلم في «الصحیح» من حديث سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم عن عطاء، وأبو داود من رواية ابن عجلان عن زيد [ت]

من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار مرسلًا قال السيوطي في «تنوير الحوالك» (١/٨٩): قال ابن عبد البر: هكذا روى الحديث عن مالك جميع الرواه مرسلًا ولا أعلم أحداً أسنده عن مالك إلا الوليد بن مسلم فإنه وصله عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ وسلم وقد تابع مالكاً على إرساله الثوري وحفص بن ميسرة ومحمد بن جعفر وداود بن قيس وتابع الوليد على وصله جماعة عن زيد بن أسلم. ط. هـ

ويتلخص مما سبق أن كلا الطرفين صحيح المرسل والموصول أما طريق ابن عباس والذي حكم المحافظ عليه بالوهم تبعاً لابن حبان فأخرجه النسائي في الكبرى (١/٢٠٥) رقم (٥٨٣) وابن حبان =

وَقِيلَ: إِنَّ عَلَيْهِ أَنَّهُ أَدَّى الرَّابِعَةَ عَلَى تَرُدُّدٍ؛ حَتَّى لَوْ تَيَقَّنَ قَبْلَ السَّلَامِ؛ أَنَّهَا رَابِعَةٌ سَجَدَ أَيضًا.
وَقِيلَ: لَا يَسْجُدُ عِنْدَ زَوَالِ التَّرُدُّدِ.

الثَّانِيَةُ: إِذَا تَكَرَّرَ السَّهْوُ، فَيَكْفِي سَجْدَتَانِ فِي آخِرِ الصَّلَاةِ، وَإِنَّمَا يَتَعَدَّدُ سُجُودُ السَّهْوِ فِي حَقِّ الْمَسْبُوقِ (٢)، إِذَا سَجَدَ لِسَهْوِ الْإِمَامِ، فَإِنَّهُ يُعِيدُ فِي آخِرِ صَلَاةِ نَفْسِهِ؛ وَكَذَا إِذَا صَلَّوْا صَلَاةَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ بَانَ لَهُمْ بَعْدَ سُجُودِ السَّهْوِ؛ أَنَّ الْوَقْتَ خَارِجٌ تَمُمُوهَا ظَهْرًا، وَأَعَادُوا السُّجُودَ، وَلَوْ ظَنَّ الْإِمَامُ سَهْوًا، فَسَجَدَ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّ لَا سَهْوَ، فَقَدْ زَادَ سَجْدَتَيْنِ، فَيَسْجُدُ لِهَذَا السَّهْوِ سَجْدَتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ.

وَقِيلَ: هُمَا جَابِرَتَانِ لِأَنْفُسِهِمَا؛ كَشَاةٍ مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً تُزَكِّي نَفْسَهَا وَغَيْرَهَا.

(الثَّالِثَةُ) إِذَا سَهَا الْمَأْمُومُ، لَمْ يَسْجُدْ، بَلِ الْإِمَامُ يَتَحَمَّلُ عَنْهُ؛ كَمَا يَتَحَمَّلُ عَنْهُ سُجُودَ التَّلَاوَةِ، دُعَاءَ الْقُنُوتِ، وَالْجَهْرَ، وَالْقِرَاءَةَ عَنِ الْمَسْبُوقِ، وَالتَّشَهُدَ الْأَوَّلَ عَنِ الْمَسْبُوقِ بِرُكْعَةٍ، وَلَوْ سَهَا بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ لَمْ يَتَحَمَّلْهُ، وَلَوْ ظَنَّ أَنَّ الْإِمَامَ سَلَّمَ، فَقَامَ، لِيَتَذَرَكَ، ثُمَّ جَلَسَ سَلَامَ الْإِمَامِ، فَكُلُّ مَا جَاءَ

= (٤/١٥٤ - ١٥٥ - الاحسان) من طريق عبد العزيز بن محمد الداروردي قال حدثني زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس به

قال ابن حبان: وهم في هذا الاسناد الداروردي حيث قال عن ابن عباس وإنما هو عن أبي سعيد الخدري.

(١) قال الرافعي: «ولو شك أنه صلى ثلاثاً أو أربعاً أخذ بالأقل قياساً وسجد للسهو جبراً وإن كان الأصل أنه لم يزد» هذا ذهب إلى أن السجود للخبر، وليس فيه معنى معقول وهو وجه للأصحاب، والأظهر أن فيه معنى، وهو تردده في الركعة الأخيرة أنها زائدة أو أصلية والإتيان بها على التردد يوجب ضعفها [ت]

الحديث أخرجه مسلم (٤٠٠/١): كتاب المساجد: باب السهو في الصلاة الحديث (٥٧١/٨٨)، وأبو داود (٦٢١/١): كتاب الصلاة: باب إذا شك في اثنتين (١٩٧)، الحديث (١٠٢٤)، والنسائي (٢٧/٣): كتاب السهو: باب إتمام المصلي على ما ذكر إذا شك، وابن ماجه (٣٨٢/١): كتاب إقامة الصلاة: باب من شك في صلاته، الحديث (١٢١٠)، وأحمد (٨٣/٣)، وابن الجارود (٩٢): كتاب الصلاة: باب السهو، الحديث (٢٤١)، والمدارقي (٣٧١/١): كتاب الصلاة: باب صفة السهو في الصلاة، الحديث (٢٠)، والبيهقي (٣٣١/٢): كتاب الصلاة: باب من شك في صلاته، وابن أبي شيبة (١٧٥/١)، والدارمي (٣٥١/١): كتاب الصلاة: باب الرجل لا يدري أثلاثاً صلى أم أربعاً، من حديث زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، ولفظ مسلم: «إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى ثلاثاً أم أربعاً؟ فليطرح الشك وليبن على ما استيقن، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم، فإن كان صلى خمساً شفعن له صلاته، وإن كان صلى لإتمام أربعاً كانها ترغيباً للشيطان». قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص»: «واختلف فيه على عطاء بن يسار فروى مرسلًا وروى بذكر أبي سعيد فيه وروى عنه عن ابن عباس وهو وهم وقال ابن المنذر: حديث أبي سعيد أصح حديث من الباب أ. هـ أما المرسل

فأخرجه مالك في «الموطأ» (٩٥/١) كتاب الصلاة: باب إتمام المصلي ما ذكر إذا شك في صلاته (٦٢) وأبو داود (٣٣٥/١) كتاب الصلاة: باب إذا شك في الثنتين والثلاث... (١٠٢٧)

(٢) قال الرافعي: «وإنما يتعدد سجود السهو من حق المسبوق إلى آخره» صورة معادة من بعد، وإنما يتعدد سجود السهو والفرض عدة ههنا من صور التعدد [ت]

بِهِ سَهْوٌ، وَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ، فَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ، فَلَيْتَدَارِكِ الْآنَ، وَإِنْ تَذَكَّرَ فِي الْقِيَامِ أَنَّ الْإِمَامَ لَمْ يَتَحَلَّلْ، فَلْيَرْجِعْ إِلَى الْقُعُودِ، أَوْ لِيَنْتَظِرْ قَائِمًا سَلَامَهُ ثُمَّ لِيَسْتَغْلِبَ بِقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ بَعْدَهُ.

(الرَّابِعَةُ): يَسْجُدُ الْمَأْمُومُ مَعَ الْإِمَامِ، إِذَا سَجَدَ لِسَهْوِهِ (ح)، فَإِنْ تَرَكَ الْإِمَامُ، سَجَدَ الْمَأْمُومُ عَلَى النَّصِّ؛ لِأَجْلِ سَهْوِ (ز) الْإِمَامِ، وَلَوْ سَجَدَ الْمَسْبُوقُ مَعَ الْإِمَامِ، فَهَلْ يُعِيدُ فِي آخِرِ صَلَاةِ نَفْسِهِ؟ فِيهِ قَوْلَانِ يَلْتَفِتَانِ إِلَى أَنَّهُ يَسْجُدُ لِسَهْوَةٍ أَوْ لِمُتَابَعَتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْجُدِ الْإِمَامُ، سَجَدَ فِي آخِرِ صَلَاةِ نَفْسِهِ؛ عَلَى النَّصِّ، وَسَهْوِ الْإِمَامِ قَبْلَ أَقْتِدَائِهِ يَلْحَقُهُ؛ عَلَى الْأَظْهَرِ؛ كَمَا بَعْدَ أَقْتِدَائِهِ.

أَمَّا مَحَلُّ الشُّجُودِ وَكَيْفِيَّتُهُ، فَهَمَا سَجْدَتَانِ (ح م) قَبْلَ السَّلَامِ، عَلَى الْقَوْلِ الْجَدِيدِ، فَإِنْ سَلَّمَ عَامِدًا قَبْلَ الشُّجُودِ، فَقَدْ قَوَّتَ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِنْ سَلَّمَ نَاسِيًا، فَطَالَ الزَّمَانُ، فَقَدْ فَاتَتْ، وَإِنْ تَذَكَّرَ عَلَى الْقُرْبِ فَإِنْ عَنَّ لَهُ أَلَّا يَسْجُدَ، فَقَدْ جَرَى السَّلَامُ مُحَلَّلًا، وَإِنْ عَنَّ لَهُ أَنْ يَسْجُدَ، عَادَ إِلَى الصَّلَاةِ؛ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ، وَبَانَ أَنَّ السَّلَامَ لَمْ يَكُنْ مُحَلَّلًا.

(السَّجْدَةُ الثَّانِيَةُ): سَجْدَةُ التَّلَاوَةِ، وَهِيَ مُسْتَحَبَّةٌ فِي أَرْبَعِ عَشْرَةَ آيَةً (م و)، وَلَا سَجْدَةَ فِي «ص» (ح م)، وَفِي الْحَجِّ سَجْدَتَانِ (م)، ثُمَّ هِيَ عَلَى الْقَارِيءِ وَالْمُسْتَمِعِ جَمِيعًا، فَإِنْ سَجَدَ الْقَارِيءُ، تَأَكَّدَ الْأَسْتِخْبَابُ عَلَى الْمُسْتَمِعِ، وَإِنْ كَانَ فِي الصَّلَاةِ، سَجَدَ لِقِرَاءَةِ نَفْسِهِ، إِنْ كَانَ مُنْفَرِدًا، أَوْ لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ إِنْ سَجَدَ إِمَامُهُ، وَلَا يَسْجُدُ (ح) لِقِرَاءَةِ غَيْرِ الْإِمَامِ، وَمَنْ قَرَأَ آيَةً فِي مَجْلِسٍ مَزْتَبِنٍ، هَلْ تُشْرَعُ السَّجْدَةُ الثَّانِيَةُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ، ثُمَّ الصَّحِيحُ أَنَّ هَذِهِ سَجْدَةٌ فَوْدَةٌ^(١)، إِنْ كَانَتْ تَفْتَقِرُ إِلَى شُرَايِطِ الصَّلَاةِ، وَيُسْتَحَبُّ قَبْلَهَا تَكْبِيرَةٌ مَعَ رَفْعِ الْيَدَيْنِ، إِنْ كَانَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ، وَدُونَ الرَّفْعِ، إِنْ كَانَ فِي الصَّلَاةِ.

وَقِيلَ: يَجِبُ التَّحَرُّمُ وَالتَّحَلُّلُ وَالتَّشَهُدُ.

وَقِيلَ: يَجِبُ التَّحَرُّمُ وَالتَّحَلُّلُ دُونَ التَّشَهُدِ.

وَقِيلَ: لَا يَجِبُ إِلَّا التَّحَرُّمُ.

(فَوْزُ): الْأَصْحَحُ أَنَّ هَذِهِ السَّجْدَةَ إِذَا فَاتَتْ وَطَالَ الْفَضْلُ، لَا تُقْضَى^(٢)؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَقَرَّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِسَجْدَةِ ابْتِدَاءٍ؛ كَصَّلَاةِ الْكُسُوفِ وَالْأَسْتِسْقَاءِ؛ بِخِلَافِ النَّوَافِلِ الرَّوَاطِبِ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ يَتَقَرَّبُ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ بِهَا ابْتِدَاءً.

(السَّجْدَةُ الثَّلَاثَةُ): سَجْدَةُ (ح) الشُّكْرِ، وَهِيَ سُنَّةٌ عِنْدَ هُجُومِ نِعْمَةٍ، أَوْ أَنْدِفَاعِ بَلِيَّةٍ، لَا عِنْدَ اسْتِمْرَارِ نِعْمَةٍ، وَيُسْتَحَبُّ الشُّجُودُ بَيْنَ يَدَيْ الْفَاسِقِ شُكْرًا عَلَى دَفْعِ الْمَعْصِيَةِ وَتَنْبِيهَا لَهُ، وَإِنْ سَجَدَ، إِذَا رَأَى الْمُتَبَلِّغَ، فَلْيَكْتُمْهُ؛ كَيْلًا يَتَأَذَى، وَهَلْ يُوَدَّى سُجُودَ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ عَلَى الرَّاحِلَةِ فِيهِ وَجْهَانِ.

(١) قال الرافعي: «ثم الصحيح أن هذه سجدة فردة» يعني أنها لا تغتفر إلى تحرم وتحلل والأظهر عند الأكثرين افتقارها إلى التحرم والتحلل، وهذا قوله، ويجب التحرم والتحلل دون التشهد [ت]

(٢) قال الرافعي: «الأصح أن هذه السجدة إذا فاتت وطال الفصل لا تقضى» أي من الطرفين وإذا قلنا: يتقرب بها إلى الله تعالى ابتداء فيكون القضاء على الخلاف في أن النوافل هل تقضى [ت]

(البَابُ السَّابِعُ: فِي صَلَاةِ التَّطَوُّعِ^(١)، وَفِيهِ فَصْلَانِ)

(الأوَّلُ: فِي الرُّوَاتِبِ)، وَهِيَ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، رَكْعَتَانِ قَبْلَ الصُّبْحِ، وَرَكْعَتَانِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَهُ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَالْوَتْرُ رَكْعَةٌ وَرَادَ بَعْضُهُمْ أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ قَبْلَ الْعَصْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، فَصَارَ سَبْعَ عَشْرَةَ، أَمَّا الْوَتْرُ، فَسَنَّهُ (ح)، وَعَدَّدَهُ مِنَ الْوَاحِدِ إِلَيَّ إِحْدَى عَشْرَةَ بِالْأَوْتَارِ، وَفِي جَوَازِ الزِّيَادَةِ عَلَيْهِ تَرَدَّدٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْقَلْ، وَإِذَا زَادَ عَلَى الْوَاحِدَةِ، فَيَتَشَهَّدُ تَشَهَّدَيْنِ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ؛ عَلَى وَجْهِهِ، وَتَشَهَّدًا وَاحِدًا فِي الْأَخِيرَةِ؛ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي، وَهُمَا مَنْقُولَانِ، وَالْكَلَامُ فِي الْأَوَّلَى، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ ثَلَاثَةَ مَفْضُولَةٍ أَفْضَلُ مِنْ ثَلَاثَةِ مَوْصُولَةٍ، وَأَنَّ الثَّلَاثَةَ الْمَوْصُولَةَ أَفْضَلُ مِنْ رَكْعَةٍ فَرَدَّةٍ، وَمَنْ شَرَطَ الْوَتْرَ أَنْ يُوتَرَ مَا قَبْلَهُ، وَلَا يَصِيحُ (ح) قَبْلَ الْفَرَضِ، وَفِي صِحَّتِهِ بَعْدَ الْفَرَضِ، وَقِيلَ التَّقْلِيلُ وَجْهَانِ، وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ الْوَتْرُ آخِرَ تَهْجُدِهِ^(٢) بِاللَّيْلِ، وَيُشَبَّهُ أَنْ يَكُونَ الْوَتْرُ هُوَ التَّهْجُدُ^(٣)، وَيَسْتَحَبُّ الْقَنُوتُ فِي التَّصْفِ الْأَخِيرِ مِنْ رَمَضَانَ.

(الفَصْلُ الثَّانِي: فِي غَيْرِ الرُّوَاتِبِ)، وَمَا شُرِعَتِ الْجَمَاعَةُ فِيهَا؛ كَالْعِيدَيْنِ، وَالْحُسُوفَيْنِ، وَالْإِسْتِسْقَاءِ، فَهِيَ أَفْضَلُ مِنَ الرُّوَاتِبِ^(٤)، وَمِنْ صَلَاةِ الصُّحَى، وَرَكْعَتِي التَّحِيَّةِ، وَرَكْعَتِي الطَّوَافِ، ثُمَّ أَفْضَلُهَا صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ، ثُمَّ الْحُسُوفَيْنِ، وَأَفْضَلُ الرُّوَاتِبِ الْوَتْرُ وَرَكْعَتَا الْفَجْرِ، وَفِيهِمَا قَوْلَانِ، وَيَسْتَحَبُّ الْجَمَاعَةُ فِي التَّرَاوِيحِ تَأْسِيًا بِعَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٥).

(١) التطوع: فعل الطاعة من غير وجوب، والتطوع بالشيء: التبرع، ومنه المَطْوَعَةُ الذين يتطوعون بالجهاد.

ينظر النظم المستعذب ٨٩/١

(٢) قال الرافعي: «والمستحب أن يكون بالوتر آخر تهجده» في قوله: «آخر تهجده» ما يغنى عن قوله «بالليل» [ت]

(٣) قال الرافعي: «ويشبه أن يكون الوتر هو التهجد» الأظهر والأوفق لما ذكره في أول النكاح أن الوتر والتهجد

متغايران [ت]

(٤) قال الرافعي: «وما شرعت الجماعة فيها كالعديدين والكسوفين والاستسقاء، فهو أفضل من الرواتب» قضية هذا

اللفظ أن تكون التراويح أفضل من الرواتب؛ لأن الجماعة مشروعة من التراويح على الأظهر، وهو وجه

للأصحاب، والأظهر أن الرواتب أفضل من التراويح؛ لأن النبي ﷺ - واطب على الرواتب [ت]

(٥) قال الرافعي: «ويستحب الجماعة في التراويح تأسيًا بعمر رضى الله عنه»، وقيل قولان وقيل وجهان [ت]

(٦) قال الرافعي: «عمر بن الخطاب رضى الله عنه» أبو حفص بن الخطاب بن ثعلبة بن عبد العزى بن رباح بن عبد الله

ابن قُرْظِ بْنِ وَرْزَاحِ بْنِ عَدَى بْنِ كَعْبِ بْنِ لُؤَى الْعَدَوِيِّ الْقُرَشِيِّ يَلْتَقِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ كَعْبِ بْنِ لُؤَى بِشْرِهِ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْجَنَّةِ أَعَزَّ اللَّهُ بِهِ الدِّينَ وَاسْتَبْشَرَتِ الْمَلَائِكَةُ بِإِسْلَامِهِ وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ آمَنَ سَمِيَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَبِهِ تَمَّ

الْمُسْلِمُونَ أَرْبَعِينَ، وَكَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَقُولُ: «كَانَ إِسْلَامُ عَمْرِو فَتَحًا، وَإِمَارَتُهُ رَحْمَةً» وَبَقِيَ فِي الْخِلَافَةِ عَشْرَ سِنِينَ

وَأَشْهَرُ فَقَلْتَهُ أَبُو لَوْلُؤَةَ غَلَامٌ مَغْبِرَةٌ بَنَ شُعْبَةَ لِأَرْبَعِ لَيَالٍ بَقِيَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ [ت]

تنظر ترجمته في تاريخ الدوري ٢/٤٢٧؟ طبقات خليفة ٢٢؟ علل ابن المدني ٤٠، ٤١؟ فضائل الصحابة

٢٤٤/١، ٢٣٣٥؟ تاريخ البخاري الكبير في ١٩٥٢؟ تاريخ البخاري الصغير ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٥٧؟ الفضاة لوكيع =

وَقِيلَ: الْإِنْفِرَادُ بِهِ أَوْلَى؛ لِإِعْدِهِ عَنِ الرَّيَاءِ^(١)، ثُمَّ التَّطَوُّعَاتُ لَا حَضَرَ لَهَا، فَإِنْ تَحَرَّمَ بِرُكْعَةٍ وَاحِدَةٍ، جَازَ لَهُ أَنْ يُتِمَّهَا عَشْرًا فَصَاعِدًا، وَإِنْ تَحَرَّمَ بِعَشْرِ، جَازَ لَهُ الْأَقْصَارُ عَلَى وَاحِدَةٍ، وَلَهُ أَنْ يَتَشَهَّدَ بَيْنَ كُلِّ رُكْعَتَيْنِ، أَوْ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ، إِنْ شَاءَ^(٢)، وَالْأَحَبُّ مَنِّي مَنِّي^(٣)، وَأُظْهِرُ الْأَقْوَالَ أَنَّ التَّوَافِلَ الْمُؤَقَّتَةَ تُقْضَى (ح م)؛ كَمَا تُقْضَى الْفَرَائِضُ، وَرُكْعَتَا الصُّبْحِ بَعْدَ فَرَضِ الصُّبْحِ آدَاءً، وَلَيْسَ بِقِضَاءٍ.

١/ ٩١٠٥ الجرح والتعديل ت ٥٥٨؟ الإستيعاب ٣/ ١١٤٤؟ الجمع لابن القيسراني ١/ ٣٣٨ السلفي ٨٠ - ٩٣؟ المنتظم له ٣/ ٥، ٨٨ أسد الغابة ٤/ ٥٣؟ الكاشف ت ٤١٠٥؟ تجريد أسماء الصحابة ت ٤٢٩٠؟ غاية النهاية ٥٩١؟ تهذيب التهذيب ٧/ ٤٣٨ - ٤٤١ الإصابة ت (٥٧٣٦)؟ التقريب ٢/ ٥٤؟ خلاصة الخرجي ت ٥١٤٩؟ شندات الذهب ١/ ١٦، ١٩

- (١) قال الرافعي: «وقيل الإنفراد به أفضل لبعده عن الرياء» هو قول [ت]
 (٢) قال الرافعي: «له أن يتشهد بين كل ركعتين، وفي كل ركعة إن شاء» تجويز التشهد في كل ركعة لا يكاد يوجد إلا للإمام، وصاحب الكتاب، وفي كلام غيرهما ما يقتضي . . . [ت]
 (٣) أي: إثنتين إثنتين وهو معدول عن ثان ينظر النظم المستعذب ١/ ٩٠

كِتَابُ الصَّلَاةِ بِالْجَمَاعَةِ، وَفِيهِ ثَلَاثَةُ فُصُولٍ

(الأول: في فصلها)، وَهِيَ مُسْتَحَبَّةٌ، وَلَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ، إِلَّا فِي الْجُمُعَةِ، وَلَا فَرَضَ كِفَايَةٍ؛ عَلَى الْأَظْهَرِ، وَتُسْتَحَبُّ لِلنِّسَاءِ (ح)، وَالْفِعْلُ فِي الْجَمْعِ الْكَثِيرِ أَفْضَلُ، إِلَّا إِذَا تَعَطَّلَ فِي جَوَارِهِ مَسْجِدٌ، فَاخْتِيارُهُ أَفْضَلُ، وَفَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ لَا تَخْضَلُ إِلَّا بِإِذْرَاكِ رَكْعَةٍ مَعَ الْإِمَامِ^(١)، وَفَضِيلَةُ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى لَا تَخْضَلُ إِلَّا بِشُهُودِ تَحْرِيمَةِ الْإِمَامِ وَاتِّبَاعِهِ عَلَى الْأَصَحِّ، وَمَهْمَا أَحْسَنَ الْإِمَامُ بِدَاخِلٍ، فَفِي اسْتِحْبَابِ الْإِنْتِظَارِ؛ لِيُدْرِكَ الدَّاخِلُ الرُّكُوعَ قَوْلَانِ^(٢)، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَطْوَلَ، وَلَا أَنْ يُمَيِّزَ بَيْنَ دَاخِلٍ وَدَاخِلٍ، وَمَنْ صَلَّى مُنْفَرِداً، فَأَذْرَكَ جَمَاعَةً يُسْتَحَبُّ لَهُ إِعَادَتُهَا، ثُمَّ يَحْتَسِبُ اللَّهُ تَعَالَى أَيُّهُمَا شَاءَ^(٣)، وَلَا رُخْصَةَ لَهُ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ إِلَّا بِعُذْرٍ عَامٍّ؛ كَالْمَطَرِ وَالرَّيْحِ الْعَاصِفَةِ بِاللَّيْلِ، أَوْ عُذْرٍ خَاصٍّ مِثْلَ أَنْ يَكُونَ مَرِيضاً، أَوْ مُمَرِّضاً، أَوْ خَائِفاً مِنَ السُّلْطَانِ، أَوْ مِنَ الْغَرِيمِ، وَهُوَ مَعْسِرٌ، أَوْ كَانَ عَلَيْهِ قِصَاصٌ يَرْجُو الْعَفْوَ عَنْهُ، أَوْ كَانَ حَاقِنًا، أَوْ جَائِعًا، أَوْ عَارِيًا.

الفصل الثاني: في صفات الأئمة

وَكُلُّ مَنْ لَا يَصِحُّ صَلَاتُهُ صِحَّةً تُغْنِيهِ عَنِ الْقَضَاءِ، فَلَا يَصِحُّ أَلْفِتْدَاءُ بِهِ، وَمَنْ صَحَّتْ صَلَاتُهُ، صَحَّ أَلْفِتْدَاءُ بِهِ، إِلَّا أَلْفِتْدَاءَ الْقَارِيءِ بِالْأُمِّيِّ؛ عَلَى الْقَوْلِ الْجَدِيدِ، وَمَنْ لَا يُحْسِنُ حَرْفًا مِنَ الْفَاتِحَةِ، وَالْمَأْمُومُ يُحْسِنُهُ، فَهُوَ أُمِّيٌّ فِي حَقِّهِ، وَيَجُوزُ أَلْفِتْدَاءُ بِمِثْلِهِ، وَلَا يَصِحُّ أَلْفِتْدَاءُ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ وَلَا بِالْخُنْثَى، وَلَا أَلْفِتْدَاءَ الْخُنْثَى بِالْخُنْثَى، وَيَصِحُّ أَلْفِتْدَاءُ الْمَرْأَةِ بِالْخُنْثَى وَبِالرَّجُلِ، فَإِنْ أَلْفِتْدَى الرَّجُلُ بِخُنْثَى، فَبَانَ بَعْدَ الْفَرَاغِ كَوْنُهُ رَجُلًا، وَجَبَ الْقَضَاءُ؛ عَلَى الْأَظْهَرِ الْقَوْلَيْنِ؛ لَوْجُودِ التَّرَدُّدِ فِي نَفْسِ الصَّلَاةِ، وَلَوْ بَانَ بَعْدَ الْفَرَاغِ كَوْنُهُ أُمِّيًّا أَوْ مُحَدَّثًا أَوْ جُنْبًا، فَلَا قَضَاءَ^(٤) (ح)، وَلَوْ بَانَ كَوْنُهُ أُمْرَأَةً، أَوْ كَافِرًا^(٥)، وَجَبَ الْقَضَاءُ؛ لِأَنَّ لَهُمَا عِلْمًا، وَلَوْ بَانَ كَوْنُهُ زَنْدِيقًا، فَوَجَّهَانَ، وَيَصِحُّ أَلْفِتْدَاءُ بِالصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ وَالْأَعْمَى، وَهُوَ أَوْلَى (ح) مِنَ الْبَصِيرِ؛ لِأَنَّهُ أَخْشَعٌ، وَالْأَفْقَهُ الصَّالِحُ الَّذِي يُحْسِنُ الْفَاتِحَةَ أَوْلَى مِنَ الْأَقْرَبِ وَالْأَوْرَعِ وَالْأَسَنِّ وَالنَّسِيبِ وَفِي الْأَسَنِّ وَالنَّسِيبِ قَوْلَانِ؛ لِتَقَابُلِ الْفَضِيلَةِ، وَإِذَا تَسَاوَتِ الصِّفَاتُ، قَدَّمَ يُحْسِنُ الْوَجْهَ وَنِظَافَةَ الثَّوْبِ، وَأَمَّا بِأَعْتَابِ الْمَكَانِ، فَالْوَالِي أَوْلَى مِنَ الْمَالِكِ، وَالْمَالِكُ

- (١) قال الرافي: «وفضيلة الجماعة لا تحصل إلا بإدراك ركعة مع الإمام» هذا وجه وجواب الجمهور أنها تحصل بإدراك الإمام في التشهد الأخير [ت]
- (٢) قال الرافي: «وفي استحباب الانتظار ليدرك الداخل الركوع قولان» وضع القولين في أنه هل يستحب الانتظار؟ وهو طريق للأصحاب وجعل الأكثرين القولين في أنه هل يكره الانتظار؟
- (٣) الرافي: «ومن صلى منفرداً ثم أدرك جماعة يستحب له إعادتها، ويحتسب الله أيهما شاء» هذا هو القول القديم، والجديد أن الفريضة هي الأولى [ت].
- (٤) قال الرافي: «لو بان بعد الفراغ كونه أمياً ومحدثاً أو جنباً، فلا قضاء» الأشبه سياق الأكثرين، وهو المذكور في «التهذيب» أنه يجب القضاء إذا بان أمياً لظهور نقصاته [ت].
- (٥) قال الرافي: «كما لو بان كافراً أو امرأة» وهو أولى من البصير هذا وجه، والأظهر التسوية بين الأعمى والبصير [ت]

أُولَى مِنْ غَيْرِهِ، وَالْمَكْتَرِي أُولَى مِنَ الْمَكْرِي، وَالْمَعِيرُ أُولَى مِنَ الْمُسْتَعِيرِ (ح م) وَالسَّيِّدُ أُولَى مِنَ الْعَبْدِ
السَّاكِنِ.

(الفصل الثالث: في شرائط القدوة)

وَيَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى شُرُوطِ سِتَّةٍ:

(الأول): الْأَيْ يَقَدَّمَ فِي الْمَوْقِفِ عَلَى الْإِمَامِ، فَإِنْ فَعَلَ، لَمْ تَنْعَقِدْ (م و) صَلَاتُهُ، وَالْأَحَبُّ أَنْ
يَتَخَلَّفَ، وَلَوْ سَاوَاهُ، فَلَا بَأْسَ، ثُمَّ إِنْ أُمَّ بِائْتِنِينَ، اضْطَفًا خَلْفَهُ، وَإِنْ أُمَّ بِوَاحِدٍ وَقَفَّ عَلَى يَمِينِهِ،
وَالْخُنْثَى يَقِفُ خَلْفَ الرَّجُلِ، وَالْمَرَاةُ خَلْفَ الْخُنْثَى، وَيَكْرَهُ أَنْ يَقِفَ الْمُقْتَدِي مُنْفَرِدًا، بَلْ يُسْتَحَبُّ أَنْ
يَدْخُلَ الصَّفَّ أَوْ يَجُرَّ إِلَى نَفْسِهِ وَاحِدًا، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ، صَحَّتْ صَلَاتُهُ مَعَ الْكِرَاهِيَةِ، وَإِنْ تَقَابَلَ الْإِمَامُ
وَالْمَأْمُومُ دَاخِلَ الْكَعْبَةِ، فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ كَانَ الْمَأْمُومُ أَقْرَبَ إِلَى الْجِدَارِ فِي جِهَةِ مِنَ الْإِمَامِ، فَفِيهِ وَجْهٌ؛
أَنَّهُ لَا يَصِحُّ.

(الشَّرْطُ الثَّانِي): الْأَجْتِمَاعُ فِي الْمَوْقِفِ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ؛ إِمَّا بِمَكَانٍ جَامِعٍ؛ كَالْمَسْجِدِ، فَلَا
يُضْرُّ فِيهِ التَّبَاعُدُ، وَأَخْتِلَافُ الْبِنَاءِ، أَوْ بِالْتَّقَارُبِ؛ كَقَدْرِ غَلْوَةِ سَهْمٍ، يُسْمَعُ فِيهَا صَوْتُ الْإِمَامِ فِي
السَّاحَاتِ الْمُنْسَبِطَةِ، مُلْكًا كَانَ أَوْ وَقْفًا، أَوْ مَوَاتًا مَنِيئًا أَوْ غَيْرَ مَبْنِيٍّ، وَإِمَّا بِاتِّصَالِ مُحْسُوسٍ عِنْدَ
أَخْتِلَافِ الْبِنَاءِ؛ إِذَا وَقَفَ فِي بَيْتٍ آخَرَ عَلَى يَمِينِ الْإِمَامِ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ اتِّصَالِ الصَّفِّ بِتَوَاضُلِ الْمَنَابِغِ،
وَلَوْ وَقَفَ فِي غُلْوٍ، وَالْإِمَامُ فِي سُفْلٍ، فَالِاتِّصَالُ بِمُوازاةِ رَأْسِ أَحَدِهِمَا رُكْبَةَ الْآخَرِ^(١)، وَإِنْ وَقَفَ فِي
بَيْتٍ آخَرَ، خَلْفَ الْإِمَامِ، فَالِاتِّصَالُ بِتَلَاخُقِ الصُّفُوفِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ وَذَلِكَ كَافٍ؛ عَلَى أَصَحِّ
الْوَجْهِينِ، فَإِنْ زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ، لَمْ تَصِحَّ الْقُدُوةُ؛ عَلَى أَظْهَرِ الْوَجْهِينِ.

(فَرْعٌ): لَوْ كَانَ الْإِمَامُ فِي الْمَسْجِدِ، وَالْمَأْمُومُ فِي مَوَاتٍ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَائِلًا، صَحَّ عَلَى غَلْوَةِ
سَهْمٍ، وَلَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا حَائِلٌ أَوْ جِدَارٌ، لَمْ يَصِحَّ، وَإِنْ كَانَ مُشَبَّكَ أَوْ بَابٌ مَزْدُودٌ غَيْرُ مُغْلَقٍ، فَوَجْهَانِ،
وَلَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا شَارِعٌ مَطْرُوقٌ أَوْ نَهْرٌ لَا يَحُوضُهُ إِلَّا السَّابِغُ، فَوَجْهَانِ.

(الثَّالِثُ): نِيَّةُ الْاِقْتِدَاءِ، فَلَوْ تَابَعَ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَلَا يَجِبُ تَعْيِينُ الْإِمَامِ، وَلَكِنْ لَوْ
عَيَّنَ، فَأَخْطَأَ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَلَا يَجِبُ مُوَافَقَةُ نِيَّةِ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ، بَلْ يَقْتَدِي (ح م و) فِي الْفَرَضِ
بِالتَّمَلُّقِ، وَفِي الْأَدَاءِ بِالْقَضَاءِ وَعَكْسِهِمَا، وَلَا تَجِبُ نِيَّةُ الْإِمَامَةِ عَلَى الْإِمَامِ، وَإِنْ أَقْتَدَى (ح) بِهِ النَّسَاءُ،
فَلَوْ أَخْطَأَ فِي تَعْيِينِ الْمُقْتَدِي، لَمْ يَضُرَّ؛ لِأَنَّ أَصْلَ النِّيَّةِ غَيْرٌ وَاجِبٌ عَلَيْهِ.

(الرَّابِعُ): تَوَافُقُ نَظْمِ الصَّلَاتَيْنِ، فَلَا يَقْتَدِي فِي الظُّهْرِ بِصَلَاةِ الْجَنَازَةِ، وَصَلَاةِ الْخُسُوفِ، وَيَقْتَدِي
فِي الظُّهْرِ بِالصُّبْحِ، ثُمَّ يَقُومُ عِنْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ كَالْمَسْبُوقِ، فَإِنْ أَقْتَدَى فِي الصُّبْحِ بِالظُّهْرِ، صَحَّ؛ عَلَى

أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ^(١)، ثُمَّ يَتَخَيَّرُ عِنْدَ قِيَامِ الْإِمَامِ إِلَى الثَّالِثَةِ بَيْنَ أَنْ يَسْلُمَ أَوْ يَنْتَظِرَ الْإِمَامَ إِلَى الْآخِرِ.

(الخامسُ): الْمُوَافَقَةُ، وَهُوَ الْأَيْ يَسْتَيْغَلُ بِمَا تَرَكَهُ الْإِمَامُ مِنْ سُجُودِ التَّلَاوَةِ، أَوْ التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ، وَلَا بَأْسَ بِإِنْفِرَادِهِ بِحِلْسَةِ الْأَسْتِرَاحَةِ، وَالْقُنُوتِ، إِنْ لَحِقَ الْإِمَامَ فِي السُّجُودِ.

(السادسُ): الْمَتَابَعَةُ؛ فَلَا يَتَقَدَّمُهُ، وَلَا بَأْسَ بِالْمَسَاقَاةِ إِلَّا فِي التَّكْبِيرِ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ التَّأخِيرِ، وَالْأَحَبُّ التَّخَلُّفُ فِي الْكُلِّ مَعَ سُزْعَةِ اللَّحُوقِ، فَإِنْ تَخَلَّفَ بِرُكْنٍ، لَمْ يَنْطَلِ، وَإِنْ تَخَلَّفَ بِرُكْنَيْنِ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ بَطَلَ (ز)، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِذَا رَكَعَ قَبْلَ أَنْ يَبْتَدِيَءَ الْإِمَامُ الْهُوْيَّ إِلَى السُّجُودِ، لَمْ يَنْطَلِ، وَإِنْ أَبْتَدَأَ الْهُوْيَ، لَمْ يَنْطَلِ أَيْضًا؛ عَلَيَّ وَجْهِ؛ لِأَنَّ الْأَعْتِدَالَ لَيْسَ رُكْنًا مَقْصُودًا، فَإِنْ لَابَسَ الْإِمَامُ السُّجُودَ قَبْلَ رُكُوعِهِ بَطَلَ، وَالتَّقَدُّمُ كَالْتَّخَلُّفِ.

وَقِيلَ: يَنْطَلِ، وَإِنْ كَانَ بِرُكْنٍ وَاحِدٍ.

(فُرُوعُ): الْمَسْبُوقُ يَنْبَغِي أَنْ يَكْبَرَ لِلْعُقْدِ ثُمَّ لِلْهُوْيِ، فَإِنْ أَقْتَصَرَ عَلَى وَاحِدٍ، جَازَ، إِلَّا إِذَا قَصَدَ بِهِ الْهُوْيَ، فَإِنْ أَطْلَقَ، فَفِيهِ تَرَدُّدٌ^(٢) لِتَعَارُضِ الْفَرِيئَةِ، وَلَوْ نَوَى قَطْعَ الْقُدْوَةِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، فَفِي بَطْلَانِ صَلَاتِهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ^(٣)؛ يَمَرُوقُ الثَّلَاثُ بَيْنَ الْمَعْذُورِ وَغَيْرِ الْمَعْذُورِ، وَعَلَى كُلِّ قَوْلٍ؛ إِذَا أَخَذَتِ الْإِمَامَ، لَمْ تَبْطُلِ (ح) صَلَاةُ الْمَأْمُومِ، وَالْمُنْفَرِدُ إِذَا اهْتَدَى فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ، لَمْ يَجُزْ؛ فِي الْجَدِيدِ^(٤)، وَإِذَا شَكَّ الْمَسْبُوقُ أَنَّ الْإِمَامَ هَلْ رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ رُكُوعِهِ، فَفِي إِذْرَاكِهِ قَوْلَانِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ كَوْنُهُ لَمْ يَذْرُكْ، وَيُعَارِضُهُ أَنَّ الْأَصْلَ أَنَّهُ لَمْ يَزِفِعْ رَأْسَهُ، وَالْمَسْبُوقُ عِنْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ يَقُومُ مِنْ غَيْرِ تَكْبِيرٍ؛ عَلَيَّ النَّصُّ^(٥).

(١) قال الرافعي: «فالاتصال بموازة رأس أحدهما ركبة الآخر» لم يعتبره الأكثرون وقالوا: «إذا حاذى شيء من بدن هذا بدن ذاك حصل الاتصال» [ت].

(٢) قال الرافعي: «فإن اقتدى في الصبح للظهر صح على أحد القولين» قيل: هما وجهان [ت].

(٣) قال الرافعي: «إذا قصد به الهوى فإن أطلق ففيه تردد» قولان ويقال: قول منصوص ووجه [ت].

(٤) قال الرافعي: «ولو نوى قطع القدوة في أثناء الصلاة، ففي بطلان صلاته ثلاثة أقوال» هذا ذهب إلى إثبات الخلاف فيما إذا قطع القدوة بعذر وغير عذر، وهي طريق للأصحاب والصحيح تخصيص الخلاف بما إذا قطعها من غير عذر فأما المعذور فله قطع القدوة بلا خلاف [ت].

(٥) قال الرافعي: «والمنفرد إذا اقتضى في أثناء صلاته لم يجز في الجديد» الظاهر الجواز، وقد قيل في جوازه قولان. من الجديد، وليس الجديد مقصوراً على المنع [ت].

(كِتَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ، وَفِيهِ بَابَانِ):

(الأول: في القصرِ)، وَهُوَ رُخْصَةٌ عِنْدَ وُجُودِ السَّبَبِ وَالْمَحَلِّ وَالشَّرْطِ:

(الأول): السَّبَبُ؛ وَهُوَ كُلُّ سَفَرٍ طَوِيلٍ مُبَاحٍ (ح)، وَالْمُرَادُ بِالسَّفَرِ رِبْطُ الْقَصْدِ بِمَقْصِدٍ مَعْلُومٍ، فَالْهَائِمُ لَا يَتَرَخَّصُ، وَإِنَّمَا يَتَرَخَّصُ الْمَسَافِرُ عِنْدَ مُجَاوِزَةِ الشُّورِ أَوْ عُمُرَانِ الْبَلَدِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ سُورٌ، وَإِنْ لَمْ يَجَاوِزِ الْمَزَارِعَ وَالْبَسَاتِينَ، وَيُشْتَرَطُ مُجَاوِزَتُهَا عَلَى سُكَّانِ الْقَرَايَا، أَعْنِي الْمَزَارِعَ الْمُحَوَّطَةَ^(١)، وَعَلَى النَّازِلِ فِي الْوَادِي؛ أَنْ يَخْرُجَ عَنِ غَرْضِ الْوَادِي، أَوْ يَهْبِطَ إِنْ كَانَ عَلَى رِبْوَةٍ، أَوْ يَصْعَدَ إِنْ كَانَ فِي وَهْدَةٍ، أَوْ يَجَاوِزَ الْخِيَامَ، إِنْ كَانَ فِي حِلَّةٍ.

فَإِنْ رَجَعَ الْمَسَافِرُ لِأَخْذِ شَيْءٍ نَسِيَهُ، لَمْ يَقْصُرْ فِي رُجُوعِهِ إِلَى وَطَنِهِ إِلَّا إِذَا رَجَعَ إِلَى بَلَدٍ كَانَ بِهَا غَرِيبًا، فَأَظْهَرَ الْوَجْهَيْنِ؛ أَنَّهُ يَتَرَخَّصُ، وَإِنْ كَانَ قَدْ أَقَامَ بِهَا، ثُمَّ نَهَيْتُهُ سَفَرَهُ بِالْعُودِ إِلَى عُمُرَانِ الْوَطَنِ، أَوْ بِالْعَزْمِ عَلَى الْإِقَامَةِ مُطْلَقًا، أَوْ مَدَّةً تَزِيدُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لَيْسَ فِيهَا يَوْمُ الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ، فَإِنْ كَانَ لَهُ فِي الْبَلَدِ غَرْضٌ، يَغْلَمُ أَنَّهُ لَا يَنْتَهِزُ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، فَهُوَ مُقِيمٌ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْغَرْضُ قِتَالًا، فَيَتَرَخَّصُ؛ عَلَى أَظْهَرِ الْقَوْلِينَ^(٢)؛ لِإِعْمَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَسَلَّمَ ذَلِكَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا^(٣)، وَهَلْ يَزِيدُ عَلَى تِلْكَ الْمَدَّةِ، فَقَوْلَانِ، وَإِنْ كَانَ يَتَوَقَّعُ أَنْتَجَّازَ غَرْضِهِ كُلَّ سَاعَةٍ، وَهُوَ عَلَى عَزْمِ الْأَزْتِحَالِ، تَرَخَّصَ؛ إِنْ كَانَ الْغَرْضُ قِتَالًا، وَإِنْ كَانَ غَيْرَهُ، فَقَوْلَانِ.

أَمَّا الطَّوِيلُ، فَحُدُّهُ مَسِيرَةٌ يَوْمِيْنِ (ح)، وَهُوَ سِتَّةٌ عَشَرَ فَرْسَخًا، لَا تُحْتَسَبُ مِنْهَا مَدَّةُ الْإِيَابِ، وَيُشْتَرَطُ عَزْمُهُ فِي أَوَّلِ السَّفَرِ، فَلَوْ خَرَجَ فِي طَلَبِ آبَتِهِ، لِيَنْصَرِفَ، مَهْمًا لِقِيهِ، لَمْ يَتَرَخَّصُ، وَإِنْ تَمَادَى سَفَرُهُ إِلَّا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَلْقَاهُ قَبْلَ مَرَحَلَتَيْنِ، وَلَوْ تَرَكَ الطَّرِيقَ الْقَصِيرَ، وَعَدَلَ إِلَى الطَّوِيلِ لِغَيْرِ غَرْضٍ، لَمْ يَتَرَخَّصْ (ح و ز)، وَمَهْمَا بَدَأَ لَهُ الرُّجُوعُ فِي أَثْنَاءِ سَفَرِهِ، أَنْقَطَعَ سَفَرُهُ، فَلَيْتِمَ إِلَى أَنْ يَنْفَصِلَ عَنْ مَكَانِهِ مُتَوَجِّهًا إِلَى مَرَحَلَتَيْنِ.

وَأَمَّا الْمُبَاحُ، فَالْعَاصِي بِسَفَرِهِ لَا يَتَرَخَّصُ (ح ز)؛ كَالْآبِقِ، وَالْعَاقِ، فَإِنْ طَرَأَتِ الْمَعْصِيَةُ فِي أَثْنَاءِ

(١) قال الرافعي: «والمسبوق عند سلام الإمام يقدم من غير تكبيرة على النص» هكذا أطلقه، وأسندته إلى النص، والذي أورده الجمهور أنه إن كان الجلوس الذي سلم الإمام فيه موضع الجلوس المسبوق، فيقوم مكبراً، وإلا فيكبر لثلاثاً يخلو الانتقال عن ذكر أو لا يكبر؛ لأنه ليس موضع تكبير، وليس فيه موافقة الإمام، فيه وجهان: أظهرها. الثاني [ت]

(٢) قال الرافعي: «يشترط مجاوزتها على سكان القرى، أعني؛ المزارع المحوطة» هذا وجه، والظاهر أنه لا حاجة إلى مجاوزتها في القرى أيضاً [ت]

(٣) قال الرافعي: «إلا إذا كان الغرض قتالاً فيترخص على أظهر القولين» إلى ثمانية عشر يوماً وقول الترخص على خلاف المشهور [ت]

السَّفَرِ، تَرَخَّصَ؛ عَلَى النَّصِّ^(١)، وَفِي تَنَاوُلِ المِيْتَةِ، وَمَسَّحَ يَوْمَ لَيْلَةِ وَجْهَانٍ؛ أَصْحَهُمَا: الجَوَازُ^(٢)؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ خَصَائِصِ السَّفَرِ.

(١) قال الرافعي: «فعلَ رسول الله ﷺ - ذلك ثمانية عشر يوماً» روى الشافعي عن إسماعيل بن إبراهيم عن علي بن زيد بن جدعان عن أبي نضرة عن عمران بن حصين قال: «غزوت مع رسول الله ﷺ - فلم يصل إلا ركعتين حتى رجع إلى «المدينة» وحججت معه فلم يصل إلا ركعتين حتى رجع إلى «المدينة» وشهدت معه الفتح فأقام «بمكة» ثمانين عشرة ليلة لا يصلي إلا ركعتين ثم يقول لأهل البلد صلوا أربعاً فإنا سفر واختلفت الرواية عن ابن عباس، وروى أن النبي - ﷺ - أقام عام الفتح خمس عشرة يقضي الصلاة وروى عنه أنه أقام سبع عشرة، وروى البخاري في «الصحیح» عن عبدان عن عبد الله عن عاصم عن عكرمة عن ابن عباس قال: «أقام رسول الله ﷺ - بمكة» تسعة عشر يوماً يصلي ركعتين واعتمد الشافعي رواية عمران، لسلامتها عن الاختلاف، وكانت إقامة النبي - ﷺ - عام الفتح لحرب هوازن [ت] الحديث أخرجه أبو داود (٢٣/٢): كتاب الصلاة: باب متى يتم المسافر، الحديث (١٢٢٩)، والترمذي (٢٩/٢): كتاب السفر: باب التقصير في السفر، الحديث (٥٤٣)، والبيهقي (١٥١/٣) كتاب الصلاة: باب المسافر يقصر ما لم يجمع، من طريق علي بن زيد، عن أبي نضرة، عن عمران بن حصين، قال: أقام رسول الله ﷺ بمكة زمان الفتح ثمان عشرة ليلة يصلي ركعتين ركعتين، يقول: يا أهل البلد، صلوا أربعاً فإنا قوم سفرٌ.

قال الحافظ ابن حجر في «تليخيص الحبير» (٤٦/٢): حسنه الترمذي، وعلى ضعيف؛ وإنما حسن الترمذي حديثه لشواهده، ولم يُعتبر الاختلاف في المدة كما عرف من عادة المحدثين من اعتبارهم الاتفاق على الأسانيد دون السياق). وأخرجه أحمد (٣١٥/١)، وأبو داود (٢٥/٢): كتاب الصلاة: باب متى يتم المسافر، الحديث (١٢٣٢)، والبيهقي (١٥١/٣): كتاب الصلاة: باب المسافر يقصر ما لم يجمع مكاناً من رواية شريك، عن عبد الرحمن بن الأصبهاني، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ أقام بمكة عام الفتح سبع عشرة يصلي ركعتين.

وأخرجه أبو داود (٢٤/٢): كتاب الصلاة: باب متى يتم المسافر، الحديث (١٢٣٠)، من طريق حفص عن عاصم، عن عكرمة به مثله وزاد.

قال ابن عباس: ومن أقام سبع عشرة قصر، ومن أقام أكثر أتم وقال البيهقي: (اختلفت الروايات في تسع عشرة، وسبع عشرة، وأصحبها عندي - والله أعلم - رواية من روى تسع عشرة، وهي الرواية التي أودعها محمد بن إسماعيل البخاري في «الجامع الصحيح»، فأحد من رواها لم يختلف عليه عبد الله بن المبارك، وهو أحفظ من رواه عن عاصم الأحول). وأخرجه البخاري (٥٦١/٢): كتاب تقصير الصلاة: باب ما جاء في التقصير، الحديث (١٠٨٠)، وأحمد (٢٢٣/١)، وابن ماجه (٣٤١/١): كتاب إقامة الصلاة: باب قصر الصلاة للمسافر إذا أقام ببلدة، الحديث (١٠٧٥)، والبيهقي (١٥٠/٣): كتاب الصلاة: باب المسافر يقصر ما لم يجمع، من طريق عاصم الأحول، عن ابن عباس قال: أقام رسول الله ﷺ بمكة تسعة عشر يوماً يصلي ركعتين، قال ابن عباس: فنحن نصلي ركعتين تسعة عشر يوماً، فإن أقمنا أكثر من ذلك أتممنا. وأخرجه أبو داود (٢٥/٢): كتاب الصلاة: باب متى يتم المسافر الحديث (١٢٣١)، والنسائي (١٢١/٣): كتاب تقصير الصلاة في السفر: باب المقام الذي يقصر بمثله الصلاة، وابن ماجه (٣٤٢/١): كتاب إقامة الصلاة: باب كم يقصر الصلاة المسافر إذا أقام ببلدة، الحديث (١٠٧٦)، والبيهقي (١٥١/٣) كتاب الصلاة: باب المسافر يقصر ما لم يجمع، من طريق عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس قال: أقام رسول الله ﷺ عام الفتح خمس عشرة ليلة يقصر الصلاة، ولفظ النسائي: «يصلي ركعتين ركعتين»

(٢) قال الرافعي: «وإن طرأت المعصية في أثناء السفر ترخّص على النص» اتبع الإمام، فإنه نسب القول لترخص في المسألة إلى ظاهر النص، والمنع إلى تخريج ابن سريج وعامة الأصحاب =

(النَّظَرُ الثَّانِي): فِي مَحَلِّ الْقَصْرِ؛ وَهُوَ كُلُّ صَلَاةٍ رُبَاعِيَّةٍ مُؤَدَّاةٍ فِي السَّفَرِ، فَلَا قَصْرَ فِي الصُّبْحِ وَالْمَغْرِبِ وَلَا فِي فَوَائِتِ الْحَضْرِ، وَفِي فَوَائِتِ السَّفَرِ ثَلَاثَةٌ أَقْوَالٍ؛ يُفْرَقُ فِي الثَّلَاثِ بَيْنَ أَنْ يَقْضِيَ فِي الْحَضْرِ أَوْ السَّفَرِ.

والمُسَافِرُ فِي آخِرِ الْوَقْتِ يَقْضُرُ، وَالْحَائِضُ إِذَا أَدْرَكَتْ أَوَّلَ الْوَقْتِ، ثُمَّ حَاصَتْ، تَلْزِمُهَا الصَّلَاةُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْقَدْرَ كُلُّ وَقْتِ الْإِمْكَانِ فِي حَقِّهَا؛ بِخِلَافِ الْمُسَافِرِ؛ هَذَا هُوَ النَّصُّ.

وقيلَ فِيهِمَا قَوْلَانِ بِالتَّقْلِيلِ وَالتَّخْرِيجِ.

(النَّظَرُ الثَّلَاثُ): فِي الشَّرْطِ، وَهُوَ اثْنَانِ:

(الأوَّلُ): أَلَّا يَقْتَدِيَ بِمُقِيمٍ، فَلَوْ أَقْتَدَى، وَلَوْ فِي لِحْظَةٍ، (م) لَزِمَهُ الْإِثْمَامُ، وَلَوْ شَكَّ فِي أَنَّ إِمَامَهُ مُقِيمٌ أَمْ لَا، لَزِمَهُ الْإِثْمَامُ، وَلَوْ شَكَّ فِي أَنَّهُ نَوَى الْإِثْمَامَ، وَهُوَ مُسَافِرٌ، لَمْ يَلْزِمُهُ الْإِثْمَامُ؛ لِأَنَّ نِيَّةَ الْإِثْمَامِ لَا شِعَارَ لَهَا؛ بِخِلَافِ الْمُسَافِرِ.

وَلَوْ أَقْتَدَى بِمُقِيمٍ، ثُمَّ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ، لَزِمَهُ (ح) الْإِثْمَامُ؛ وَكَذَا لَوْ ظَنَّ الْإِمَامَ مُسَافِرًا، فَكَانَ مُقِيمًا؛ لِأَنَّهُ مُقْضَرٌّ؛ إِذْ شِعَارُ الْإِقَامَةِ ظَاهِرٌ، وَلَوْ بَانَ أَنَّ الْإِمَامَ مُقِيمٌ مُخْبِرٌ، لَمْ يَلْزِمُهُ الْإِثْمَامُ عَلَى الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّهُ لَا قُدُورَةَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا.

وَلَوْ رَعَفَ الْإِمَامَ الْمُسَافِرُ، وَخَلَفَهُ مُسَافِرُونَ، فَاسْتَخْلَفَ مُقِيمًا، أَتَمَّ الْمُقْتَدُونَ؛ وَكَذَا الرَّاعِفُ، إِذَا عَادَ، وَأَقْتَدَى بِهِ.

(الشَّرْطُ الثَّانِي): أَنْ يَسْتَمِرَّ عَلَى نِيَّةِ الْقَصْرِ جُزْمًا فِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ، فَلَوْ لَمْ يَنْوِ الْقَصْرَ، وَلَا الْإِثْمَامَ، أَوْ شَكَّ فِي نِيَّةِ الْقَصْرِ وَلَوْ لِحْظَةً، لَزِمَهُ (ز ح) الْإِثْمَامُ، وَلَوْ قَامَ الْإِمَامُ إِلَى الثَّلَاثَةِ سَاهِيًا، فَتَوَهَّمَ الْمُقْتَدِي؛ أَنَّهُ نَوَى الْإِثْمَامَ شَاكًا^(١)، لَزِمَهُ الْإِثْمَامُ وَلَوْ قَامَ الْمُسَافِرُ إِلَى الثَّلَاثَةِ وَالرَّابِعَةَ سَهْوًا، سَجَدَ لَسَهْوِهِ، وَلَا يَكُونُ مُتِمًّا، بَلْ لَوْ قَصَدَ أَنْ يَجْعَلَهُ إِثْمَامًا، فَلْيُصَلِّ رُكْعَتَيْنِ أُخْرَيْنِ.

(البَابُ الثَّانِي فِي الْجَمْعِ)

وَالْجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي وَقْتَيْهِمَا جَائِزٌ بِالسَّفَرِ (ز ح) وَالْمَطَرِ^(٢)، وَهَلْ يَخْتَصُّ بِالسَّفَرِ الطَّوِيلِ؟ قَوْلَانِ^(٣).

= أرسلوا فيها، وجهين، وميلهم إلى منع الترخيص أكثر بخلاف ما يشعر به سياق الكتاب [ت]

(١) قال الرافعي: «ومن تناول الميتة، ومسح يوم وليلة وجهان أصحابهما لجوار» ترجيح الجواز في المسح مساعد عليه، وفي تناول الميتة رجح الأكثرين المنع، وقطع بعضهم. [ت]

(٢) قال الرافعي: «ولو قام الإمام إلى الثالثة ساهياً، فتوهم المقتدي أنه نوى الإتمام شاكاً لا حاجة إلى قوله: «شاكاً» بعد قوله: «فتوهم» [ت]

(٣) قال الرافعي: «والجمع بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء في وقتيهما جائز لعذر السفر»

وَالْحَجَّيْجُ يَجْمَعُونَ بَعْلَةَ السَّفَرِ أَوْ بَعْلَةَ التُّسُكِ؟ فِيهِ خِلَافٌ، وَالرُّخْصُ الْمُخْتَصَّةُ بِالسَّفَرِ الطَّوِيلِ
أَرْبَعَةٌ:

الْقَصْرُ، وَالْفِطْرُ، وَالْمَسْخُ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٍ، وَالْجَمْعُ؛ عَلَى أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ.

ثُمَّ الصَّوْمُ أَفْضَلُ مِنَ الْفِطْرِ، وَفِي الْقَصْرِ وَالْإِثْمَامِ قَوْلَانِ، وَالَّذِي لَا يَخْتَصُّ بِالطَّوِيلِ أَرْبَعَةٌ:

التَّيْمُمُ، وَتَرْكُ الْجُمُعَةِ، وَأَكْلُ الْمَيْتَةِ، وَالتَّنْفُلُ عَلَى الرَّاحِلَةِ؛ عَلَى أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ^(١)

ثُمَّ شَرَايِطُ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ:

التَّرْتِيبُ؛ وَهُوَ تَقْدِيمُ الظُّهْرِ عَلَى الْعَصْرِ وَنَبْئَةُ الْجَمْعِ فِي أَوَّلِ الصَّلَاةِ الْأُولَى أَوْ فِي وَسْطِهَا^(٢)،
وَلَا يَجُوزُ فِي أَوَّلِ الثَّانِيَةِ وَالْمُوَالَاةِ، وَهُوَ أَلَّا يَفْرُقَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِأَكْثَرَ مِنْ قَدْرِ إِقَامَةٍ^(٣)، وَفِي هَذِهِ
الشَّرَايِطِ عِنْدَ الْجَمْعِ بِالتَّأْخِيرِ خِلَافٌ.

وَمَهْمَا نَوَى الْإِقَامَةَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ الْأُولَى عِنْدَ التَّقْدِيمِ، بَطَلَ الْجَمْعُ، وَإِنْ كَانَ فِي أَثْنَاءِ الثَّانِيَةِ،
فَوَجَّهَانِ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الثَّانِيَةِ، فَوَجَّهَانِ مُرْتَبَانِ، وَأُولَى بِأَلَّا تَبْطُلَ؛ هَذَا فِي السَّفَرِ.

(أَمَّا الْمَطْرُ) فَيُرْحَضُ (ح ز) فِي الْقَدِيمِ فِي حَقِّ مَنْ يُصَلِّي بِالْجَمَاعَةِ، فَأَمَّا فِي الْمُنْفَرِدِ، أَوْ مَنْ
يَمْشِي إِلَى الْمَسْجِدِ فِي رُكْنِ، فَوَجَّهَانِ^(٤)، وَفِي التَّأْخِيرِ أَيْضاً وَجَّهَانِ^(٥)؛ لِأَنَّهُ لَا يَبْقَى يَدَوَامَ الْمَطْرِ، وَلَا
بُدَّ مِنْ وُجُودِ الْمَطْرِ فِي أَوَّلِ الصَّلَاتَيْنِ، فَإِنْ أَنْقَطَعَ قَبْلَ الصَّلَاةِ الثَّانِيَةِ، أَوْ فِي أَثْنَائِهَا، فَهُوَ كَنَيْتَةِ الْإِقَامَةِ.

= والمطر» وظاهره جواز التقديم والتأخير بعذر المطر، كتجوزيهما بعذر السفر، لكن في جواز
التأخير بعذر المطر خلاف ذكره في آخر الباب، والظاهر المنع [ت].

(١) قال الرافعي: «وهل يختص بالسفر الطويل؟ قولان» إعادة على الأثر في عد الرخص المختصة
بالسفر الطويل [ت]

(٢) قال الرافعي: «والتنفل على الراحلة على أصح القولين» قد ذكر المسألة في باب الاستقبال
وأعادها للعد فيما لا يختص بالسفر الطويل، ونص على الأصح [ت].

(٣) قال الرافعي: «ونية الجمع من أول الصلاة الأولى، أو في وسطها» قضية هذه اللفظة أن يكفي
بنية الجمع إذا اقترنت بطرف التحلل، وهو وجه والأشبه الاكتفاء بها. [ت]

قال الرافعي: والموالاة هي أن يفرق بينهما بأكثر من قدر إقامة، هكذا ضبط الضابطون، وقالوا يحتمل الفصل بقدر
إقامة لا يزداد عليه، والأظهر الرجوع فيه إلى العادة. [ت].

(٤) قال الرافعي: «فأما في المنفرد أو من يمشي إلى المسجد في ركن فيه وجهان» قيل قولان [ت]

(٥) قال الرافعي: «وفي التأخير أيضاً وجهان» نقلهما الجمهور قولان [ت]

(كِتَابُ الْجُمُعَةِ، وَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَبْوَابٍ:)

(البَابُ الْأَوَّلُ): فِي شَرَايِطِهَا، وَهِيَ سِتَّةٌ.

(الأوَّلُ: الوَقْتُ)، فَلَوْ وَقَعَ تَلِيْمَةُ الْإِمَامِ فِي وَقْتِ الْعَصْرِ، فَاتَتْ الْجُمُعَةُ، وَلَوْ وَقَعَ آخِرُ صَلَاةِ الْمَسْبُوقِ فِي وَقْتِ الْعَصْرِ، فَاتَتْ الْجُمُعَةُ، وَلَوْ وَقَعَ آخِرُ صَلَاةِ الْمَسْبُوقِ فِي وَقْتِ الْعَصْرِ؛ جَازَ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ فِي الْوَقْتِ؛ كَمَا فِي الْقُدْوَةِ.

(الثَّانِي): دَارُ الْإِقَامَةِ، فَلَا تُقَامُ الْجُمُعَةُ فِي الصَّحَارِي (ح)، وَلَا فِي الْخِيَامِ (و)؛ بَلْ تُقَامُ فِي خُطَّةِ قَرْيَةٍ (ح)، أَوْ بَلَدَةٍ إِلَى حَدِّ يَتَرَخَّصُ الْمَسَافِرُ، إِذَا أَنْتَهَى إِلَيْهِ.

(الثَّالِثُ): أَلَّا تَكُونَ الْجُمُعَةُ مَسْبُوقَةً بِجُمُعَةٍ أُخْرَى، فَلَوْ عُقِدَتِ جُمُعَتَانِ، فَالَّتِي تَقَدَّمَ تَكْبِيرُهَا هِيَ الصَّحِيحَةُ.

وَقِيلَ: الْعِبْرَةُ بِتَقَدُّمِ السَّلَامِ.

وَقِيلَ: بِتَقَدُّمِ أَوَّلِ الْخُطْبَةِ.

فَإِنْ كَانَ السُّلْطَانُ فِي الثَّانِيَةِ، فَهِيَ الصَّحِيحَةُ، عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ^(١)؛ لِكَيْلَا يَفِدِرَ كُلُّ شِرْذِمَةٍ عَلَى تَفْوِيْتِ الْجُمُعَةِ، عَلَى الْأَكْثَرِينَ، وَإِنْ وَقَعَتِ الْجُمُعَتَانِ مَعًا، تَدَافَعَتَا، فَتُسْتَأْنَفُ وَاحِدَةٌ؛ وَكَذَا إِنْ أَمَكَّنَ التَّلَاحُقُ وَالتَّسَاوُقُ، فَإِنْ تَعَيَّنَتِ السَّابِقَةُ، ثُمَّ التَّبَسُّتْ، فَاتَتْ (وز) الْجُمُعَةُ، وَوَجِبَ [ز]^(٢) الظُّهُرُ عَلَى الْجَمِيعِ، وَلَوْ عُرِفَ السَّبْقُ، وَلَمْ تَتَّعِينَ، اسْتَوْفِيَتِ الْجُمُعَةُ^(٣) [و]^(٤)، وَمَا لَمْ يَتَّعِينَ؛ كَأَنَّهُ لَمْ يُسَبَّقْ، وَفِيهِ قَوْلٌ آخَرُ؛ أَنَّ الْجُمُعَةَ فَائِتَةٌ.

(الرَّابِعُ: الْعَدْدُ)؛ فَلَا تَتَعَدَّدُ الْجُمُعَةُ بِأَقَلِّ مِنْ أَرْبَعِينَ (ح م) ذُكُورٍ مُكَلَّفِينَ أُخْرَارٍ (ح) مُقِيمِينَ (ح)؛ لَا يَطْعُنُونَ شِتَاءً وَلَا صَيْفًا إِلَّا (ح م و) لِحَاجَةٍ، وَالْإِمَامُ هُوَ الْحَادِي وَالْأَرْبَعُونَ؛ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ^(٥)، وَلَوْ انْفَضَّ الْقَوْمُ فِي الْخُطْبَةِ، لَمْ يَجْزُ (خ)؛ لِأَنَّ إِسْمَاعِعَهَا أَرْبَعِينَ رَجُلًا وَاجِبٌ فَإِنْ سَكَتَ الْخَطِيبُ، ثُمَّ بَنَى عِنْدَ عَوْدِهِمْ مَعَ طُولِ الْفَضْلِ، فَقَدْ فَاتَتْ الْمُوَالَاةُ، وَفِي اشْتِرَاطِهَا قَوْلَانِ؛

وَكَذَلِكَ فِي اشْتِرَاطِهَا بَيْنَ الْخُطْبَةِ وَالصَّلَاةِ. فَلَوْ أَنْفَضُوا فِي خِلَالِ الصَّلَاةِ وَلَوْ فِي لِحْظَةٍ، بَطَلَتْ (ح م و)؛ عَلَى قَوْلِي، وَعَلَى قَوْلِي ثَانٍ لَا تَبْطُلُ [م]^(٦) مَهْمَا تَوَقَّرَ الْعَدْدُ فِي لِحْظَةٍ، إِذَا بَقِيَ مَعَ الْإِمَامِ

(١) قال الرافعي: «فإن كان السلطان في الثانية، فهي صحيحة على أحد الوجهين» هما عند عامة الأصحاب قولان [ت].

(٢) سقط من أ.

(٣) قال الرافعي: «وإن عرف السبق، لم يتعين استؤنفت الجمعة: إلى آخره» النظم يقتضي استئناف الجمعة، ورجع بعضهم أنهم يصلون الظهر، وهو أقوى [ت].

(٤) سقط من أ.

(٥) قال الرافعي: «والإمام هو الحادي والأربعون على أحد الوجهين» قيل هما قولان [ت].

(٦) سقط من أ.

وَاحِدٌ؛ عَلَى رَأْيِي، أَوْ اثْنَانِ؛ عَلَى رَأْيِي^(١)، وَعَلَى قَوْلِ ثَالِثٍ لَا تَبْطُلُ بِالْإِنْفِصَاصِ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ (الْحَامِسُ) [الْجَمَاعَةُ]^(٢) فَلَا يَصِحُّ الْإِنْفِرَادُ بِالْجُمُعَةِ، وَلَا يُشْتَرَطُ (ح) حُضُورُ السُّلْطَانِ [فِي جَمَاعَتِهَا]^(٣) وَلَا إِذْنُهُ [ح]^(٤) وَفِيهِ ثَلَاثُ مَسَائِلَ:

(الأولى): إِذَا كَانَ الْإِمَامُ عَبْدًا، أَوْ مُسَافِرًا، صَحَّ؛ لِأَنَّهُمَا فِي جُمُعَةٍ مَفْرُوضَةٍ.

وَقِيلَ: لَا يَصِحُّ، إِذَا عَدَدْنَاهُ مِنَ الْأَرْبَعِينَ، وَإِنْ كَانَ مَتَقَلًّا أَوْ صَبِيًّا، فَقَوْلَانِ وَإِنْ كَانَ مُخَدَّنًا، فَقَوْلَانِ مُرْتَبَانِ، وَإِنْ كَانَ قَائِمًا إِلَى الرَّكْعَةِ الثَّالِثَةِ سَهْوًا، فَهُوَ كَالْمُخَدِّثِ فِي حَقِّ مَنْ أَقْتَدِيَ بِهِ جَاهِلًا، وَلَوْ لَمْ يُدْرِكْ مَعَ الْمُخَدِّثِ إِلَّا رُكُوعَ الثَّانِيَةِ، فَفِي إِذْرَاكِهِ وَجْهَانِ.

الثَّانِيَةُ: إِذَا أَحَدَثَ الْإِمَامُ سَهْوًا أَوْ عَمْدًا، فَاسْتَخْلَفَ مَنْ كَانَ أَقْتَدَى بِهِ وَسَمِعَ الْخُطْبَةَ، صَحَّ اسْتِخْلَافُهُ فِي الْجَدِيدِ، فَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ الْخُطْبَةَ، فَوَجْهَانِ^(٥)، وَلَا يُشْتَرَطُ (و) اسْتِثْنَاءُ نِيَّةِ الْقُدُورَةِ، بَلْ هُوَ خَلِيفَةُ الْأَوَّلِ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَخْلِفِ الْإِمَامُ، فَتَقْدِيمُ الْقَوْمِ كَاسْتِخْلَافِهِ [ح]^(٦)؛ بَلْ هُوَ أَوْلَى مِنْ اسْتِخْلَافِهِ، وَذَلِكَ وَاجِبٌ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى، وَإِنْ كَانَ فِي الثَّانِيَةِ، فَلَهُمْ الْإِنْفِرَادُ بِهَا؛ كَالْمَسْبُوقِ.

الثَّالِثَةُ: إِذَا زُوِّجَ الْمُقْتَدَى عَنِ سُجُودِ الرَّكْعَةِ الْأُولَى، وَأَنْتَظَرَ التَّمَكُّنَ، فَإِنْ سَجَدَ قَبْلَ رُكُوعِ الْإِمَامِ، وَقَرَأَ فِي الثَّانِيَةِ، كَانَ مَعْدُورًا فِي التَّخْلُفِ، وَإِنْ وَجَدَ الْإِمَامَ رَاكِعًا عِنْدَ فَرَاغِهِ مِنَ السُّجُودِ، أَلْتَحَقَّ بِالْمَسْبُوقِ؛ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ؛ حَتَّى تَسْقُطَ الْقِرَاءَةُ لِلرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، فَإِنْ وَجَدَ الْإِمَامَ فَارِعًا مِنَ الرَّكُوعِ، وَقُلْنَا إِنَّهُ كَالْمَسْبُوقِ، فَهَهُنَا يَتَابِعُ الْإِمَامَ فِي فِعْلِهِ لَكِنْ يَقُومُ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ إِلَى رَكْعَةٍ ثَانِيَةٍ، وَإِنْ قُلْنَا: لَيْسَ كَالْمَسْبُوقِ فَيَسْتَعْلُ بِتَرْتِيبِ صَلَاةِ نَفْسِهِ، وَيَسْعَى خَلْفَ الْإِمَامِ، [عَلَى حَسَبِ الْإِمْكَانِ وَالْقُدُورَةِ مُسْتَحَبَةٌ عَلَيْهِ]^(٧) وَهُوَ مَعْدُورٌ فِي التَّخْلُفِ.

أَمَّا إِذَا لَمْ يَتِمَّكَّنْ مِنَ السُّجُودِ؛ حَتَّى رَكَعَ الْإِمَامُ [فِي الثَّانِيَةِ]^(٨)، فَقَوْلَانِ: (أَحَدُهُمَا) يَزَكِعُ مَعًا^(٩) (ح)، وَقَدْ حَصَلَتْ لَهُ رَكْعَةٌ وَاحِدَةٌ؛ إِمَّا مُلَفَّقَةً مِنْ هَذَا السُّجُودِ فَإِنْ قُلْنَا بِالْمُلَفَّقَةِ، فَهَلْ تَصْلُحُ لِإِذْرَاكِ الْجُمُعَةِ بِهَا، فَعَلَى وَجْهَيْنِ، وَلَوْ خَالَفَ أَمْرَنَا، وَلَمْ يَزَكِعْ مَعَ الْإِمَامِ، لَكِنْ سَجَدَ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِلَّا إِذَا كَانَ جَاهِلًا، فَيَجْعَلُ كَأَن لَمْ يَسْجُدْ، وَيَنْظُرُ بَعْدَهُ، فَإِنْ رَاعَى تَرْتِيبَ صَلَاةِ نَفْسِهِ، فَإِذَا سَجَدَ فِي رَكْعَتِهِ

(١) قال الرافعي: «إذا بقي مع الإمام واحد على رأي واثان على رأي» هما قولان [ت].

(٢) في ط: الجماعة الخامس

(٣) سقط من أ.

(٤) سقط من أ.

(٥) قال الرافعي: «فإن لم تسمع الخطبة فوجهان» قيل هما قولان، فعلى هذا للإمام حالتان عند فراغه من السجود [ت].

(٦) سقط من أ.

(٧) سقط من ط.

(٨) سقط من ط.

(٩) من أ: فاما

الثَّانِيَةِ، حَصَلَتْ لَهُ رُكْعَةٌ، فِيهَا نُفْصَانُ التَّلْفِيقِ، وَنُفْصَانُ الْقُدُورَةِ الْحُكْمِيَّةِ، لَوْفُوعِهَا بَعْدَ الرُّكُوعِ الثَّانِي لِلْإِمَامِ، وَهَلْ تَضَلُّحُ الْحُكْمِيَّةِ لِإِدْرَاكِ الْجُمُعَةِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ، [أَمَّا] (١) إِذَا تَابَعَ الْإِمَامَ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ سُجُودِهِ الَّذِي سَهَابِهِ، فَقَدْ سَجَدَ مَعَ الْإِمَامِ حَسًّا، وَتَمَّتْ لَهُ رُكْعَةٌ مُلَفَّقَةٌ.

(والقول الثاني): أَنَّهُ لَا يَزَكُّ مَعَ الْإِمَامِ، بَلْ يُرَاعَى تَرْتِيبَ صَلَاةِ نَفْسِهِ، فَإِنْ خَالَفَ مَعَ الْعِلْمِ، وَرَكَعَ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا، لَمْ تَبْطُلْ وَحَصَلَ لَهُ بِسُجُودِهِ مَعَ الْإِمَامِ رُكْعَةٌ مُلَفَّقَةٌ، وَإِنْ وَافَقَ قَوْلَنَا، [وَسَجَدًا] (٢)، فَسُجُودُهُ وَاقِعٌ فِي قُدُورَةِ حُكْمِيَّةِ، فَفِي الْإِدْرَاكِ بِهَا وَجْهَانِ، فَعَلَى هَذَا: لِلْإِمَامِ [فِي هَذِهِ الصُّورَةِ] (٣) حَالَتَانِ عِنْدَ فَرَاغِهِ (٤) مِنَ السُّجُودِ.

فَإِنْ كَانَ فَارِعًا مِنَ الرُّكُوعِ، فَيَجْرِي عَلَى تَرْتِيبِ صَلَاةِ نَفْسِهِ (٥)، وَإِنْ كَانَ رَاكِعًا، رَكَعَ مَعَهُ إِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ كَالْمَسْبُوقِ، وَإِلَّا جَرَى عَلَى تَرْتِيبِ صَلَاةِ نَفْسِهِ، وَمَهْمَا حَكَمْنَا بِأَنَّهُ لَمْ يُدْرِكِ الْجُمُعَةَ فَهَلْ تَنْقَلِبُ صَلَاتُهُ ظَهْرًا فِيهِ قَوْلَانِ؛ يُعَبِّرُ عَنْهُمَا بِأَنَّ الْجُمُعَةَ [هِيَ] (٦) ظُهُرٌ مَقْصُورَةٌ أَمْ هِيَ صَلَاةٌ عَلَى حِيَالِهَا؟ فَإِنْ قُلْنَا: لَا تَنْقَلِبُ ظَهْرًا، فَهَلْ تَبْقَى نَفْلًا؛ يُبْنَى عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِي الْمُتَحَرِّمِ بِالظَّهْرِ قَبْلَ الزَّوَالِ.

وَالسَّنْبَانُ هَلْ يَكُونُ عُذْرًا كَالزَّرْحَامِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ.

(الشَّرْطُ السَّادِسُ): الْخُطْبَةُ، وَأَزْكَانُهَا خَمْسَةٌ (ح):

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَيَتَعَيَّنُ هَذَا اللَّفْظُ، وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ وَيَتَعَيَّنُ لَفْظُ الصَّلَاةِ، وَالْوَصِيَّةُ بِالتَّقْوَى، وَلَا يَتَعَيَّنُ لَفْظُهَا؛ إِذْ عَرَضَهُ الْوَعْظُ، وَأَقْلَاهَا: أَطِيعُوا اللَّهَ، وَالدُّعَاءُ لِلْمُؤْمِنِينَ (ح م و) وَأَقْلَاهُ: رَحِمَكُمُ اللَّهُ، وَقِرَاءَةُ (ح م) الْقُرْآنِ، وَأَقْلَاهَا آيَةٌ، وَالدُّعَاءُ لَا يَجِبُ إِلَّا فِي الثَّانِيَةِ، وَالْقِرَاءَةُ تَخْتَصُّ بِالْأُولَى؛ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ، وَالتَّحْمِيدُ وَالصَّلَاةُ [عَلَى الرَّسُولِ] وَالْوَصِيَّةُ وَاجِبَةٌ فِي الْخُطْبَتَيْنِ.

وَشَرَايِطُهَا سِتَّةٌ:

الْوَقْتُ، وَهُوَ مَا بَعْدَ الزَّوَالِ، وَتَقْدِيمُهَا عَلَى الصَّلَاةِ؛ بِخِلَافِ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ، وَالْقِيَامِ فِيهِمَا، وَالْجُلُوسُ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ مَعَ الطَّمَأْنِينَةِ، وَفِي طَهَارَةِ الْخَبَثِ وَالْحَدَثِ وَالْمُؤَالَاةِ خِلَافٌ (٧)، وَيَجِبُ رَفْعُ الصَّوْتِ، بِحَيْثُ يُسْمَعُ أَرْبَعِينَ عَنْ أَهْلِ الْكَمَالِ، وَهَلْ يَحْرُمُ الْكَلَامُ عَلَى مَنْ عَدَا الْأَرْبَعِينَ فِيهِ قَوْلَانِ (و)، الْجَدِيدُ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ؛ كَمَا لَا يَحْرُمُ (ح م) الْكَلَامُ عَلَى الْخَطِيبِ.

(١) من أ. فسجد

(٢) سقط من ط.

(٣) من أ: عند فراغ المأموم

(٤) قال الرافعي: «إن كان فارغاً من الركوع فيجزىء على ترتيب صلاة نفسه» هذا وجه والأظهر أنه يتابع الإمام فيما هو فيه، فإذا سلم اشتغل بتداول ما عليه. [ت].

(٥) سقط من أ.

(٦) سقط من ط.

(٧) قال الرافعي: «وفي طهارة الحدث والخبث والمؤالاة خلاف» قولان، وقيل في طهارة الحدث والخبث وجهان [ت].

وَقِيلَ: يَطْرُدُ الْقَوْلَيْنِ [في] (١) الْخَطِيبِ؛ فَإِنْ قُلْنَا: يَجِبُ الْإِنْصَاتُ، فَلَا يُسَلَّمُ الدَّاحِلُ، فَإِنْ سَلَّمَ، لَمْ يَجِبْ، وَفِي تَشْمِيتِ الْعَاطِسِ وَجْهَانِ، وَفِي وَجُوبِهِ عَلَى مَنْ لَا يَسْمَعُ الْخُطْبَةَ وَجْهَانِ، وَتَحْيَةَ الْمَسْجِدِ مُسْتَحَبَّةٌ فِي أَثْنَاءِ الْخُطْبَةِ (ح م)، وَإِنْ قُلْنَا: لَا يَجِبُ الْإِنْصَاتُ، فَفِي تَشْمِيتِ الْعَاطِسِ، وَفِي رَدِّ السَّلَامِ وَجْهَانِ.

وَأَمَّا سُنَنُ الْخُطْبَةِ فَإِنْ يُسَلَّمُ الْخَطِيبُ عَلَى مَنْ عِنْدَ الْمِنْبَرِ، ثُمَّ إِذَا صَعِدَ الْمِنْبَرَ، أَقْبَلَ وَسَلَّمَ (م ح)، وَجَلَسَ إِلَى أَنْ يَفْرَغَ الْمُؤَدِّنُ، ثُمَّ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ بَلِغَتَيْنِ قَرِيبَتَيْنِ مِنَ الْإِفْهَامِ مَا لَتَلْتَنِ إِلَى الْقَصْرِ، يَسْتَدِيرُ الْقَبْلَةَ فِيهِمَا، وَيَجْلِسُ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ بِقَدْرِ سُورَةِ الْإِخْلَاصِ، وَيَسْغُلُ إِحْدَى يَدَيْهِ فِي الْخُطْبَتَيْنِ بِحَزْفِ الْمِنْبَرِ، وَالثَّانِيَةَ بِقَبْضِ سَيْفٍ أَوْ عَتْرَةِ.

ثُمَّ إِذَا فَرَّغَ، أَبْتَدَرَ التُّزُولَ مَعَ إِقَامَةِ الْمُؤَدِّنِ؛ بَحِيثٌ يَبْلُغُ الْمِحْرَابَ عِنْدَ تَمَامِ الْإِقَامَةِ.

(البَابُ الثَّانِي: فِيمَنْ تَلَزَمَهُ الْجُمُعَةُ)

وَلَا تَلَزُمُ إِلَّا عَلَى مُكَلَّفٍ، حُرٍّ، ذَكَرٍ، مُقِيمٍ، صَاحِحٍ، فَالْعَارِيَّ عَنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ لَا يَلْزَمُ فَإِنْ حَضَرَ، لَمْ يَتَمَّ الْعَدَدُ بِهِ سِوَى الْمَرِيضِ، لَكِنْ تَنَقَّدَ لَهُ سِوَى الْمَجْنُونِ، وَلَهُمْ أَدَاءُ الظُّهْرِ مَعَ الْحُضُورِ سِوَى الْمَرِيضِ، فَإِنَّهُ إِذَا حَضَرَ، لَزِمَهُ لِكَمَالِهِ، وَيَلْتَحِقُ بِعُذْرِ الْمَرَضِ الْمَطْرُ وَالْوَحْلُ الشَّدِيدُ، وَكُلُّ مَا ذَكَرَ مِنَ الْمُرْتَحِّصَاتِ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ، وَيَتْرُكُ بِعُذْرِ التَّمْرِيضِ أَيْضاً؛ إِذَا كَانَ الْمَرِيضُ قَرِيباً مُشْرِفاً عَلَى الْوَفَاةِ، وَفِي مَعْنَاهُ الزَّوْجَةُ وَالْمَمْلُوكُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُشْرِفاً، وَلَمْ يَنْدَفِعْ بِحُضُورِهِ ضَرَرٌ، لَمْ يَجْزِ التَّرُكُ، وَإِنْ أَنْدَفَعَ بِهِ ضَرَرٌ، جَازَ (و).

(فُرُوعٌ فِي صِفَاتِ التَّقْضَانِ) مَنْ نِصْفُهُ حُرٌّ، وَنِصْفُهُ رَقِيقٌ؛ كَالرَّقِيقِ.

وَقِيلَ: تَلَزُمَةُ الْجُمُعَةُ الْوَاقِعَةُ فِي نَوْتِهِ عِنْدَ الْمُهَيَّأَةِ، وَالْمَسَافِرُ، إِذَا عَزَمَ عَلَى الْإِقَامَةِ بِلِدَةٍ مُدَّةً، لَزِمَتْهُ الْجُمُعَةُ، ثُمَّ لَمْ يَتَمَّ الْعَدَدُ بِهِ (٢)، وَأَهْلُ الْقَرْيِ لَا تَلَزُمُهُمُ الْجُمُعَةُ، إِلَّا إِذَا بَلَّغُوا أَرْبَعِينَ مِنْ أَهْلِ الْكَمَالِ، أَوْ بَلَّغَهُمْ نِدَاءُ الْبَلَدِ مِنْ رَجُلٍ رَفِيعِ الصَّوْتِ وَاقِفٍ عَلَى طَرْفِ الْبَلَدِ (و) فِي وَقْتِ هَدْوِ الْأَصْوَاتِ وَرُكُودِ الرِّيَّاحِ، وَالْعُذْرُ الطَّارِئُ بَعْدَ الزَّوَالِ مَرْتَحِصٌ إِلَّا السَّفَرُ؛ فَإِنَّهُ يَحْرَمُ (ح) إِنْشَاؤُهُ، وَفِي جَوَازِهِ قَبْلَ الزَّوَالِ وَبَعْدَ الْفَجْرِ قَوْلَانِ؛ أَقْسَمَهُمَا الْجَوَازُ، ثُمَّ الْمَنْعُ فِي سَفَرٍ مُبَاحٍ، أَمَّا الْوَاجِبُ وَالطَّاعَةُ، فَلَا مَنَعَ مِنْهُمَا.

وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ يُرْجَى زَوَالُ عُذْرِهِ؛ يُؤَخَّرُ الظُّهْرُ إِلَى الْيَأْسِ عَنِ دَرْكِ الْجُمُعَةِ، وَمَنْ لَا يَرْجُوا، فَلْيَعْجَلِ الظُّهْرَ؛ كَالزَّمَنِ، فَإِنْ زَالَ الْعُذْرُ بَعْدَ الْفَرَاغِ فَلَا جُمُعَةَ [ح] (٣) عَلَيْهِ، وَكَذَا الصَّبِيُّ إِذَا بَلَغَ بَعْدَ

(١) م: أ: على.

(٢) من أ: الجمعة

(٣) سقط من أ.

الظُّهْرِ^(١) ، وَزَوَالَ الْعُدْرِ فِي أَثْنَاءِ الظُّهْرِ؛ كَزَوِيَةِ الْمَتِيمِ الْمَاءِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ ، وَعَبَّرَ الْمَعْدُورِ إِذَا صَلَّى الظُّهْرَ قَبْلَ الْجُمُعَةِ ، فَفِي صَحَّتِهِ قَوْلَانِ؛ فَإِنَّ قُلْنَا: يَصْبُحُ ، فَفِي سُقُوطِ الْخَطَابِ بِالْجُمُعَةِ قَوْلَانِ ، وَإِنْ قُلْنَا: لَا تَسْقُطُ ، فَصَلَّى الْجُمُعَةَ ، فَالْفَرْضُ هُوَ الْأَوَّلُ أَوِ الثَّانِي أَوْ كِلَاهُمَا أَوْ أَحَدَهُمَا لَا بَعِيْنَهُ؛ أَرْبَعَةٌ أَقْوَالٌ .

(البَابُ الثَّلَاثُ فِي كَيْفِيَّةِ الْجُمُعَةِ)

وهي كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ ، وَإِنَّمَا تَتَمَيَّزُ بِأَرْبَعَةِ أُمُورٍ :

(الأوَّلُ): الغُسلُ ، وَيُسْتَحَبُّ ذَلِكَ بَعْدَ (ح) الفَجْرِ ، وَأَقْرَبُهُ إِلَى الرِّوَاكِ أَحَبُّ (م) ، وَلَا يُجْزَىءُ (و) قَبْلَ الفَجْرِ بِخِلَافِ غُسلِ الْعِيدِ؛ فَإِنَّ فِيهِ وَجْهَيْنِ ، وَلَا يُسْتَحَبُّ إِلَّا لِمَنْ حَضَرَ الصَّلَاةَ؛ بِخِلَافِ غُسلِ الْعِيدِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَوْمُ الزَّيْنَةِ عَلَى الْعُمُومِ ، وَالأوَّلَى الْأَيَّتِمِّمْ بَدَلًا عَنِ الغُسلِ عِنْدَ فَقْدِ الْمَاءِ ، وَقِيلَ: يَتِيمَمٌ^(٢) .

وَمَنْ الْأَغْسَالِ الْمُسْتَحَبَّةِ غُسلِ الْعِيدِينَ ، وَالغُسلِ مِنْ غُسلِ الْمَيِّتِ (ح م) وَالإِحْرَامِ ، وَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ ، وَيَمْرُذَلْفَةَ ، وَلِدُخُولِ مَكَّةَ ، وَثَلَاثَةَ أَغْسَالِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، وَلَطَوَافِ الْوَدَاعِ؛ عَلَى الْقَدِيمِ ، وَلِلْكَافِرِ ، إِذَا أَسْلَمَ غَيْرَ جُنْبٍ بَعْدَ الْإِسْلَامِ؛ عَلَى وَجْهِ ، وَقَبْلَهُ؛ عَلَى وَجْهِ ، وَالغُسلِ مِنَ الْإِفَاقَةِ مِنَ زَوَالِ الْعَقْلِ .

وَأَمَّا الغُسلُ عَنِ الْحِجَامَةِ ، وَالخُرُوجِ مِنَ الْحَمَّامِ فَفِيهِ تَرَدُّدٌ^(٣) .

(الثَّانِي): الْبُكُورُ إِلَى الْجَامِعِ .

(الثَّلَاثُ) لِبَسِّ الثِّيَابِ الْبَيْضِ وَأَسْتِعْمَالِ الطَّيِّبِ ، وَالتَّرَجُّلِ فِي الْمَشْيِ ، مَعَ الْهَيْئَةِ [وَالثُّوْدَةِ]^(٤) ، وَلَا بِأَسِّ بِحُضُورِ الْعَجَائِزِ مِنْ غَيْرِ زَيْنَةٍ وَتَطْيِيبِ .

(الرَّابِعُ): يُسْتَحَبُّ (ح م و) [قِرَاءَةُ]^(٥) سُورَةِ الْجُمُعَةِ فِي الرَّكْعَةِ الْأَوَّلَى ، وَفِي الثَّانِيَةِ (ح م و) إِذَا جَاءَكَ الْمُتَأَفِّقُونَ ، فَلَوْ نَسِيَ الْجُمُعَةَ فِي الْأَوَّلَى ، قَرَأَهَا مَعَ سُورَةِ الْمُتَأَفِّقِينَ فِي الثَّانِيَةِ .

(١) قال الرافعي: «وكذا الصبي إذا بلغ بعد الظهر» المسألة مكررة مذكورة في باب، المواقيت، ثم هي داخلة في عموم قوله «فإن زال العذر بعد الفراغ فلا الجمعة عليه [ت]

(٢) قال الرافعي: «بخلاف غسل العيد، فإن فيه وجهين» نقل الخلاف في المسألة وجهين، وكذا ذكر في صلاة العيد من بعد والمشهور قولان [ت]

(٣) قال الرافعي: «والأولى ألا يتيمم بدلاً عن الغسل عند فقد الماء وقيل: يتيمم هذا الثاني هو الذي رجع به عامة الأصحاب [ت]

(٤) قال الرافعي: «الغسل عن الحجامة والخروج من الحمام فيه تردد» حكى استحبابها عن القديم [ت]

(٥) سقط من أ.